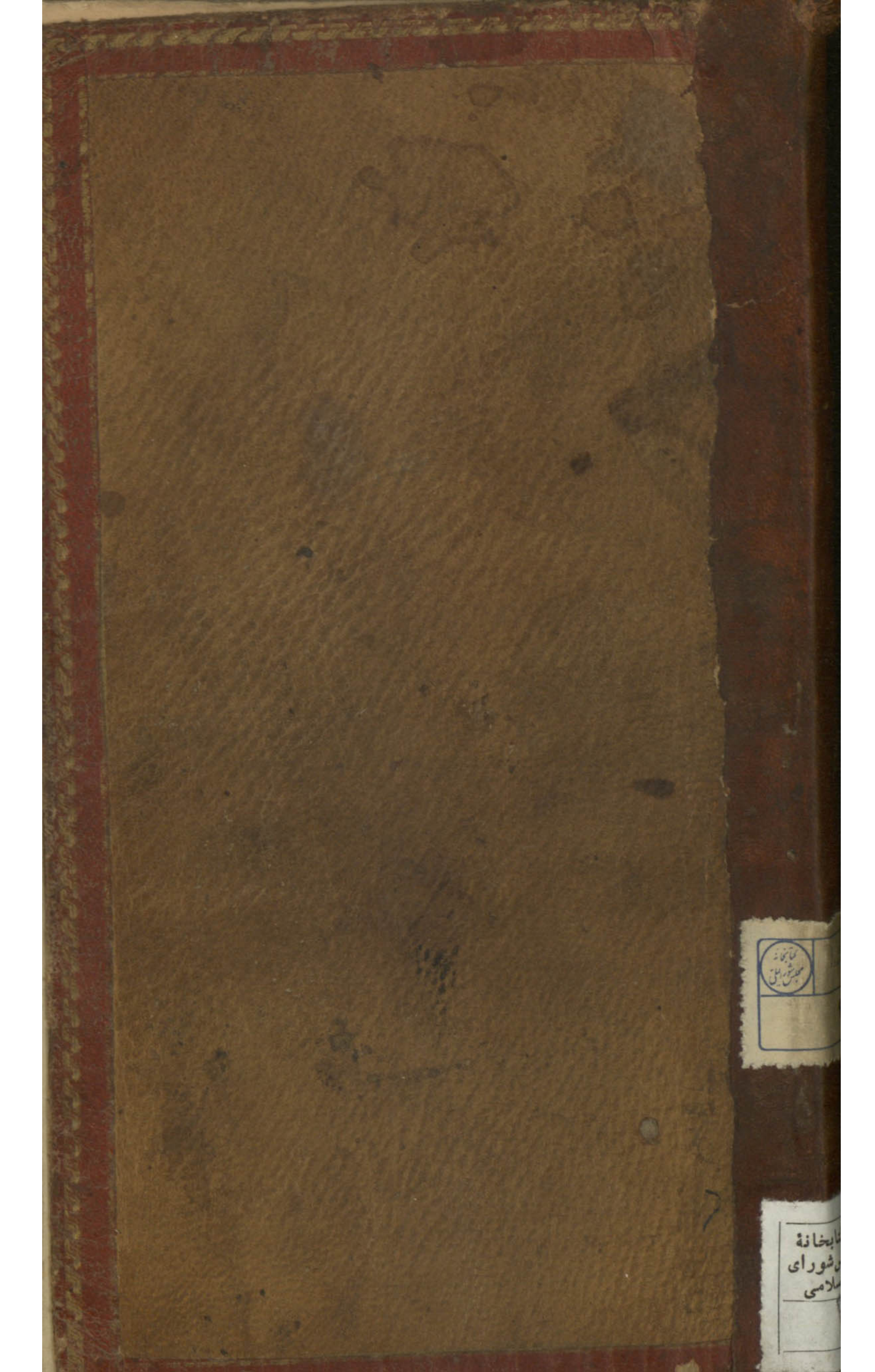
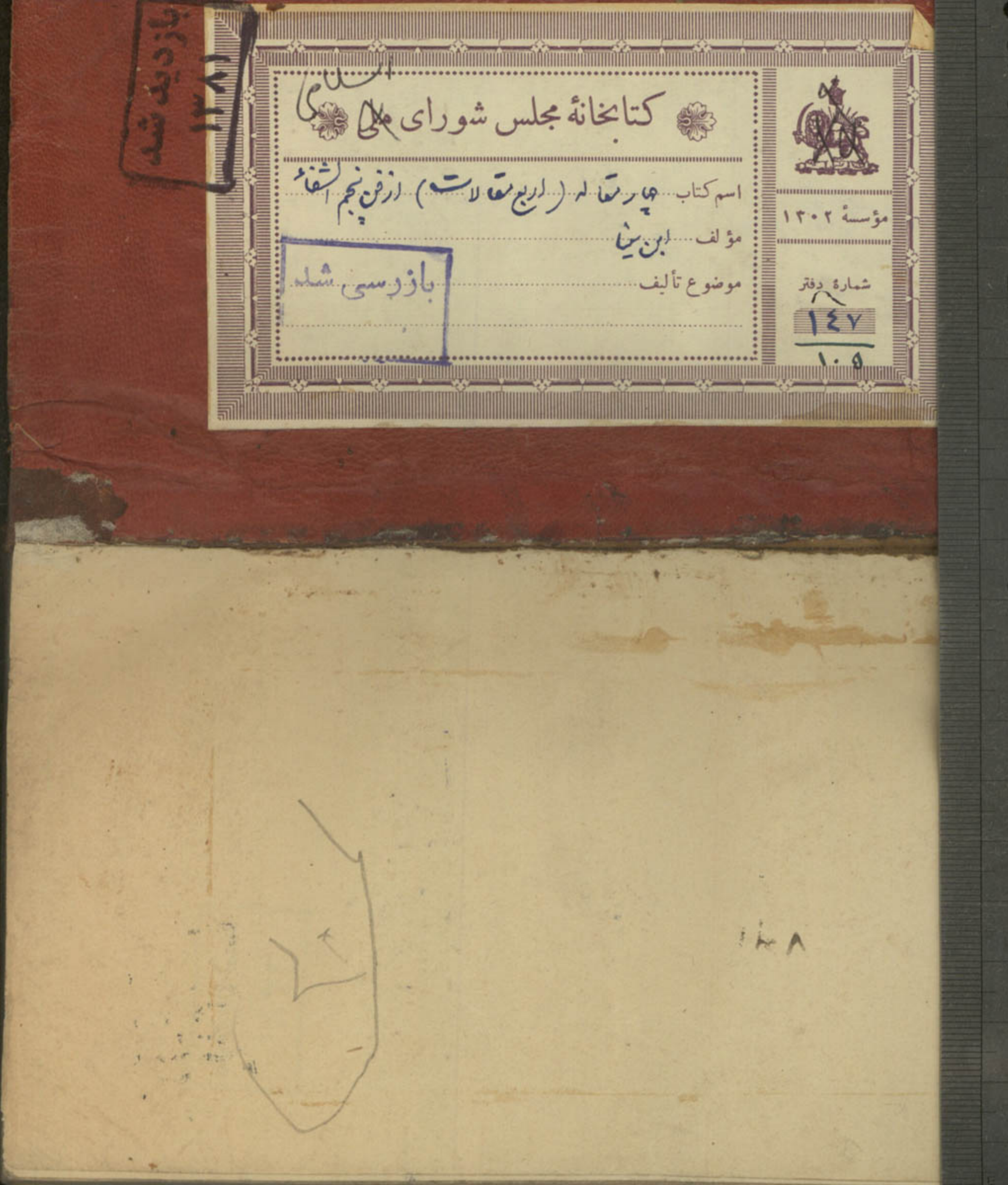
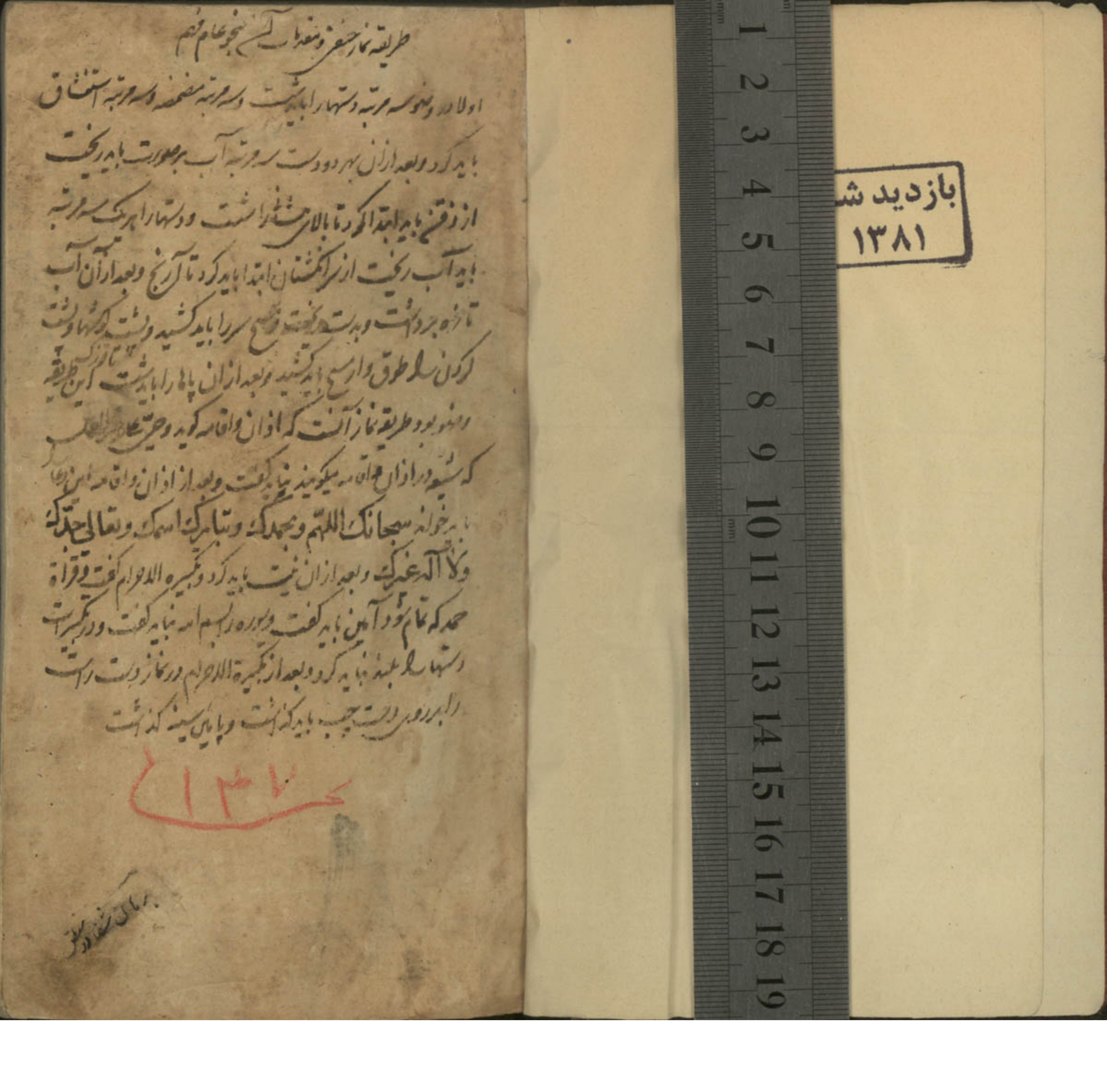


کتابخانهٔ
مجلس شورای ملی
تابخانهٔ
شورای
سلامی



بازدید شد
۱۳۸۱
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب چهار مقاله (اربع مقالات) از فن پنجم الشفاء
مؤلف ابن سینا
موضوع تألیف
بازرسی شد
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۴۷
۱۰۵



طریقه نماز حنفی و تعداد آن بنحو عام فهم

اولا در وضو سه مرتبه دستها را باید شست و سه مرتبه مضمضه و سه مرتبه استنشاق
باید کرد و بعد از آن بهر دو دست سه مرتبه آب بر صورت باید ریخت
از ذقن باید ابتدا کرد تا بالای پیشانی را شست و دستها را هر یک سه مرتبه
باید آب ریخت از سر انگشتان ابتدا باید کرد تا آرنج و بعد از آن آب
تازه بر داشت و بدست تر مسح سر را باید کشید و پشت انگشتها و پشت
گردن را طوق وار مسح باید کشید و بعد از آن پاها را باید شست تا از کعب این طریقه
وضو بود و طریقه نماز آنست که اذان و اقامه گوید و حی علی خیر العمل
که شیعه در اذان و اقامه میگویند نباید گفت و بعد از اذان و اقامه این دعا
باید خواند سبحانک اللهم و بحمدک و تبارک اسمک و تعالی جدک
و لا اله غیرک و بعد از آن نیت باید کرد و تکبیرة الاحرام گفت و قرائة
حمد که تمام شود آمین باید گفت و سوره را بسم الله نباید گفت و در تکبیرات
دستها را بلند باید کرد و بعد از تکبیرة الاحرام در نماز دست راست
را بر روی دست چپ باید گذاشت و پایین سینه گذاشت

الفصل ... فصل في ... القياس ... فصل ... فصل في ... فصل ... فصل في ... فصل في ... فصل ... فصل ... فصل ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي البرهان من المنطق فصل

في الدلالة على الغرض من هذا الفن لما كان العلم المكتسب بالفكر والحاصل بغير اكتساب

فكرى قسمين احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكر من التصديق

حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكر من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان كما ان التصديق

على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل

ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذ لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه

ومنه شبيه باليقين وهو اما الذى انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثانى الذى ذكرناه

غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو نبه عليه بطل

استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول

مستقر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكان ومنه اقناعى ظنى دون ذلك وهو ان

يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل

ان نقيضه ممكنا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لم يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون

... فصل ... فصل ... فصل ... [illegible]

كانت القياسات ايضا على مراتب فمنه ما يوقع اليقين وهو البرهانى ومنه ما يوقع شبيه

اليقين وهو اما القياس الجدلى واما القياس السوفسطيقى المغالطى ومنه ما يقنع ويوقع

ظنا غالبا وهو القياس الخطابى واما الشعرى فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس

الى انقباض وانبساط بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كان التصور المكتسب على مراتب

فمنه تصور للشيء بالمعانى العرضية التى تخصه مجموعها او تعمه وغيره ومنه التصور للشيء بالمعانى

الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذى يخصه من الذاتيات

وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة

او لم يشذ عنها شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كالفصل

المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه وربما كان تمييز المعرف اياه تمييزا له عن البعض دون البعض

فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان

تمييزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان للجنس قريبا منه

وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان

اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فليس

حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تميز بالذاتيات فقط الا ترى ان قولك

الانسان جسم ناطق مائت ليس هو وان تميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل

بفصول اجناس متوسطة وكذلك ان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة

وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة وكان واحد منها كفاية في التمييز

لم يكن فيه وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكمل الحد للحقيقة وهذا

ليس رسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز للشيء بالذات بل قاله المعلم الاول

الا لم

المحصلين ف

في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني الماهية كمال حقيقة الشي التي بها
هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي
اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيدنا
المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل
التصور بنوع ما مبدا للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور
مصدقا به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب
قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة قد يتصور و
يصدق بها ولكن يكون ذلك وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قائم في النفس
كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشي
في نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة او قضية بين
حديها كذلك لها حقيقتها في الوجود وفي نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان
يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات
التي لا ينفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما
يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب
الى القياس جزء لحد بان يسمى كتاب البرهان بحسب المعروف واما في الحقيقة فهو
كتاب البرهان والحد معا فاذ ذكرنا غرض الكتاب فهو الطرق الموقعة للعلم اليقيني
اليقيني والتصور المحقق فمنفعة الكتاب ظاهرة وهي التوصل الى العلوم اليقينية
والتصورات الحقيقية النافعة بل الضرورية لنا اذا شرعنا في استعمال هذه
الآلة التي هي المنطق واخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا

افاده م

فصل في مرتبة كتاب البرهان ان ولمنفعتها الفنون التي سلفت سلف ذكرها
على نهج طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي في البسائط ان يتقدم على المركبات
ومن حق الفن الذي في البسائط ان يتقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في المركب
الاول الجازم ان يتقدم على الذي في القياس وكان من حق الفن الذي في
القياس المطلق ان يتقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي تشتغل
البهائم فالجائز ان يتقدم بعضها على بعض وليس الى شي من التراتيب والاوضاع حاجة
ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان
قبل سائر الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل
الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون غيره فاما سائر الفنون
والاولى في كل شي ان يتقدم الاهم وان يعرف المتشوق الى الغرض قبل الشغل
فاما ما يفيده سائر الفنون فائدة من الامور التي تنفع بعضها في الامور المدنية
المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل
ما يتعلم الشر ليحترز والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها
يتعلم ليحترز منه وبعضها ليرتاض به او ليستخرج به معاندة الحق وبعضها ليقتدر به على
مخاطبة الجمهور وحملهم على المصالح لما يظنون منه ظنا ويتخيلون تخيلا وجميع
ذلك مما لا غنية عن تخصيصه لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى ان الاجود
هو ان يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار
ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد فان من
وسع وقته لما فوقه والى لا في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك احسن من

كمن يكفيه عطاؤه
وبالعصا فرية ق
تخليصه ليسروا

وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاحتياط
والشفقة على الروزجار والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك
لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما برهاني وغير
برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة و
مجربة واولية او اولوية القياس كما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية — او اولية م
هي المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة والاستقراء
من المستوفية بحسب الظن وبحسب الدعوى وكل مقدمة محسوسة او مجربة او
اولية فانها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء
بحسب الظن ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شيء يبحث البرهان
بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم يؤخذ من حيث هي صادقة
بواسطة او بلا واسطة بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث
هي صادقة لم يرض لمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم — بوسط او بلا وسط كر
من المادة البرهانية الاولى ولئن يستشعب البرهان الى مواد لا
يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان
ومع ذلك فان النسب التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يمنع
الجدل استعمالها بل ربما لا يستعملها لانه ليس يحتاج الى معرفتها سبيل واما النسبة
التي بين تلك الحدود وفيه تعلمي في الجدل لكن الحدود انفسها ربما وقعت
عن الجدل وفي المنطق لا يعطي الظن في تعليم صناعة الى الحدود بل يعطي التناسب
التي بين الحدود وما ذا نسب للمواد التي انما يعطي النظم في تعليم صناعة — فاذن بحر

الجدل بحسب المنطقي واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي
يعطي الحدود والمواد في تعليم قانون البرهان وما نشأ ان مختلفان لنسبة جزوه
القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة اعطى الى الداعي
الى تقديم كتاب الجدل لكن بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون
مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني
هي نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا واسطة ليست نسبة امر
مقوم وذلك اذا التفت الانسان الى الصادق بلا واسطة من حيث
هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع
ما اوقع ذلك خللا في التصديق به كما لو سلب عن القياس البرهاني حد القياس
المطلق لاختل بل لامتنع لكن وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم
التدريج الى الاخص متعرفا فيه الفصل منه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم
امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان
فانه فطن اولا للجدل ثم اشتغل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا — انا جو
طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية
على سبيل الارتياض ثم تخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شيء يستعمله
في صناعة الجدل واما صناعة المغالطة والشعر فبعيد ان عن النفع في الامور
الكلية النظرية وذلك لان موضوعهما الامور الجزئية وان تعلقت الى
الامور الكلية طلبت هي والامور الكلية واما المغالطة فانها وان
شاركت الجدل من انها كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت

فنسبت ر
الجدل و ما نشأ ان محققين الى المواد
الاولى للبرهان هي النسب الثانية المعطى
للحدود والمواد في تعليم قانون ...
منه

يتقدم تقدم القضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة تقدم
ما ينتفع بوجه ولا ما دتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه بل لا المادة المغالطية
تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس والخطابة ايضا فقد
تقدمت عن البرهان فى الزمان وكانت مشتبهة بالجدل فى حكم الجدل ادخلنا
على حكم المغالطة وليس التقدم فى الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذى
مع مشاركتها فصل ٣ فى ان كل تعليم وتعلم ذهنى فبعلم قد سبق التعليم
والتعلم منه صناعى مثل تعلم التجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ
تلك الالفاظ والاصوات لتحصيل ملكة ومنه تأديبى وانما يحصل بالمشورة
على متعلمه ومنه تقليدى وهو ان يألف اعتقاد رأى ما وانما يحصل
من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهى كحال من يعلم ان المغناطيس يجذب للحديد
لكنه غافل عنه فى وقته ولا يتفطن لذلك عند احساسه جاذبا للحديد
فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذى عرفت حاله فيتنبه ويزول
عنه التعجب او كمن يخاطب اولا فلا يتفطن لما النقص فى العبارة او
فى ذهنه فيحتال فى تقريرها له ومنه اصناف اخر وليس شىء منها ذهنى
او فكرى هو الذهنى والفكرى هو الذى يكتسب بقول مسموع او معقول من
شانه ان يوقع اعتقادا او رأيا لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم
والتعلم الذهنى قد يكون بين اثنين وقد يكون بين انسان واحد من نفسه
من جهتين فيكون من جهة ما يحدس الحد الاوسط فى القياس مثلا معلما ومن جهة ما
يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار

تنبيها كما مر

على استعمال افعال تلك الصناعة
ومنه تلقينى مثل تلقين شعر ما او
لغة ما وانما يحصل بالمواظبة صح

اثنان فان شيئا واحدا هو نسبة ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذى
يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذى يحصل عنه وهو العلة الفاعلة تعليما مثل التحريك
والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان
التصديق والتصور الكاسبين لهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول
ويجب ان يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق
بل من جهة ما شانه ان يكون علما بالمطلوب ان لم يكن بالفعل فبالقوة اما
التصديق فمقدمه معلومات ثلث احدها تصور المطلوب وان لم يصدق
به بعد والثانى تصور القول الذى يتقدم عليه فى المرتبة والثالث تصديق
القول الذى يتقدم عليه فى المرتبة فيتبع هذه الثلثة المعلومات تصديق
بالمطلوب وسواء جعلت القول الذى يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء
او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها من
وجه يعنى من جهة التصور اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق
لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم لا غير
وفى الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم
كما ان متعلم التجارة يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم وان
للخشب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب
وما اشبه هذا واعلم انه لما قيل كل تعلم وتعليم ذهنى حسبوا ان الرفق
فى قوله ذهنى هو ان يفرق عن الحسى فقالوا فانه قد يتعلم ايضا حسى عن علم
قد سبق كمن ادرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يطلبه ويتعرفه فيكون هذا الطلب

واحدا

الثانی بعد علم ما سبق وهذا مما لیس یعجبنی فانه یشبه ان یکون التعلیم والتعلم لا یقع علی ما یستفاد بالحس ولو ان انسانا اری انسانا غیره شیئا ما عرضه علی حسه وافاده ادراکا لمحسوس لم یکن عنده معرفته فانه لایق للنفس ما فعل به الآخر انه علمه شیئا ولایق للمفعول به ذلک انه تعلم شیئا اللهم الا ان یکون اتماراه ما اراه لیحدث له به ملکة ما صناعیة وذلک اذا کان ما یریه هو هیئة عمل و ذلک باعتبار غیر اعتبار کونه مدرکا لذلک من حیث هو محسوس والاشبه ان یکون هذا الیف لیس تعلیما وتعلما بل تعریفا وتعرفا وان لا یکون ادراک الزیادات علما بل معرفة وبعد ذلک فان قولهم ان کل تعلیم وتعلم ذهنی فبعلم قد سبق لیس الغرض به ان السبق اتفق بل ان یکون سبقا نافعا فی هذا التعلیم والتعلم وحاصل الوجود فی هذا التعلم حصول التعلم مع المکتسب واما الاحساس الاول فلیس شیئا موصلا الی الاحساس الاول فلیس شیئا موصلا الی الاحساس الثانی ولا جزءا من سبب الموصل الی الاحساس الثانی نافیه موجودا معه وان ارید ان یکون هذا الکلام عاما الکلام علی هذا التاویل کالصحیح فیجب ان یجعل بدل التعلیم والتعلم التعریف والتعرف او یفهم من التعلیم والتعلم ما لم یتواطا علیه فی هذه الکتب بل ما یفهم من التعریف والتعرف ولا مناقشة فی ذلک وقوم قالوا ان قول القایل کل تعلیم وتعلم ذهنی لیس غیر صحة قول القایل کل تعلیم وتعلم فکری فان هذا القایل یکون قد افرج لقول الفکری الحس فهو لا یعرض لهم ما عرض لاولئک وشیء آخر وهو ان الذهنی هو الذی یکتسب بالذهن والذهن غیر الحس فانی

حاجة الی ما یفصل عن الذی بالحس والذی عندی هو ان الذهنی اصلح من الفکری فان الذهنی اعم من الفکری والحدسی والفهمی فان الفکری هو الذی یکون بنوع من الطلب فیکون هناک مطلوب ثم تتحرک النفس الی طلب الاوساط علی الجهة المذکورة فی کتاب القیاس فلا یزال یستعرض الامور المناسبة الی ان یجد حدا اوسط واما الحدسی فهو ان یکون المطلوب او سنح للذهن فیضاف الیها دفعة حدا اما اصغر واما اکبر فتحقق نتیجة من غیر فکر ولا طلب واما الفهمی فهو ان لا یکون حد الاوسط حصل لا بطلب ولا بسنوح بل بسمع من معلم خارج والذهنی هو الذی یلتقی جمیع هذا فان قال قایل ان الفهمی هو فکری ایضا لان النفس عندما تسمع تتفکر فیتفق له ان المعلم کلما اورد حدا القیاس فعله المتعلم من جهة التصور کان ذلک دفعة ثم ان انضاف الیه حد او فصلت مقدمته فان شک فیها لم ینتفع بما قال المعلم الا ان یتفکر فی نفسه فیعلم فیکون هذا تعلیما مرکبا من فهمی ومن فکری اذ هو قیاس مرکب وکل قیاس من جملته فهو تعلیم مفرد وکلامنا فی المفرد واما ان یرجع الی المعلم فیفید المتعلم العلم بالقیاس فیکون العلم انما جاء مع القیاس وکلامنا فی من ذلک القیاس کهذا الکلام فاما ان لم یشک المتعلم فقط ان التصدیق یتبع التصور دفعة بلا فکرة وبالجملة یجب ان ننظر والتعلیم الذی نحن فی اعتباره تعلیما واحدا وقیاسا واحدا ولا نأخذ خلطا فان المخلط قد یجوز ان یترکب من اصناف شتی فیوجد فیها ما یکون فهما دفعة وما هو غیر فهم دفعة وهنالک لا یکون امتناع

تمثل الحد الاوسط من غیر طلب وحدا یکون غیر ما یکون الا ان یکون احد المقدمات سانحة صح

فان عاد وفكر من نفسه فذلك يعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم
مرة اخرى وفهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان الفكرة
امر كالحركة للنفس منتقل بها من شي الى شي ويتردد طالبا لما وجدا
فاذا لم يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة
واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما على سبيل الفكر او الحدس
او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك
ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني هو اصوب والشي الذي اذا وقع التصديق
به كان تصديقا بالقوة لشي آخر فهو اما ملزوم له او معانده او كلي فوقه او
جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما
بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك
بالقياس الاستثنائي من شرطية منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه
بايجاب او سلب كان ذلك ظنا بالقوة على الكلي الذي فوقه ان
كان المعلوم حكما يعم كل جزئي وذلك بالاستقراء التام وللجزئي اذا علم
وجود حكم عليه كان ظنا بالقوة انه كذلك في جزئي آخر اذا كان يشاركه
في معنى وذلك بالتمثيل فاذن كل صنف من العلم والظن المكتسب اذا كان
اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق سواء كان تعلما من الغير او استنباطا
من النفس وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها
اقرب وقوة بعضها ابعد فان اللازم ليس متضمنا في الملزوم اذا لم يكن
لزومه على سبيل وضع وحمل واما اذا قلنا كل ب آ فمعنى هذا القول

كل

فالتعليم نوعين

بلا فرق وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطية منفصلة او المعاندة اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة صح

من حم

الكان المعلوم حكما في بعض ... وذلك الاستقراء الناقص كان علما بالقوة الى القوة صح

كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو آ فقد ضمنا موصوفات ب
في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر
ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس
علما بالقوة مدرجا في كون الاصغر الاوسط كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك
اذا علمت ان كل ب آ فقد علمت ان كل موصوف بب هو آ فدخل فيه
الموصوفات بب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل آ الذي هو محمول
على ب في هذا الا بالفعل ولا قوة لان قولنا كل ب آ معناه كل موصوف بب هو
وداخل تحت ب فهو اوليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو كل ب و آ
اذا الكلية في جنب الموضوع فان قال قايل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا كل
محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه
واذا قلت كل ب آ فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان نظن ان
هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها الآن بالفعل
اذا كانت معها معرفة قريبة بالقوة التي كانها فعل ولكن تلك المعرفة قد
سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في ان نتعلم
تعليمه الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك
انك اذا فرضت حد الاكبر و اوسط و اصغر وكان الاوسط حاصل
الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط لتستنتج منه الاكبر للاصغر
واذا بان لك انه للاوسط بان لك في الحال انه للاصغر لم تحتج ان
تنظر شيئا وان تنظر تاليف الاصغر مع الاوسط بل تبين لك

موضوعات لب

الموضوعات لب لب

ق حم

الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود ذلك الاكبر للاوسط انه
موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق
انما هو سابق بالذات واليه توجه اول الطلب بالذات وهكذا ينبغي
ان يفهم هذا الموضع فصل في تعديد مبادي القياسات بقول عام ثم
ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها او غير مصدق
بها ان لم يجر مجرى المصدق بها والتي لا يصدق بها بسبب تأثيرها تأثيرا ما
في النفس يكفي ذلك التأثير من جهة ما مقام ما يقع به التصديق ويلم
يشفع بها في القياسات آخر والذي يفعل هذا الفعل هي المخيلات
فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور فتفعل ما يفعل الشيء المصدق
به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد صدق به كما يقول قائل للعسل
انه مرة مقيئة فتنفر عنه النفس مع التكذيب بما قيل كما تنفر
مع التصديق به او قريبا من ذلك كما يقال ان هذا المطبوخ المسهل فهو في
حكم الشراب ويجب ان يتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فيتخيل ذلك
فيسهل عليه ذلك مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدأ القياسات الشعرية
ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من منافع القياسات
المعقودة من المصدقات التي يؤلف منها قياسات هذه الامور الجزئية اذ
كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على انقباض او انبساط او
سكوت عنها واذا كان التخيل من شأنه ان يفعل ذلك قام مقامه مع
ان اكثر عوام الناس اطوع للتخيل منهم للتصديق فهذا قسم واما القسم

القياس بر
بوجه
والتي لا يصدق بها ح
يقوم بر
فتنفر بر
اذا بر

الذي

الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورة
ظاهرة وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضرورة باطنة فالضرورة
الباطنة اما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير
العقل فاما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا فيه بشيء
والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذي
عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا
التصديق واقعا بسبب يكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون
المعين غريزيا في العقل اي حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط
موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المطلوب لقا من حديه الاكبر والاصغر مثل
هذا الوسط فيها العقل من غير حاجة الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج
فانه في الحال يتمثل انه منقسم بمتساويين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وكل
الاثنان تمثل في الحال انهما نصفه لتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك
الستة او ثلثين او عددا آخر فيحتاج الذهن الى طلب الحد الاوسط
فهذا القسم الاول به ان تسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو
احكام القوة الوهمية التي تحكم بها جزما او بالضرورة الوهمية واذا كانت تلك
الاحكام الاصول في امور ليس فيها للعقل حكم اوليا وتلك الامور مع ذلك
خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يحملها
في احكام المحس مثل حكم النفس في اول الوهلة بوجه مميزة وقبل ان تقف على الآراء
والنظر ان كل موجود فهو في مكان او حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في

او على وجه يسلم لا يختلج في النفس معاندة او على
وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة
صح
بكسب بر
فان من فهم الاربعة وفهم الزوج
تمثل له ان الاربعة زوج صح
وثلثين بر
[illegible]

داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس تحكم بهذا بداهة ولا يكون
العقل هو الموجب لهذه ولكن يكون ساكتاً عنه ثم اذا نظر العقل النظر الذي
يخصه والف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى
ان كان لها حكم في القبول والتسليم انتج ان المحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات
فاذا انتهى النظر الى النتيجة نافرت القوة التي تحكم الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة
ضرورة وان فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية
في اول الامر واول ما يكذبها انها نفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه
قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين الا ان ينظر في موضوع المطلوب ومحموله
فان كان شيئاً اعم من المحسوس او خارجاً عنه وكانت الضرورة تدعو الى
جعله على صورة محسوسة لم يلتفت اليها بل فزع الى الحجة والموجود والشيء
والعلة والمبدا او الكلي والجزئي والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن
الامور المحسوسة بل حقائق الموضوعات ايضاً مثل جوهر الانسان فانها مما
لا تحس البتة ولا تتمثل في اوهامنا بل انما ينالها عقلنا وكذلك كل حقيقة
كلية من حقائق موضوعات الامور المحسوسة فضلاً عن العقلية كما سنبين
ذلك في موضعه فمبادي البراهين التي من جنس المدركات بالنفس هي هذه التي
ذكرت ويصدق بها بالنظر التحقيقي حق دون الوهمية فهذا واما الذي
على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل تسليم غلط
واما الذي على سبيل تسليم صواب غير غلط فهو اما على سبيل تسليم مشترك
فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص فيكون ذلك نافعاً في القياس الذي

الصورتين نسخة

يخاطب

ستك لروط

يخاطب به ذلك الواحد الخاص ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المجاب
والقايس بل نحو المخاطب فلا ينتفع به المخاطب القياس فيما بينه وبين نفسه
انتفاعاً حقيقياً او مجرداً والذي على سبيل تسليم مشترك فيه اما
ان يكون راياً يستند الى طايفة او يكون راياً لا يستند الى طايفة بل
يكون متعارفاً في الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه فهم لا يحلونه محل الشك
وان كان منه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة فهو مميز
ولم يعود شيئاً ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل
فيكون حكمه خلقياً لا عقلياً ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون بوسط ولم يلتفت
الى انه هل ينقض عليه شيء واذا فعل هذا امكن ان يشكك نفسه فيه امكنه
الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه
مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل
المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق ولكن
يحتاج في ان يصير يقينياً الى حجة ~~ومنها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينياً~~
~~الى حجة~~ ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات
كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلنا
في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة واما الذي يستند الى
طايفة فمثل ما يستند الى الاطباء او الى ارباب صناعة ويسمى مشهورات محدودة
ومثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويخص باسم
المقبولات واعلم ان جميع الاوليات ايضاً مشهورة ولا ينعكس كلياً

والقياس نسخة

محدودا بالطائفة بحسب التحقيق فيها انفراده

[illegible]

العقل

~~بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون~~
والمشهورات كاذب

مع المصدق بها مخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل
تسليم غلطا فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر آخر يشابهه اياه ومشاركة
له فى لفظ او معنى على ما سنبين فى موضعه وهو المقدمات المشبهة كمن يقول
كل حى باصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث نعهم منه احد معانى الاسم المشترك
فيأخذ به له آخر فيحجه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع فى ان نظن نفسه او
يظن غيره ان الدينار يبصر وكلك لم يسلم ان كل مسكر خمر اخذ به بما يسكر
بالقوة وهذه هى المقدمات المشبهة فاما المظنونات فهى التى يظن ظنا من غير وقوع
اعتقاد وجزم فذلك اما لمشابهتها للامور المشهورة فيكون مشهورة فى بادى
الراى الغير المتعقب فاذا تعقب حكم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك
ظالما او مظلوما فان هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب
كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه فى الحال
يفعل فعله الا ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة واما ان يقع
الظن بها من جهات اخرى ليس لاخذها على انها مشهورات لكن يرى جوبا
بانه فيظن طبث به وهذه المظنونات انما ينفع فى المقاييس من حيث ان
بها اعتقاد الا من حيث ان مقابلها يختلج فى النفس فاذن جميع المشهورات
وما سلف ذكره معها نافع ايضا حيث هى منفع هى لانها معتقدة واى صناعة
جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات قبلها كلها وكذلك
المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان تستعمل فيها بل من
حيث انها معتقدة اعتقادا لا يختلج مقابله فيكون ما قبلها من الامور

الضرورية اذا اعتقدت وسلمت بان فيها نفعها فيصلح استعمال تلك ايضا فى الصناعات
الوهمية فانها احرى ان يكون اقوى من المشهورات لا فى النفع بل فى شدة
اذعان النفس الغير المتعودة لها فربما بعثت مشهورة وربما صارت مشهورة
معا ويكون صيرورتها شنيعة ليس بسبب امر يدعو اليه من الغرائز و
الاخلاق والمصالح بل بما يدعو اليه العقل فاذن مبادى القياسات مخيلات و
محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياس و
وهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات و
مشبهات ومشهورات فى بادى الراى الغير المتعقبه ومظنونات ظنا فهى
اربعة عشر صنفا وههنا قسم من مبادى المقاييس وهى انها ليست مبادى من جهة
القياس نفسه فان الاقسام الذى يكون من جهة القياس هى ما قلنا ولكن هى
مبادى من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شىء او وضعه ليتبين عليه
بيان شىء آخر فيسلمه ويضعه وهذه هى الامور التى يسمى اصولا موضوعة ومصادرات

فصل فى المطالب وما يتصل بها وفى ذلك بيان اصناف مبادى
العلوم واصناف الحدود الوسطى اما المطالب بحيث ما يحتاج اليها ههنا فانها
بالقسمة الاولى ثلثة وبالقسمة الثانية ستة اما القسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل
ومطلب لم ومطلب ما على قسمين احدهما الذى يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء
وما العنقاء والثانى الذى يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة والمكان
ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشىء موجود على الاطلاق
او ليس موجودا على الاطلاق والآخر مركب وهو مطلب هل الشىء

وهو يطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا اي يكون الموجود رابطة لا محمولا
مثل قولك ان الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا حيوانا ومطلب لم
على قسمين فانه ما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول
والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة
وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطالب اي
والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى هل المركب فانه
اذا اراد احد ان يكثر المطالب بتبديد هذه فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية
هي تلك لكن مطلب اي البسيط من البواقي داخلة ودلالته على المطلوب بها انما
تطلب تمييز شيء بما يفصله وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب
احد ان يجعل مطلب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك
فليفعل ثم يكون مطلب هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان
التصور فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب
ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتأخر عن مطلب هل البسيط فان الذي
يطلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب ماهيته امر موجود عنده واما
ان طلب احد هل حركة او هل زمان او هل خلاء وهل اله موجود فيجب ان
يكون قد فهم اولا ما يدل عليه هذه الاسماء فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم
ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود ولا ينعكس ولا يذهب
عليك ان الفرق بين ما يدل عليه الاسم وبين ما الشيء في نفسه غير قليل
ولعل اعطاء الحد في جواب ما هو لا يدل على ان الشيء موجود او غير موجود فان

كان

كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود ولكن لا توقف على اول الامر ان هذا القول
حد مجازي بحسب الاسم او حد حقيقي بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة ولذلك يوضع في التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها
من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى صدرت في اول كتاب اسطقسات اقليدس   اسطقسات س
فكان حدها بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار لها ليس بحسب الاسم فقط
بل بحسب الذات بل صارت حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم
الاسم بجملته والذي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان خوطب باسم
فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فكم احدهما من معرفه والثاني علما كان الحس معرفه
والعقل علم ومبادي العلوم يختلف في تقديمها على العلوم وتقديم التعاليم بها ففي مبادي   ففي بعض مو
بعض العلوم انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط لان الضرورة فيها ملجئة
الى هذه المقدمة كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض او مثل وضعهم ان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع اولا ما يدل عليه الاسم
كما ذكرنا من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك
يبين وجوده وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة
علم العدد ونحن ستفرقون لهذا فنقول ان الامور التي تذكر في المبادي
منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق بها ان يستعمل   انها هي التي يقع بها التصديق
فيها التصديق لان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري انما هو للتصديق فاما الحدود
فللمعاني المفردة او ما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة

فاذن لا يتصور فيها معنى اعطاء حد و الهوية فلا بد من ان تقبل الهوية ليتبين بها انها
فقد حصل من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالهلية واما المعاني المفردة فمنها ما هي
اعراض موضوع الصناعة ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة واثاره ولواحقه
ولوازمه فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره فهي التي يطلب
في الصناعة ان يصح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة
لموضوع الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن
اثبات وجودها الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود ومجهوليته
لموضوع الصناعة اذ من موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو ماخوذ في حدها ووجدها
ان يكون له واذ هذه في فاتحة الصناعة المستعملة لموضوعها غير مبينة الوجود وانما
يطلب وجودها للموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض
وجودها مطلقا فيستحيل ان يفرض وجودها في المبادي ~~فهذا القسم~~ في
المبادي واذ لا بد من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في المبادي
فهذا القسم حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في جملة
الموضوع فلا بد من ان يفهم ولا بد ايضا من ان يعرف بوجودها وانها حقة معا فانها ان
لم يفهم مهيتها لم يمكن ان يعترف بشيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب
وجود شيء لها واذا لا مفرد في العلوم البرهانية الا اشياء داخلة في الصناعة
والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكام الموضوع
فاذن بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها
يوضع حدودها ووجودها واذا خالف المفرد المركب والمركب النافع في العلوم تصديقيه

والقضية

والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك
ان من الامور المصدرة في الصناعة منها ما يوضع بهليته فقط ومنها ما يوضع بماهيته
ومنها ما يوضع بهليته وماهيته واما مطلب لم فانه على كل حال يتاخر عن المطلبين فان لم
يتصور معناه فان طلب لم فيه قبيح وما لم يتصور ايضا معناه وانه ما هو او ما معنى الاسم
الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب لم
فيه افضح ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان متقدما على طلب
الذي الامر في نفسه فربما صح عندنا القياس ان ج ب ولا ندري العلة
في نفس الوجود لكون ج ب ويكون قد علمنا انا لم نعتقد لم ج ب ولم نعلم
انه لم كان ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر
في نفسه غير مفتقر الى تقدم ~~اللم~~ مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك
اذا كان الشيء انيا معلوما بالحس واما علته فخفية مثل جذب المغناطيس
للحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس او يطلب بلم حتى يعطى
الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصاب الحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب لم
صار المغناطيس يجذب فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به
كثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة
ايضا للامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد في كيفية
اصابة المجهولات من المعلومات كل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه
بامور موجودة حاصلة ولكن هاهنا موضع شك في ان المعدوم الذي
الى الوجود كيف يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك

هل هو هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او
غير حاصل والخلا لا صورة له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في النفس
يكون ذلك المتصور معناه فنقول في جوابه ان هذا الخلا اما ان يكون
مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من المقايسة
بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا للخلا وضدا له فان الخلا يتصور بانه لا اجسام
كالقابل وضد الله يتصور بانه لعدد كالمحار البارد فيكون الخلا يتصور ثم يتصور
بالصورة نسخه
امر ممكن ينسب اليه الخلا ويتصور نسبة اليه تشبيها به واما في ذاته فلا يكون متصورا
ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب وتفصيل مثل عنزايل وعنقا
مغرب وانسان يطير فانما يتوصل ولا تفاصيله التي غير محالة ثم
هي م
يتصور لتلك التفاصيل اقترانا ما على قياس الاقتران الموجود
في تفاصيل الاشياء الموجودة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة
المركبة م
اثنان منها جزآن كل واحد منهما موجود والثالث تاليف منهما من
جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جهة
معنى م
ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى ولا اسم المعدوم فيكون المعدوم انما يتصور
لتصور متقدم للموجودات فنقول الآن انه اذا كان حصل عندنا حكم على كلي
اول حصوله اما تبينا بنفسه مثل ان كل ب ن حيوان والكل اعظم من الجزء
او تبينا باستقراء او تجربة على الوجوه التي تصدق بها بالاشياء من غير استنتاج
بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف
مثلا ان زيدا الذي بالبلد حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل

انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه محتاج الى ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر
او علمان آخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان نعلم
ان زيدا موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا بالحس مع هذا انه موجود
وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن بذلك علم كان حاصلا
عندنا م
اليه بغير قياس اقترانا على التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما ثانيا
علمنا ان زيدا حيوان فيكون هنا معرفة وهي علم اجتمعا حدث لنا علم اما الفرقة
منهما فهو ما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت في الحال
واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي يحصل منها فقد يجوز ان يكون قد كان
لنا مطلوبا مجهولا وطلبنا مبادى الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا قد سبقنا اليه
اشياء فالموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب
ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هذا الحكم على الكلي حاصلا عندنا بالقياس
والحكم على الجزئي حاصلا بقياس آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن قد
كان كذلك فان القياسات الاولى تكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسبة
بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما يوضح بعد ثم ان السائل
يسال احدا فيقول هل تعلم ان الاثنين زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فيعود
ويقول هل الذي في يدي زوج او فرد وعدد الناس الذي بمدينة كذا انه زوج او
فرد فان اجيب لا نعلم ذلك عاد فقال فانتم لا تعرفون ان كل اثنين عدد زوج
فان هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم الاول
فاما الجواب عن هذا الجواب غير مستقيم فلو لم يكن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه
بالجواب نسخه

وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل اثنين موجود زوج او لم نعرف فهو زوج ...

فهو زوج فنقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج فان لم نعرف اثنين زوجا فنقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا يتعلق بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية لا ينافيه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذي في يد فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج ثابت معنا غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل في علمنا بالقوة لا بالفعل والمجهول لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفناه في الحال ان الذي في يده زوج فان كان مجهولنا غير معلوم لنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لم نعرف انه اثنان ام لا يبطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فبهذا يزول ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب للعلم اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعرفه اذا اصابه كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته اذ عرض عليه اخذ بيان شكل هندسي قرر عنده ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك الكلام بمنطقي لانه يتبين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما اتى به واتى بقياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطن فانه تكلف في حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر وقال بذلك ان

ليس

ليس الطالب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب لانه قد سها ونسي فكانما يتادى اليه البحث فيتذكر والتعلم فيكون انما علم الطالب امرا كان علمه وكان افلاطن قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال وهذا كما قد استقصينا كشفه في تعليمنا للكتاب الذي في القياس ولكنا نحن مع ذلكم نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من جهة مجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يخص الفعل بالفعل فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بفطنة عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة اذا شاهدنا بالحس بعضها تنبهنا للجزئيات من غير طلب فانها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا الجواب من وجه مما اورده مانن من مثال الآبق هذا والجواب فانا نعلم المطلوب معلوما بالتصور اولا كما نعلم الآبق بالتصور اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا تهيأنا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نتصور الآبق البتة ولكنا تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو الآبق ثم اذا انضم الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة او وقع بكسب وطلب وامتحان وتوقف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه الآبق

فانا قد كنا ادركنا المطلوب كما اذا سلكنا السبيل الى الآبق فكان عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه ...

فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا السلك العلامة في
عبده كحصول الصغرى وعلمنا بان لكل من به تلك العلامة فهو آبق كحصول الكبرى
قديما عندنا ووجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق ايضا لم يكن معلوما لنا من
كل وجه والا لما كنا نطلبه بل كان معلوما لنا من جهة التصور مجهولا لنا من جهة
ما هو المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا
به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن وانما حدث باجتماع شيئين سبقا علم
احدهما التسبيل وسكوكنا اليه والثاني وقوع الحس عليه فكذلك المطلوبات
المجهولة تتوقف باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب آ
وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق وكان التسبيل هناك موجبان
لادراك الآبق فكذلك الشيئان ههنا موجبان لادراك المطلوب
وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب مسلم
بل كل ما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب فاما اذا كان قد علم امر
مضى العلم به فذلك علم ما بالمطلوب بالقوة فهو كالعلامة له وانما يحتاج الى
اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فكما يقترن به ذلك المخرج الى الفعل يحصل المطلوب
فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعلم والتعليم الذهني بالمطلوب وان ذلك انما يحصل
بعلم سابق فلو كان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم
وتعلم بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة
بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاول للتصديق والتصور ولنبدأ بمبادئ
التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق اليقيني فصل

سببين لهر

والثاني امر واقع في الحال وهو موقف ان

ج ب بالحس ... مثال الآبق م

العلم م

الاولى لهر

في البرهان المطلق وفي قسميه الذين احدهما برهان لم والآخر برهان ان وفي دليلا و
لنقض او لا وجوه العلم المكتسب فتصديق علم مكتسب والتصور الواقع بالحد ودونه
للمصادرات والاوضاع التي يفتتح بها العلوم ويقال لكل تصديق حق وقع من
قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا ويقال لما كان اخص من هذا وهو كل
تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا
بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا لان النتائج المطلقة
يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ
المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودا او للضروري ما دام الموضوع موجودا
على ما وضع به للموجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه
الاطلاق وذلك نظر ثان فالعلم الذي هو بالحقيقة هو يقين هو الذي يعتقد فيه ان
كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل
للتصديق الواقع ان كذا كذا ويعتقد من غير ان يقترن به التصديق الثاني
انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين وقتا ما فالبرهان قياس مؤلف يقيني ويقال
ذو يقين فهذا اقوال ويشبه ان لا يكون المراد باليقين انه يقيني النتيجة فانه اذا كان
يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يحمل لهذا وجه متكلف لو تكلف
جعل ادخال المؤلف فيه حشوا من القول بل يكفي ان تقول قياس يقيني النتيجة بل
على ظن ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وان في اللفظ اذا
تحريفا في اليقين اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من
جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حال البرهان بالقياس الى غيره

نقيض لهر

نقيص لهر

نفسه لهر

وكونه يقيني المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته
والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد المطلق اليقين ايضا
ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان
حقها ان تكون صغريات وهي في الطلبة البرهان المفيد للان وذلك لان
ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي
اسمه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل
في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت
انه ليس كل قياس اقترانيا انما هو من حمليتين فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا
يفيد اليقين في الان وليس هو برهان ولا تلتفت الى ما يقوله من لا يعرف ليس من
اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما
فاذا كان القياس يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا
اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى
يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان
كذلك فهو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان
يسمى برهان لم وبرهان الان قد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة
لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا له او مساويا له في النسبة
الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون
في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان الان على الاطلاق
والثاني يسمى دليلا مثال برهان الان المطلق ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام

لانه عرض له بول ابيض خاثر في علة الحادة وكل من عرض له ذلك خيف عليه السرسام
ثم نتيج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض
والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس
وانه ما عها لحوه ليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال الدليل ان المحموم
يشتد حماه غبا وكل من ناب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او نقول ان
القمر يشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي يكون اولا هلاليا ثم نصف
قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا فهو كري فالقمر كري او
نقول ان القمر ينكسف الكسافة واذا انكسف القمر الكسافة بعد حال التربيع منه وهو
بين الشمس او نقول ان هذه الخشبة محترقة فقد مسه النار فجميع هذا بين القياس المؤلف
ويسمى دليلا وههنا لا نقول جهازة واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل ان
يقول ان هذا الانسان تعفن فيه الصفر الاحتقانها وانسداد المسام وكل من
عرض له هذا فهو يحم غبا نائبة او لازمة تشتد في الثالث او نقول القمر كذا
وكل كذا فان استفادته النور من التقابل يكون على شكل كذا وكذا او نقول
ان القمر وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة بستر ضوء ما عنه وكلما كان
كذلك انكسف او نقول هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرها
النار فهو يحترق فان هذا كله انما يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب
في نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يوخذ حدودا
وسطى فتفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الان فنقول ان جميع ما هو
لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر

الارض هو
وكل محرقة ...
مستندة هو
اي جوهر

او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول
ان حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد
ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان فالانسان
علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان محمول
على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان
ثم على الانسان فالحيوان وجوده للانسان علة لوجود الانسان جسما لا
على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان شئت
لسائل ان يقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر
انسانا وكذلك حال الشك في ان فصل الجنس هل هو اولا للنوع او للجنس فهذا
علينا وعلينا تفصيله والان فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة
له في حمل جنس الجنس عليه وسنبين تحقيق ذلك بعد ما نخرج من حل الشك المذكور بعده
ونقول ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط له
وان لم يكن مبينا انه علة له بل كان يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فتحقق من ذلك
تاليف القياس البرهاني ولكن لا يكون القياس المؤلف برهان لم بعد فالى ان يتبين
ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا تبين باعتبار الحد فيكون اليقين انما
تم لا بذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الآخر وهو الذي بين ان ا
سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى اولا ليس شيئا واحدا ربما
اوليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل
للماس فانه علة بوجه للحيوان فاذا قلنا كل حاس حيوان لم يخل ذلك من احد
الحيوان على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجوده
يسأل لم
فليكن الجواب عن ذلك ثم
باعتبار او بوجه ما
وجهين

وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحاس حتى لا يكون للحيوان الا شيئا
وهو حس فقط بل جسما ذو نفس غاذية نامية ثم مرتبة حساسة وان كان هذا لا يخرج
عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس يلزم ايضا من وضعك شيئا واحدا حتى
غير واسطة ولا تجد ان تعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية متولدة
وغير ذلك فانك لو فرضت ان هاهنا جسما له حس ولا شيء من ذلك
لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه وليس العقل
يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لم ينكر في
البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابله
يقينا لك واذا كان كذلك فليس قولك كل حاس حيوان ولا يعني
بالحيوان الحاس نفسه حتى يكون اسما مرادفا فانهم يجعلوا امراله خصوصية مفهوم حقيقتا
متيقنا بل مع ان للحاس علة للحيوان ليس وحده علة بل هو احدى العلل اي جزء العلة
فيجب ان تعقد هذا ولا تلتفت الى ما يقولونه اما ان اخذت الحاس مرادفا
للحيوان فقد جعلت للحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فما جعلت شيئا
فاذن علة الكبرى التي نحن في ذكرها يجب ان يكون علة كاملة وعلة واضحة ثم
نعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول ربما كان الاوسط
في الوجود معلولا للاكبر بالحقيقة لكن ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه
وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا
يمتنع ان يكون العلة اولا موجودة للشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ثم
يكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول الآخر فيكون هذه الواسطة

معلولة في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته في معلول آخر وليس سواء ان يقول وجود الشئ
وان يقول وجود الشئ في الشئ ولا تخيا قض ان نقول هذا معلول الشئ ثم نقول
لكنه علة لوجود هذا الشئ في معلول آخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم هي تصير
علة لحصول طبيعتها عند الشئ الذي حصلت عنده فنفعلت فيه ولكن لذلك الحركة
هي التي تجعل حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا تكون
علة الاحتراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق او حركتها اليه
مثلا فالشئ الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع ولوجوده
في كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع فاما العلة لوجود
الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان
معلولا له على الوجه الذي قلنا وليس لقائل ان يقول كيف يمكن ان يكون ما
هو علة لوجود الشئ فهو علة في وجوده لما وجد له واذا كان كذلك حتى كان الاكبر
علة لوجود الاوسط كانت علة له حيث كان ولكان علة له في وجوده للاصغر
فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له وقد ان يكون المعلول علة فانا نجيب
عن ذلك انه يجوز ان يكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث
هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شئ وهو غير اعتبار ذاته فان
كان ذات الاوسط لا يحقق وجوده الا ان يكون موجودا في ذلك الاصغر
فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما اذا كان ذلك الامر امرا
لا يلزمه فيجوز ان يكون وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر
هو علة الاوسط من حيث ذات الاوسط وعلته من حيث وجوده للاصغر

ويكن

ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول
كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا وتامل هذا المعنى في المثال الذي اوردناه فهذا ما
نقول فاما اذا كان للحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان
علمت ان كون الاوسط علة بالوجه للاكبر ليس كافيا في ان يجعل وضعه حدا اوسط
ما لم يستكمل شرائط عليته واما اذا كان للحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده
للاصغر حتى يكون ذلك علته فيه فهذا الذي يكون البرهان من شكله برهان ان فيجب ان
تعرف هذا الفصل على هذه القوة فيتخلص كثير من الشبهات وفصل في ان العلم
اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك ثم
نقول اذا كان كل محمول على موضوع دائما او مسلوبا عنه دائما او حملا او سلبا فيه
في وقت بعينه يكونان فيه بالضرورة علة لاجل تلك العلة صارت النسبة بين المحمول والموضوع
تلك النسبة وذات المحمول والموضوع لولا تلك العلة ليس كان لتلك النسبة
بالوجوب بل بالامكان فاذا علمنا غير الوجه الذي به صار الحكم منهما ضروريا على تلك النسبة
فقد علمنا جهته غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكونا بتلك الحالة وذلك هو ان يعلم الحكم بوجوه
غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول
الى الموضوع المذكورين بفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة
امكان لا وجوب فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا
اذ لم يعلم ما به لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم انسان ان فلانا به بياض البلبل
في حمى حادة وكل من به بياض البول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام فيكون له علم
يقيني الا ان يعلم العلة في ذلك وذلك لو قال قائل ان كل انسان فضاحك

وكل ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز
ان يصدق بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحك اي القوة الضحاكة
لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة النطق او لا للانسان
ووجوب اتباع قوة الضحك اي القوة الضحاكة لما كانت معلولة لقوة
النطق ثم لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة
الضحك الا ان يوخذ في ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فما لم يحس
او يوخذ بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك العادة ان يشك فيها
فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دايما والجمع او يتوهم
زايلا او ليس بمقوم لماهية الانسان او يقين الوجود الا ان يكون متيقن
بوجوب كون الانسان ناطقا يوجب ذلك ان اوجب
ولم يحتج الى زيادة وح يكون قد عرف وجوبه لعلته فاستحال
ان يتوهم ويبين به العلة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان
ناطق فح لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين ومن طريق انه ناطق وان
كان مبينا مثلا ان كل ضحاك ناطق فكيف يصير ذلك بينا ان الانسان
ناطق وباطلا اذا كان معلوما ان الانسان ناطق لم يكن يطلبه
والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهوله
يجب ان يطلب فاذن من المجاز ح مان يتوهم انه ليس كل انسان
ضاحك فيكون العلم المكتسب منه جايز الزوال وكان انما اكتسب
بوضع ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه

الدر

ثمار الضحك واجبا وهو ان عطيت القوة الموجبة في نفس الامر للضحك يجب
ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرف اولا ان كل انسان ناطق
فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول
كل غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا
عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يسود دايما ما يظهر عليه من الريش
فيتيقن ان الشيء او الحال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان
الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته الا انه ليس بين الوجود لو للاوسط كذلك الا
انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان
ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما
شك والشك الذي كان في القياس الذي للاكبر سبب يصله بالصغرى
كان حين لم يعلم السبب الذي يجب بل اخذ من جهة هو بها لا يجب لكن
فان كل ذي سبب انما يجب بسببه واما هاهنا فكان يدل السبب الذاتي
وان الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته
لا لسبب حتى ان جهل جهل ولم يكن خفيا فهذه المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى
ايضا كذلك اذ لم يكن الاكبر للموضوعات بالاوسط الا لذاتها لا لسبب يجب الحكم
لجملته والذي يعني بهما شيء واحد وهو ان لقائل ان يقول كيف يمكن الذات
الواحدة تقتضي لذاته شيئين مثلا ج الاصغر كيف يقتضي ب الاوسط
وا الاكبر والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته والا يقتضي
الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول منهما فح يكون ب علة لا لا بد

البيان فقط بل بحسب الوجود فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يجب ان يؤخذ
ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه المواد امكان
ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن امثال ذلك
للفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات ومن هنالك يتبين انه يجوز
ان يكون للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البساطة لوازم كثيرة
تلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان في بعض الذوات البسيطة احوالا تشبه هذا من جهة
تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها
فقد يحصل من هذا ان برهان الان قد يعطي في موضع يقينا دايما واما فيما له سبب فلا
يعطي اليقين الدايم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يقين
له في كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة مما ناخذه نحن جملة ما وجدت بالرصد والتذكر
صنيعه حين يشرح مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء الفلك
البروج سرعة وبطوا فبطوها للاوج وسرعتها للحضيض ولا يعطي العلة في شيء من
ذلك وانما يعطيها الطبيعي فان قال قايل انا اذا رأينا صنعة علمنا ضرورة صانعها
ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة فالجواب
ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور
واما كلي كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله
مؤلف اما القياس الاول وهو ان هذا البيت له مصور فليس مما يقع
به اليقين الدايم لان هذا البيت مما يفسد ويزول الاعتقاد الذي كان
انما يصح مع وجوده واليقين الدايم لا يزول وكلامنا في اليقين الكلي

الدايم

الدايم واما المثال الآخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله
مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما امر ذاتي للجسم متقوم به واما عرض
لازم فان كان عرضا لازما فانه لما كان لازما لذاته ولا سبب له في ذلك فيجب
ان يكون من قبيل ما يقوم عليه برهان الان باليقين ولنترك ذلك الى ان نستبين
حاله وان كان عرضا لازما ليس لازما لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام
في المطلوب فلا يكون ما ينتج منه يقينا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم
التي تلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة
هو المؤلف لا ان له مؤلفا وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا كما تقول
فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف
توصف بان له مؤلفا كما تقول للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم
ذو المؤلف هو او لا المؤلف ثم المؤلف من هيولى وصورة سواء كان متقوما
للمؤلف او تابعا لازما واذا كان ذو المؤلف في نفس الوجود هو او لا للمؤلف
فهو لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين
حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان كان جزء من ذو
المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء المستيقن باليقين
الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط ويصح ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء
غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر فان ذا المؤلف
هو بنفسه محمول على المؤلف واما المؤلف فيصح ان يكون محمولا على المؤلف لكن
لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم

له وهو مع ذلك ليس بمعلول له بل هما متقارنان له وكلاهما معا في الوجود
ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الاخ والاخ و
كيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود الاخ عن الاخ اذا جعلنا وحده
اوسط لزم عن علة ومع ذلك فانه يقين لا شك فيه وكذلك اذا علمنا ان
هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس
ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون
كونه فردا هو امر في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن
ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ننظر في هذه ونحلها فنقول اما اذا
كان ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الآخر بل تعلق احدهما
او كليهما بشيء آخر فانه ليس احدهما يجب بالآخر بل مع الآخر واذا كان
كذلك فليس احدهما متيقنا بالآخر واما اذا كان احدهما علم من جهة
العلة فان كان الآخر ايضا علم من جهة العلة فبتوسط الامر الآخر لا يفيد
يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة واما اذا كان احدهما يعلم من
جهة العلة والآخر مجهول لم يعلم بعلته ثم من شأنه ان يعلم به الآخر فليس
بينهما حال الاضافة فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك
لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ والاخ فيكون اذا كان احدهما اعرف للاصغر
من الآخر لكن الآخر الذي هو اكبر معروف للاوسط فلو كان العلة الموجبة
للاوسط يوجب ذلك ايضا للاصغر من الآخر لكن الآخر الذي هو
اكبر معروف للاوسط فلو كان العلة الموجبة للاوسط يوجب ذلك

ايض

بعلمه بر

ايضا للاصغر لم يحتج فيه الى الاوسط فانه ان كان في ذاته بحيث يجب للاصغر
بالاوسط وليس هو مع اعتباره بالاوسط وحده في حد الامكان لكان للاوسط
مدخل في علته وفرض لا كذلك وان كان مع اعتباره بالاوسط اعتبار شيء له
امكان بعيد في الاصغر ليس بوجوب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع يقين العلم
ان توسط المضاف لا يكثر قليل الجدوى وذلك لان نفس علمك ان زيدا
اخ هو علمك بان له اخا او يشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا
اعرف من المقدمة الصغرى فان لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان
يتبين ان له اخا فما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء
الاولى ان لا تسمى قياسات فضلا عن ان تكون براهين واما الاستشهاد المذكور
فلا يخلو انه ليس فيقال لكنه ليس بزوج اي ليس له حد الزوجية اما ان
نقول ذلك لعلاقة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس بزوج فيكون التعلم
المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية واما ان يكون
علم ذلك لعلة موجبة لانه ليس بزوج كما علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليكن
ان يفقد حد الزوج الا بان يوجد اولا حد الفرد فيكون هذا القياس كما لا فائدة فيه
لانه ينتج ما قد علم قبل الاستشهاد وانما نفيد من القياس الاستشهاد ما ينتج ما يعلم
بعد الاستشهاد فاما قياس الخلف فانما يفيد برهان ان الاتي لانه يبين
صدق الشيء لكذب نقيضه لا لايجابه اياه الح وهذه كلها بامور خارجة
لكنه في قوته ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا اوجدنا
كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود

في العلوم هو

او ان يكون علم ذلك لعلة توبر

فاما نور بر

الاكبر فى الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة الموردة فى التعليم الاول متعقرة على ما
القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثال حال الشجر وعرض ورقه وجفاف
الرطوبة والانتشار وحال القمر وستر الارض فى الكسوف وذلك لانه اذا كان
الاوسط ليس دايم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له
وان كان علة فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما ولقايل ان يقول كيف
يكون حال الاصغر من الاوسط فى البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة
للاوسط وبعضه لذاته بالاوسط علة اقتضاه النوع لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا ما او
ليا لكن الاوسط علة للاصغر لا فى ذاته بل فى بعض احكامه وخواصه التى تعم
للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقايمتين اذا جعلناه الاوسط فرضنا
انه حكم بالقياس الى الاصغر ولتكن المثلث والاكبر ولتكن الاكبر كون
زوايا المثلث نصف زوايا المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط
التى يقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم تقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر
والاصغر معالا من شى واحد وليس احدهما علة لبعض الآخر فقد عرف الحكم
فيه واما قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا ثبت
حكم على الاصغر صحت النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك
القياس فى افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا كان الاوسط وقد صار
الاكبر مباليه لعلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة للكل ما يوصف بالاصغر
فقد صارت ايضا علة للاصغر التى الا انها علة للاصغر التى بواسطة
وللاول بغير واسطة وليس برهان اللم هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل

فقط

علة لا للاصغر

فقط بل هو برهان لم وان لم يكن بفعل ذلك بعد ان يكون انما يتبين ما تبين بالعلة
الا ان البيان تم بالعلة واليقين وكان يميل البيان فيه الى العلل والذى يستوله من ان
البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا
الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر الكن ب ليست علة قريبة لكون جا
انما هو علة لذلك لاجل انه فاذا اعطينا ان ب ا لم يحل نا ان يكون يقينا لنا
ان ب ا معقولا عندنا او لا يكون فان لم يكن معقولا لم يكن هذا القياس برهانا
فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان معقولا لكن حجته لم يكن يقينا بان كل ب
ا يقينا ا ما وكان انتاجنا ان كل ج ا بان كل ب ا غير متيقن يقينا دايما تاما
اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب الاجل ان د ا او ما فعلم ذلك فان البرهان
ح لا يكون برهان ان مجرد فصل فى كيفية تعرف ما ليس له سبب فى
موضوعه وفى الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها ثم لسايل ان يسال فيقول انه
اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب فى نفس الوجود وكيف يتبين النسبة بينهما ببيان فنقول
اذا كان ذلك بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان ويثبت فيه القياس من جهة ان نسبة
المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب ان موصلها للمحمول فمتى
علمت الموضوع وجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصل يقين وان لم يكن بينا
بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقينى غير زايل لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس
يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقينى وان جعلنا ما هو سبب فقد وسطنا سببا وقد
م اذ فرضنا انه لا سبب فيه ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها
بالاستقراء الا انه لا نتج اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه

اليقين هو

اما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذ
انما يبين بالاستقراء من الصادين وذلك لانه ليس لهذا النوع وامّا ان يكون وجود
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل
واحد منها فامّا ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا
يرفع امكان امر جائز الزوال فلا يكون من ملك المقدمات يقين وامّا ان يكون
بالعقل وهذا القسم غير جائز لان المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانه يستبين
بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير متوسط في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له بين فاما
يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض اللازمة الكلي التي تقع على النوع اذ
صح حمله على الكل فيكون هذا الوصف لازما من اللوازم الذاتية للجزئيات فان الوصف
الذي هذه صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزئي جزئي لاجل
معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك السبب سببا عاما لوجود هذا
الوصف في الجزئيات وفرضناه بلا سبب فاذا علم من غير جهة ذلك السبب
لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يقين فضلا عن علم بين بنفسه ويستحيل ان
يكون عرضيا للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد من الجزئيات
من آخرها فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي اليها
لما انه ليس شيء من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل بالسلب
او الايجاب واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا للكل وعارض طبيعة
الكلي عارض الكل فان المحركة بالارادة بالفعل لما كانت عرضا لازما لبعض الانسان
كانت عرضا للانسان والكل يرفع مع الان فقد بان ان نسبة المحمول

جزئيات هو

في كل

كان له

في كل واحد بل كلاما شانه ان يكون عرضيته عامة ويحتاج ان يتبين في كل واحد من الجزئيات
بسببه فقد بطل اذن ان يكون استقراء جزئيات سببا في تصديقها بما
لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه
وامّا ان كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يحكم
ان يبين ببيان فذلك اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد
منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس بغنائه اليقين
الحقيقي الكلي الذي بعده وامّا ان يكون بيانا بالسبب فيوجب
اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب الكلي فلنا
فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في
المعنى الكلي فليس ايضا بنافع في الجزئي واذا نفع في الكلي فيكون النافع
والمفيد هو القياس عند ذلك لا الاستقراء وامّا ان يكون لا سبب
هناك البتة فيكون بينا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما بالاستقراء
الآخر وهذا انما يذهب بلا توقف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة المحمول الى
موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يبين البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي واما
التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل
حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة
زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شان السقمونيا
اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا
فلسائل ان يسأل ويقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع

البيان هو

هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفرا
اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل
التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاق لا يكون دايما او اكثريا فعلم
ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم
ان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له
او نسبة مقرونة به فصح ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة
المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال
فصح ان السقمونيا الذي في بلادنا يسهل دايما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن
عرفنا الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو سبب واذا
علمت القياس وجدت كل بيان انما هو بواسطة علة لوجود الاكبر في الاصغر
وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضا
ولقايل ان يقول هل التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفرا
على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون
مستوفيا للاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك
ثم يعود فيشكك فيقول ما بال التجربة يوقع في اشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان لا ناس
الا في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس انسان الا اسود فهل يوجب ذلك ان
يقع الاعتقاد بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع
وان اوقعت فقد اوقعت خطا وكذبا واذا اوقعت خطا وكذبا فقد
صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة لان يكتسب منها مبادي البراهين

فنقول

فنقول في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على
ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما
كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشيء الذي تكرر على الحس
يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها امرا دايما الا ان يكون مانع فيكون
كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حضر امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم
تكرر مع حدوث امر آخر علم ان سببا قد تكرر فلا يخلو اما ان يكون ذلك
الامر هو السبب او المقترن بالسبب او لا يكون في السبب فان لم
يكن هو السبب او المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع
حصوله في الاكثر فيعلم انه السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم
ان التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والا في هذا الحد
اذا اعتبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل لك الجواب عن التشكك
المورد بحال الناس السود في بلاد السودان وولادتهم اسود فان طلبه
الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد
كذا صحت منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس
فقط فليست التجربة متاتية به اذ التجربة كانت في اناس سود والناس
المطلقون غير ناس سود ولهذا قال التجربة كثيرا ما تغلط الفهم اذا اخذنا
بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينيا وانما يوقع اليقين منها
ما اتفق ان كان تجربته واخذ فيه الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا
اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين ولسنا

وان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود وعن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة

نقول ان التجربة انما من الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس ايضا ليس
كذلك بل نقول ان كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فنطلب وجه ايقاع
ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض
وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان يوجد دائما او في الاكثر
امر بوجوده واذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف
عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن ايضا
للحكم وان كان ذلك الوصف مساويا للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي
مقارن للحكم وان كان لوصف خاص اخص من الطبيعة التي للشيء فذلك
الوصف الخاص يجب ان يكون بالذي تكرر علينا فيما امتحنا في اكثر الموجود من الشيء
عندنا فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية اخص من كلية الشيء
المطلقة ويكون الغفول عن ذلك يغلطنا في التجربة من جهة حكمنا بالكلي
فان في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا يفعل امرا ما
كذا فلا يقين بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا ايضا
لا نمنع ان يكون سقمونيا في بعض البلاد تقارنه مزاج وخاصية ام يعدم فيه مزاج
وخاصية لا يسهل الصفراء بل يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان
السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس لذاتها هو لذاته او لطبع فيه يسهل
الصفراء الا ان يقاوم مانع وكذلك حال الزمرد في اعانة الحية فهذا
هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف اذ هو ضعيف التمييز لا يفرق بين
ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله ووجود بيانه وبين اليقين فان ههنا اعتقادا

هو الذي دون   عسی ح

تشبه

تشبه اليقين وليست باليقين ولهذا ما كان التجربة معتبرة في الامور التي يحدث
على الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار عللها فقط فان كان ضرب من التجربة
يتبعه يقين كلي على غير الشرط الذي شرطناه فلا يشك فيه فيشبه ان يكون
وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل
السبب المباين الذي يفيد اوائل اليقيني وخبره في علوم غير المنطق فيشبه
ان يكون التجربة كالمعد وليس بذلك المعد المستلزم الذي هو
القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان
المحسوس لا يفيد رايا كليا البتة وهذان يفيدان والفرق بين المستقرى
والمجرب ان المستقرى لا يوجب كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا
غالبا اللهم الا ان يؤول الى تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور

فصل ٩ في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص
وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول فنقول
انه مما يشكل اشكالا عظيما ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان
جسما حساسا ولم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الحيوانية والحس
لوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان
معنى الجسم ينضم اليه معنى النفس فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا
فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول
ان هذه الكلمة ينحل اذا عرف الجسم الذي هو مادة والجسم الذي
هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو

كانت له
حتم لزوم
ونجزه لز
فقد ر

على ما ادعناه من ذلك فانه ما لم يكن الانسان
جسما لم يكن حيوانا او كيف يكون سببا
لكون الانسان حساسا ح

١٠٦

صورة او جزء الذي هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان منه بمعنى
المادة كهو الصورة فلا يحمل البتة ولا يؤخذ حدودا اوسطى بذاتها وحدها
بل كما يوخذ العلل حدودا اوسطى وعلى النحو الذي نحققه بعد فنقول
انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط
انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى غير هذا مثل
حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في
الجسمية مضافا الى الجسمية كان الماخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان
اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا نتعرض
لشيء آخر البتة ولا نوجب ان يكون جسميته جوهرية متصورة بهذه
الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية
تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها الاقطار ولكن في الجملة اقطار
ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا
ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات
داخلة ان كانت في صورة ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية
تمت بالاقطار ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم
كان هذا الماخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو
جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية بمعنى المادة ليس
بمحمول لان تلك الجملة ليست بجزء جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما
هذا فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا

فيها

في الجوهرية

الشيء

وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن
النفس لان جملة ذلك موجود وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة
موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر لها طول وعرض وعمق
كذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته
الا جسمية وروحية او حس كان لا يبعد ان يكون مادة وان يكون
ما بعد ذلك خارجا منه فربما كان مادة للانسان وموضوعا و
صورة النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون في ~~حيوانيته الا جسمية~~
جسما بالمعنى الذي يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك الحيوان على سبيل
التجويز لحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل لقابل
النطق غير متعرض لرفع شيء منها او وضعه بل يجوز ان له وجود اي
ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالضم قوة تغذية وحس وحركة
ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك
فافهم حال الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط
ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من الانسان وكذلك
كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ بجوز انه وفيه ومعه اي الصور كانت بشرط
كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذن
اي معنى اخذته مما يكون له جنسية ومادية فوجدته قد يجوز انضمام
الفصول اليه ايتها كانت على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذتها
من بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن

ولذلك مع ...

جسما او شيئا

شيء ما آخر

جهه

تلك الجملة كان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان جعلت لها بإبهام
المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت في الالتفات
الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فاذن بشرط
ان لا يكون زيادة يكون نوعا مادة وبشرط ان يكون زيادة
يكون نوعا وبان لا تتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد
من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا انما
يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض
فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل
في نفسه واما في الوجود فلا يكون فيه شيء يتميز هو جنس وشيء هو
مادة واذا قررنا هذا فلنقض المنهج الاول فنقول انما
توجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية اذا كان الجسم في بعض
وجوه التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس و
كذا انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه
لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى يقترن
بها بالفعل مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشيء
الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان
مجوزا في نفسها تضمنها اياه فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك
الجسم اذ حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة
فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة

فانه

فاما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده
وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل
وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة
وان كانت قبلية لا بالزمان والمكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا ليس هو
النوع بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا اعني ان وجود
تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو هو بعينه ليس
الآن نوعا ونحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا هذه
الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها لا من جهة اعتبار طبايعها فقط
بل لم نجد الجنس الاعلى يوجد اولا ويستقر متقدما للنوع ثم يتلوه الجنس الذي دونه
فيحمل بعده بل يجد كل ما هو اعلى انما يحصل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على
الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان
بل ليس عينه جسم ليس بحيوان فشرط الجسم الذي يحمل عليه ان يكون حيوانا ولو
لا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل بل الذي
يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا
من الف معنى وذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل قد صار
المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجود فان كل مجوز كان علته وتعلمه قد يعرض له
سبب به يجب هو السبب المعين لذلك فهذا المجوز الذي نحن في صدد معناه ليس
ما هو المتعين مجوزا لا يجب البتة بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب
الحامل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم يصح حيوانا وذلك الحيوان نوع

علیه م

وليس الجسم الذي يحمل عليه
الا حيوانا اذ هو بعينه الحيوان الجسم

ينبغي ح

فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء آخر
فالحيوان هو او لا جسم ثم انسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول على
الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك مانعا على ما علمت ان لا يكون
علة لوجود الجسم للانسان فربما وصل الشيء الى الشيء قبل علته بل ربما
وكان سببا للعلة عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء
واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحد
وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده
للانسان وبالطبع لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان
لم يمكن ذلك لان الموصل اليه حينئذ لا يكون انسانا لانه ما لم يكن حيوانا لم
يكن انسانا فيمكن ان نوصل الجسم الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر
ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شيء تضمن ذلك الوصول — وبرل م
ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة فيكون
وصولها نفس حصول الانسان فافهم ان الوصول الحمل على مفروض وهذه
فصول افهم في العلوم دقيقة في انفسها لا يجب ان يستهان بها وقس على
هذا حال الفصل الذي هو الجنس الانسان في وجوده للانسان حين يكمل الحيوان
ايضا فانه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان والحيوان للانسان واعرف
هذا بالبيانات التي قد حققت فانك ان حاولت غرضا من البيان — بالبيانات لور
الاول تخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا يتوالفصل ليس كذلك — ولا ينال لور
ولكن في تفهيم كيفيته للحال فيه صعوبة بما سهلت عليك اذ انا بينت لا اعتبارا

وربما عرضت لطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك فيه فتذكر
حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان
في الوجود مساويا للنوع وواحدا فهي صالحة لان تقع على انواع كثيرة فاذا ادركت
هذا او حسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان
ولم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس الاقرب اذا نسب الى النوع المحصل
ونسب الجنس الذي يليه الى ذلك النوع بالفعل ونسب فصله الى ذلك النوع
بالفعل لم يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك — بدله انها لور
ليس كما يظنه ذلك الآخذ طبيعة الجنس والفصل من انها غير منسوبة الى شيء
بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم يوجد ما هو اخص وفرق بين
ان يكون قبل في الوجود مطلقا وبين ان يكون قبل في الوجود لشيء فقد
يفهم من ذلك الاشتباه محله وهذا يتبين بيانا اوضح اذا تحققنا الامور
البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون لشيء ثم يوجد له البياض بل يوجد
الفعل معا البياضية وان وجد الشيء بياضا وسوادا ابيضه وجود اللون هناك
لون وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكن
لا يوجد بازاء ذات البياض لانه موجود للبياض اذ كان معنى حال الجنس حيث — لانه لور
يوجد للجنس وان لم يوجد لموضوعه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد الجنس
فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر بين ان وجودهما للجنس مع انه
وجودهما للنوع الجنس فاذن الجنس منسوب وجودها للنوع لان كل ما هو
فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال بحث النوع مع النوع فلنا قال قائل

انا اذا قلنا كل ج حساس وكل حساس حيوان فانتجنا ان كل ج حيوان لم يمكن
ان يزول بها العلم التصديقي ولم يمكنا ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل ج حيوانا
فللجواب ان الامر ليس كذا بل الحيوان وان لزم وجود للحساس فليس تبيانا
كل حساس حيوانا بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان ما لمية ذلك وذلك
لان معنى قولك حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس
يلزم منه ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس هو ذو عشد او ذو نمو وحركة
مكانية فيجب ان يكون هذه الاشياء متضمنة في للحساس تضمينا بالعقل لا بان يمكن
العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه الاشياء كلها بذاتها
وجملة هذه المعاني هي الحيوان فاذن كون الحساس حيوانا بلا بيان اوائل ليس معلوم
بالوجوب الا بتوسط بل هو امر لا يمنع العقل في اول وهلة ان لا يكون شجرا
او يكون حيوانا له حس وليس له ساير المعاني التي بها تكون الحيوة فاذن يتوسط
الحساس حده ولا يوجب اليقين المدعى الا ان يوجد للحساس من جهته يكون علة
للحيوان لا فضلا ثم تيقين لساير المعاني التي يعبر بها علة هو جنس الحيوة على ما يوضح
في باب العلل من كيفية اقتضاء العلل حدودا وسطى فحج لا يكون للحساس
الفصل حدا اوسط ولا اليف للحساس وحده هو اما اذا كان للحيوان هو الجملة
الاوسط وللحساس مختص فيه ليس لي زمان خارجا عنه وجب اليقين بالحساس
لا محالة ولم يمكن ان يتغير ثم تردد وتحقق بهذا جميعا ما سلف

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وساير
شرايطها ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم

من النتيجة في سلسلة بالذات فمقدمات البرهان اقدم من النتيجة بالذات
وكذلك هي اقدم عندنا من النتيجة في الزمان واقدم عندنا في المعرفة
من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها ويجب ان يكون صادقة حتى
ينتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا فيجب ان يكون
مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة او في علم يشاركه
على نحو ما نبين بعد وان يكون اوايل براهينها من مقدمات اولية
تبينه بنفسها هي اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه
الشرايط لم يكن المقدمات برهانية فكثيرا ما يوخذ في الاقيسة
الجدلية كواذب مشهورة فينتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير
مناسبة في قياسات فينتج بها صوادق مثل احتجاج من احتج في الطب
ان الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير اوسع الاشكال
احاطة فيكون امثال هذه دلايل لا براهين حقيقية لانها غير
مناسبة فانه يستعمل مقدمة كبرى هندسية توقع بها ان يكون
طبيعيا ولم يوضح علة مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء
التي نحسها اولا والاقدم عند الطبع هي الاشياء التي
نقيضها اولا اذا الاقدم عند الطبع هي الاشياء التي اذا رفعت
ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هي ايضا الاقدم
عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة
قصدها في الوجود فاذن تبيت الكليات العقلية بازاء الجزئيات

المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا
وذلك لان اول شيء يصيبه نحن ونعرفه هي المحسوسات والخيالات
الماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية واذا
رتبت الكليات الذهنيات بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات
الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات
الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية متاخرة
واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا
رفعت ارتفعت طبائع الانواع وان كانت طبيعة الجنس من جهة
ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع وطبائع الاجناس
اقدم بهذا الوجه من طبائع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي
طبائع الانواع لان الطبيعة انما تقصد لا طبيعة الجنس في ان توجد
بل طبيعة النوع فيوجد فيها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالقصد الثاني
وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها
فلا يمكن ان يوضع له في الوجود تحصيل والطبيعة تقصد الكامل المحصل
الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة الجنس لذاتها لما تكثرت الانواع
الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن
ظان ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد
وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية
والطبائع الجزئية الكليات ذاتية لنظام الاشخاص العالم المقصود

الطبائع

الطبائع الشخصية وللجنس داخل في القصد بالعرض او بالعرض فبقدر ان طبائع
الانواع اعرف من طبائع الاجناس في الطبيعة وان كان للجنس اقدم بالطبع
من النوع لكن طبائع الاجناس اقدم عندنا من طبائع الانواع اعني بالقياس
الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شيء مدرك مر
انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا ما نجد الناس
كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم اما النوعيات الاشياء
فانما يعرفها الاكثر من يحقق اكثر ونحن في مبدا استفادتنا المعرفة كانت طلوع
لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تاخرا في الطبيعة على الاطلاق
وهي الجزئيات المحسوسات فنقتنص منها الكليات ونحو ذلك اذا
اردنا ان نحقق الكليات تحصيلا ليس شيئا منتزعا خياليا يكون
اول المبتدى منها هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة
معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الاخص من الجزئيات النوعية
فنحث اول شيء اعم بحث ثم ننزل على التدريج فاذا كنا نعرف اول
شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية فانما يكون قد ابتدانا بما هو فانا مر
اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس
اقدم بالطبع من الجهة التي حددناه الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة
فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا لا ننزل الى الاشخاص التعلم مر
انما نختم التعلم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ابتدانا
اولا باخذنا البسائط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد فافد نا مر

ابتدائنا بما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان ذلك حصصا به بنظر ما اعرف
عندنا فليس هو دايما اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من
المركب فان كان ذو بسيط الشيء فربما في معرفته هذا المركب المخصوص اعرف
عندنا من المركب ويكون قد سلكنا سبيلا ربما نيال تحته لان البسايط ابدا
فلنبحث هل البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسايط
التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان يكون هي لاجل المركبات فان
المادة لاجل الصورة ولهذا لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف
عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان
يكون الافراد واحد منها اعرف من الآخر من حيث انها افراد بل هي
سواء في المعرفة عند الطبيعة من المركبات الا ان يعتبر لبعضها خصوصية
زايدة على انه جزء واما البسايط التي هي كالعلل الفواعل والغايات وليست
باجزاء المعلولات فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة
من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكن علما هو
اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا لما هو شديد نافع فان ابتدانا
عن المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزئيات وسلكنا
الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين غير مبرهنين ويكون قد
اتفق ان كان الاعرف عندنا هو اعرف عند الطبيعة فيجب ان يتحقق
هذه الاصول على هذا المأخذ فان قال قايل ما قد قاله بعضهم من ان
المعنى الملتبس اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شيء فهو في

نفسه و بالقياس الى ما هو اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه بالقياس الى اعرف
لان الشيء انما يصير معروفا بعارفه وعارفه اما نحن او العقل او كلاهما هو ذو عقل او الطبيعة
في قصدها لنظام الكل فان اعتبر المعروف على سبيل الاستعارة فيكون
الاعرف عندنا ما تقصده لنظام الكل فان اعتبر المعرفة الحقيقية فالطبيعة الجسمية
فلا يكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما تعرف اذا عرفت
بالعقول وانما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد ان نصير معروفة
بالفعل ولا يشك احد ان الطبيعة الجسمية اعرف عند العقول وان النظر
البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند الطبيعة على
ما يصرح به المعلم الاول في مبدأ تعليمه للطبيعيات ولكن نشتغل بما كنا في
شرح الامر فصل في مبادئ البرهان ومبادئ البرهان يقع على وجهين
فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا
هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس شيء بينها ان يتعلق
بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون
مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم بعينه يكون
ذات وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون في
مرتبته في ذلك العلم وسط بل انما ان يكون وسط في علم قبله او معه
يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة ثم لا يشترط الكل فيه والكلام في
في مبدأ البرهان صنفان فان كل واحد منهما اخذ طرفي النقيض بعينه لا يمكن
ان يكون الآخر بانيا وكالمقدمة الجدلية بان الجدلية وان

كانت احد طرفى النقيض فيبين بينة على ما علمت والمقدمة التى هى مبدا برهان الا دهله البته ولا يكتسب من جهة غير العقل فانها تسمى العلوم المتعارفة والمقدمة الوجب قبولها واما كل شى بعد هذا مما يلقى فى افتتاحات العلوم لمقتبسها سواء كان حدا او مقدمة ففى الظن انهم يسمونه وضعا والحق يخالف المقدمة التى تكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل يخالف كل مقدمة فان كان الحد قد يكون على هيئة مقدمة مثلا كما للقايل ان يقول ان الوحدة هى ما لا ينقسم بالكم وجه المخالفة ان الواضع ليس ان يصدق على الوحدة محمولا بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هى كذا ام ليست كذا ثم لا سبيل الى اليقين بذلك الا القول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون فى ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يضع له كل اسم انما يقع المنازعة فى الحدود وان وقعت لا فى معنى التصديق بل فى خطاء ان وقع فى التصور واما المقدمة فانما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية يخص دون الحد باسم آخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه البتة وقوم يخصون الاصل الموضوع الى المقبول بالمسامحة وليس فى نفس المتعلم راى يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى ما يقع فيه

بل

بحسب ظن الناس من المعلم بانه فى قوته وفى نفس المتعلم راى يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير اولى كان فى نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما يسمى فى التعليم الاول باسم الوضع كل راى يخالفه ظاهر التى يقال باللسان فيحمر العقل مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور الاوليات فى العقل ولبيته فيصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما النقض فى فطرته اصلى او حادث مرضى او دينى او التشوش من فطرته بآراء مقبولة او مشهورة بمرتبهم بهار والاولى بالبلاغ شرح بعضها وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى خاصا بها لا يفهم فاوضح فهم او عن له ونقوضه فيكون كثير الكلية بتجربة وتجعله من حال وفى مثل هذا يستوى للمخاطب الجزئيات فيشيع كثير الا ان الاستقراء وان كان لا يثبت فقد يذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان يضع ان مبادى العلوم حدود ومقدمات وجب فى اولها التعقل او يحصل او بالتجربة او بالقياس مبدئى فى النقل وبعدها الاصول موضوعة يسلم فيها ولكن لا يخالفه راى المتعلم وبعدها ورات وليست الاصول الموضوعة يستعمل فى كل علم بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود وهو الاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعى ايضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير متميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا بشيا مجهولا واطلبوقه البرهان لسبب مبادى البرهان وجب

ويخصونه باسم المصادرة

فيقع له

قبولها

وان الحدود والمصادرات الاولى للعلم

ان يكون تصديقنا له متقدما وليس كفينا ان يكون مصدقين بمبادى
البرهان كلها او بعضها اى الذى ليس بمصادرة فقط بل ان يكون تصديقنا
لها آكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلها اشد من تكذيبنا
بمقابل النتيجة وليس المقابل النقيض فقط بل وبالضد وانما وجب ذلك لانه
اذا كان شىء علة لشىء فى معنى يشتركان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى
فى العلة آكد واكثر او كان من اجله يحصل فى الآخر فاما اذا كنا نحب شيئين لكن احدهما
بسبب ان نحب الآخر فالسبب اولى بان نحب اكثر كالولد والمعلم شعاعى بود
للولد وليس يجب ان نظن كل شىء يقال ان احدهما اولى بامر من
الآخر فهو لسبب فى الآخر او مخالطة من الضد للآخر كما يظن من ان الاولى
بالسواد ما شاركه فى نفس السواد وكان ازيد سوادية فيكون الآخر
ازيد بياضية حتى يكون الشىء انما يكون اولى بالصدق اذا كان
الآخر اولى بالاصدق فخالطه شىء من الكذب بل قد يتفق ان كذا
اولى بكذا من كذا اذا كانا فى طبقة سواء لكن احدهما الامر فى نفسه اولا
وللآخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما لكن صدقت باحد
الامرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس مصدقة باحدهما ملتفتة اليه
نفسه وبالآخر غير ملتفتة اليه نفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق
بالاول اشد بهذا المعنى فان شككت فى هذا الفصل فقد عرفنا لك ما نريد فذوعه بود
فيه واعلم انه لما سمع فيه ما قيل فى التعليم الاول حيث قيل ان قبل جميع
الشىء الذى يأخذه المتعلم وهى مقبولة من حيث لم يبان كان يأخذ

كما

حال م
كما يعرفون عند المتعلم فانما يضعها وضعا وهى اصل موضوع اعنى الموضوع لكلها
علم م
الاطلاق لكنها عند ذلك المتعلم فقط فاما ان اخذه من حيث ليس له فيه تخيله
ولا ظن هو ان اخذه من حيث خلقه على ضده فانه يسميه عليه مصادرة وكان هذا
الموضوع م
هو الفرق المذكور فى التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل وذلك ان المصادرة
هى ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذى يأخذه الانسان وهو يبرهن ليستعمله من
وان المصادره ما لا يتبين بادنى تأمل م
يتنبه بود حيث لم يتبينه فظنوا ان الاصل الموضوع هو الذى يتبين بادنى تأمل كان الاصل
الموضوع هو الذى يحضر المتعلم حقيقته اذا فكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له
الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذى يتبين بادنى فكر وتأمل اما ان يكون التأمل هو
الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشىء حقه ان يعلم
بنفسه المتعلم ولا تنبه له لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التأمل
هو الاستكشاف بحال القول فى صدقه لا فى فهمه فاما الاستكشاف للمقصود
انما بود فليس مما نعرض فى القسم الذى هو الاصل الموضوع فقط بل قد يقع ايضا فى الاوليات
للتنبيه فانها ربما ذهب عنها واغفلت حتى اكثرت فيحتاج الى ان ينبه المتعلم
فاما ان للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف
موضوع بود
هو ابتغاء الحد الاوسط فى موضع يسهل على المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون المطلوب
المسائل القليلة الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك صار كثير من المسائل
السهلة التى من الهندسة بل التى يفطن بها المتعلم بادنى تأمل من جملة الاصول الموضوعة
وهذا قبيح بل الاصول الموضوعة هى المقدمات المجهولة فى انفسها التى من حقها ان
يبين فى ضعف قوى اذا كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم دليله ان يراه

من ذلك صدق المصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم ما يظن ما يراه المعلم ظن
مقابله او لم يظن شيئا والمؤكد بالطلب فيه ان يكون عند المتعلم ظن المقابل بل لا بد ان
يكون المصادرة هي ما يكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادي او
كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي يتبين بعد فيتسمح بتسليمها لانها
متقدمة فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار و
مصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدا اللفظي بل
في مبادي مسائل بعض الصناعة اذا كان يتبين في الصناعة فيقال لذلك المبدا
مصادرة وبالحري ان يكون ما وضع في كتاب اقليدس من امر دوائر خطين
في جهة التناقص عن قائمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون هناك الا من
صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة
ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل
ان المساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تأمل
قال وذلك بغير حاجة يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري ان هذا لقائل
لو قال ان تفهيم هذه المقدمة على سبيل التصور قد يقع فيه احتياج لكان له معنى
واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدائرة يعني
بها شكل خطوط مركزه كذا وسطه وحده لم يمكنه ان يضع دائرة وخطوط
مركزه الا كذا فيكون وضع دائرة ليست دائرة فهذا لا يمكنه ان يشك فيه
بعد فرض وضع الدائرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدائرة بل الذي يمكن
ان يشكل عليه هو شيء اخر هذا المسمى دائرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان اشكل

عليه

عليه هذا الخطوط بعد ان سمع حد الدائرة وفرض لها وجودا فالاحتياج كيف يصح الا
العقلي في الهندسة ولو كان هناك احتياج عقلي لم يكن ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن
ان يدل بغير احتياج عقلي لم يكن ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدل احتياج
جزئي عقلي او حسي الا على ان خطا بعينه ودواعي متساوية وكيف يلزم من ذلك
ان كل خط مما لا نهاية له في القوة كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في
وجود الدائرة شك في ذلك بعينه كل احتياج يفرضه وان سلم وجود الدائرة
لم يمكنه وقد حدها ان يشك في ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك في ذلك
بعد ان فهم الدائرة وامتنع الاحتياج على سبيل التنبيه عن الغفلة فيجد مثلا يسع لها
اكثر من ذلك فيعرفون من تفهيم ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
حتى يريه لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه وبالجملة فان
سبيل التنبيه لا تميز به العلم المتعارف عن غير المتعارف بل الحق انه
انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين بنفسه
فيحتاج الى بيان محقق البيان الواقع بالاحتياز فان سامح المتعلم صار اصلا
موضوعا بل يجب ان يفهم ما سمع من المعلم الاول على ما اخبر عنه ويكون هذا وكذلك
قبولها من غير بيان وهو محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتجدد لقيه فهو اصل
موضوع بالقياس اليه وذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره
فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو
مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان
لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين ياخذ هذا الذي

يحتاج الى بيان اخذ بلا من غير بيان ومما غلطوا فيه امر اصل الموضوع مما

انه جعله احد قسمي ما لا وسط له واحتجوا معناه ما لا وسط له في نفسه

وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط

في علم آخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط واعلم ان المقدمات

البرهانية التي على مطالب كلية ضرورية انما هي مواد واجبة والمغا

لطات البرهانية في امثالها هي مواد ممتنعة ضرورية واعني بالمغا الضرورية

لطات البرهانية ما تشبه البرهان وليس برهانا فان من المغالطات

جدلية غير برهانية والفرق بينها ان مقدمة المغالطة البرهانية

تشبه بالاولية ويكون من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا

ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها بما

يكون من ضروريات ومقابلاتها معاملات ضروريات فلذلك تجد كلية كاذبة

في الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتائج كاذبة في الكل واذا اخذت

كبرى يكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها

مضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة

المغالطة الجدلية فانها تشبه بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند العقد

ولا يجب في الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت شنيعة وربما كانت مع

شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لانها وان

كانت صادقة ففي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب

وكثير من الشنيع حق ونسبة المشهور والشنيع الى القياسات الجدلية

الحق

للحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط في البرهان هو بالحق وفي

الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع بسهو من القياس وقد تقع لقصد الا

متحان وقد تقع سر اورده اذ نفس والله اعلم واحكم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة **السادسة** من الفن الخامس وهي عشر من الجملة الاولى من المنطق

فصول في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضروريتها **الاول** **الثاني** في المحمولات موضوعية

الذاتية التي تشترط في البرهان **الثالث** في كون المقدمات البرهانية

كلية وفي معنى الاولى وتتميم القول في الذاتي **الرابع** النوع من الانواع

الخامس في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها

السادس في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واقتران مبادئها

ومسائلها في حدودها المحمولة **السابع** في اختلاف العلوم واشتراكها والقول

مفصل **الثامن** في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات

وكذلك تناوله له **التاسع** في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية

لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان **العاشر**

ترتيب لهذه الفصول **فصل** في موضوعية مبادي البرهان وكليتها موضوعية

وضروريتها اعلم انه لما علم ان مبادي البرهان يجب ان يكون اصح

واعرف من البرهان وهو الحق فاقترن بظن ان كل شيء يبين

بالبرهان وهو باطل اجتمع منهما راي ان احدهما ان يبطل البرهان في سبيل البرهان

والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان تبين دورا فاما الراي الاول

وقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات يحتاج ان
يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل بيان المطلوب فالبرهان انما يقع بمقدمات
يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها
فيحتاج ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها
وكذلك الى غير النهاية وذلك يؤدي الى ان يكون الشي الواحد متوقفا على ان تتقدمه
عليه على ان يتقدمه اشياء بلا نهاية وهذا محال او يكون الشي يستعمل
غير بيان وما يبنى على غير البين فهو غير بين فلذلك ما ليس ببين فلا يكون مبدأ
للبيان فاذن لا سبيل الى اقامة برهان على شي فاما الراي الثاني فان
اصحابه لما لزمهم هذا المناقضة من الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين
مبادي اولى وكانهم وضعوا ان كل شي يتبين ببرهان فوقعوا
في ان قالوا ان هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض
فبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك بهذا على سبيل
الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعوا ان
على كل شي برهانا وتخلصوا من ذهاب المبادي والمقدمات
الى غير النهاية وكلا الرايين باطل المؤدية والمقدمة الى الرايين
ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان يكون علم او يكون ببرهان باطل
بل الحق ان ليس اما ان يكون كل شي مجهولا او يكون كل شي معلوما
والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان وليس كل شي مجهولا فانه
لو كان كل شي مجهولا لم يكن قولنا كل شي مجهولا معلوما ولا كل شي معلوم

برهان

برهان فانه لو كان كل شي معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا
مر فمن الاشيا ما يعلم بذاته ولو لزموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم
وكيف يكون على كل شي برهان وقد علمت ان البراهين يكون بمتوسطات
بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات
ابدا وما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي
كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد لاخر فاذا كان مثلا بين ج
وب متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين
كل اثنين من المتوسطات متوسطات ابدا وما بين الطرفين في
انه لا نهاية له فيكون بعض محمولها المتباينين مرتبا مثل الكلي للاخص
وهف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى
غير نهاية فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران ومعلوم
انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اذن بعض المقدمات
التي في الوسط لا وسط له وهو مبادي البرهان لا محالة ووضع ان
كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم مع فبين اذن
انه ليس كل علم ببرهان وان كان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطة
فيكون عنده النهاية في التحليل فيكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي
ينتهي اليه مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما ظن من ان مقدمات
البراهين اما ان يكون بلا نهاية او توقف في كل برهان عند اصل
موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك منتهي الى بين بنفسه بلا واسطة

بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما يبين الشيء ببيان الشيء
نفسه وهذا محال لان القول بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين ان
يوضع وضعا بلا بيان البتة وبين ان يبين ان الشيء موجود لان الشيء
موجود فقط ولا يفيد فان كان لا يقبل ان الشيء موجود فلا يقبل ايضا
ان الشيء موجود لان الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود
لان الشيء موجود فلا يقبل البيان بالدور والجهة الثالثة قد بين في انولو
طيقا الاول ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا بد
من ان تقع في حدوده اقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له
واتفاق مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون
المبادي الاول للبراهين كلها على هذه الشرايط حتى يتبين بعضها ببعض الشرايط لو
بالدور وهذه اعني مبادي البرهان كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون
حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا بقي بعضها لا يتبين بالدور ونعم لو
قيل ان هؤلاء يحاولون الدور لما وقفتهم لما ارادوا وان يتخلصوا عن منه هو
لزوم ان لا برهان او لا بد من ذهاب مبادي البرهان الى غير النهاية
فقالوا مبادي البرهان محتاجة في ان يعلم الى ان يعلم الا بها فال امرهم الى ان
جعلوا مبادي البرهان لا تعلم البتة ولا العلم بها شيء على ان بيان الدور لا
يخلص من الذهاب الى غير النهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية
ولكن في موضوعات متناهية العدد فلا هم تخلصوا من شناعة المبطلة للعلم
ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما كانت مقدمات البرهان

واما الذين ظنوا انهم يتخلصون عن الشبهة بان يجعلوا البراهين متناهية
الى اوايل تبين بعضها ببعض فقد فتح طريقهم في التعليم فقيل ان البيان
بالدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث احدها ان بيان الدور توجب
ان يكون شيئان كل واحد منهما اكثر تقدما واعرف من الآخر وكل واحد
منهما اشد تاخرا واخفى من الآخر لا من جهتين الا ان يكون احدهما بالقياس
الينا والآخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف فهو اعرف عندنا
واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا اشد تاخرا عندنا واعرف
عند الطبيعة فان هذا يمكن ولكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان الدوري
في الشيئين جميعا من جهة واحدة بالقياس الينا وحده او بالقياس الينا
والى الطبيعة معا لانه لا بد من ان يكون ما يوخذ مقدمة في قياس اعرف
عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك
بل قد يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عند الطبيعة كجزئيات الاستقراء
الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عنده من
شيء واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل حد الحجة الثانية ان البرهن من
بالدور يكون في الحقيقة مصادرة على المطلوب الاول وذلك لانه اذا
بين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة تبين منها بالمقدمة الاولى
او تبين بمقدمة او مقدمات تبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك
المقدمات وتلك الاوسط واحدة او كثيرة اي كثرة كانت
فانه انما يبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما يبين الشيء

ببيان

يفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غير
ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكن التغيير عما هي عليه
وهذا المعنى احد المعاني التي تسمى ضروريا فلنعد الوجوه التي عليها يقال الضروري الذي او
وكانا اومأنا الى ذلك في بعض ما سلف فنقول الضروري اما ان يقال
بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهذا هو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يفرض
معدوما في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب العدم المطلق و
هو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات
واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما وهو سلبه وهذا على انحاء خمسة
فيقال لما كان ثبت حاله الايجاب دائما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري
جل ثناؤه واحد والباري جل ثناؤه ليس بجسم او يكون السلب ولا يكون ذاتيا
ليس دائما على الاطلاق بل دائما ما دام الموضوع موجودا ذاتيا لم يتغير كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام كل انسان موصوفا بانه انسان
وهو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دائما فان كل
انسان ليفسد فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دائما او يكون لا ما دام ذات
الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا مثاله كل معدا
ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ولا ما دام
ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة
بانها ابيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه
الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر اذ كونه الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول

بل ما دامت الذات موصوفة
انها ابيض فانها يكون لا محالة
موصوفة بانها ذات لون
مفرق للبصر صح صح

موجود

موجود، ج
وهذا يصح كما في كل موجود في كل نحو الضرورة مما سبق ذكره ومما يجب ان يعلم ان
كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن
ان لا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا ولكن انما يؤخذ هذا القسم
فيما لا يكون لمحموله ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه
قاعد بالضرورة ما دام قاعدا او لا تقول قاعد بالضرورة وسكت فما تقدم جهته
من الضروريات ممكنة للكل بحال الموضوع في كل وقت وبهذا يفارق
الاقسام الاخر او يكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كاين لا محالة
لا بشرط وضع او حمل مثل ذلك ان القمر منكسف بالضرورة اي وقتا ما وبعض
يتغير ورق الشجر متغير ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم
هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك
بل هذا قسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح
في سائر الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت
ضروري لا يمكن الا ان يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري
بل ضرورته اشتراط وجوده نفسه واشتراط وجود نفسه صالح في كل
وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود لا لانه موجود وبشرط
وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن الا ان يكون
وليس الكسوف القمري في وقت المسافة كقعود زيد وقت قعوده
ولا يحتاج الى ان نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي قلناه
واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج القياسات البرهانية الضرورية

بذاتها ان كان مواد حكمة اكثرية صلحت ان ينتج شيئا كالحكمية
الاكثرية واما ساير الانحاء فيستعمل في البرهان ان كانت محمولاتها ذاتية
وستفصل التذاكى بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت لان
الى كل يدخل هذا البرهان ان كانت من مواد تستعمل في البرهان لا انها تصلح
ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحد منها
فهي من الجملة صار بها ضروريا مثل التغير فانه يلزم الشيء مع الشعر وكنا
اذا قلنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالاطلاق عنينا بالفعل كل ما يوصف
بانه ج كيف وصف به دايما او بالفعل او وصف به وقتا ما او بالوجود
الغير الضروري فهو موصوف كل وقت دايما بانه ب وان لم يوصف
بانه ج واما في هذا الكتاب فاذا قلنا ان كل ج ب بالفعل عنينا ان كل ما
يوصف بانه ج بالفعل فانه موصوف بانه ب لا دايما بل يعني اعم
من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج فانه
موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات
الضرورية منها اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزومها
بالنظر على هذه الجملة فانه ليس انواع وصف بشيء نوع ما يجب ان يوصف
بجنسه او فصله او حده او لازمه دايما بل ما دام موصوفا بذلك
النوع فاذا زال فانه حده يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة
واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار اسود او الحلو
والطعم فصار لونها لا طعم له فزال عنه النوع وجنسه وهو الابيض واللون

فزال

فزال الحلو والطعم معا وتبقى لم يزل كما اذا استحال الابيض فصار ابيض على
حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية يجب ان تكون فيما
قيل فيها انما يجب ان يكون كلية فليس كيف يكون المقول على الكل في
المقدمات البرهانية فنقول اما في كتاب القياس فانما كان المقول
على الكل يعني انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا الا
والمحمول كب مثلا موجود له وان كان القول الكلي موجبا وسلوبا عنه ان
ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك قول ان ذلك من الوجوب
والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات لقد كان يجوز ان يكون المحمول
موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما
اما هاهنا فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع
في كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب
عن المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضروري
يبطل كليته بشيئين اما بان يبقى ان من الموضوع واحدا ليس له الحكم بالمحمول
موجودا كالقمر لا يوصف بالظلم او يبقى اي من الموصوف بالموضوع
ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول فهذا من بطلان كون المقول
على الكل الضروري ضروريا فان قال قايل انكم اخذتم الضروريات
التي يعني ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات في كتاب القياس
وكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا يبطل بابطال النوع
من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذها مطلقات بان نرفع

منها جهة الضرورة ومنها ما ليس لها جهة الضرورة في المحمول وحيث كان كلها
مطلقة فما كنا نقول ان الضروري ما دام الموضوع موصوفا بما وصف
به مطلقا من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل بل مطلقا من جهة امكان اشتراط
هذه الضرورة فيه ولا امكان ولا امكان الضرورة الحقيقية حتى ان المقدمة
التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه الجهة
فهي مطلقة اذ خلت من هذه الشرائط والجهات وفرق بعيد بين
امكان اشتراط شيء وبين اشتراط بالفعل فمنها اذا اشترطت
الضم اشتغلت بالخلو عن الحكم زمانا اذا وجد زمانا وكان لم يشترط
دوام الحمل للموضوع ولو اشترط هناك بشرط الضرورة لكان بالضرورة
ما دام موصوفا بالمشروع فلم يوصف ببعض زماني المقارنة لكان القول مستقصى
وللتغيير عن هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الظهور زمانا والدوام
زمانا هو غير الذي كان تعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان
يعتبر ذلك ما بين صدق المطلق على الاطلاق وما دام ثابت الشيء الابيض
وذو اللون المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من
حيث ذاته وهاهنا يعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو ما دام ذات
الموضوع موصوفا بصفته انه ابيض وهناك لم يكن بشرط هذا بل كان انما
يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما في وقت ان يوصف
بانه كذا وكان ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ما دام ذاته
مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض

اي زمان كان فهناك اذا لم يشترط الضرورة ... التقييد مطلقة ... شرط بالنقيض فلم ينقض بالحكم ... بالحكم مو

بهذا ما

ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه ابيض لكان ذو لون مفرق للبصر مو

ل.

بل وقتا ما وهو ما دام كذلك ايضا ولكن انما يمنع هاهنا ان يخلو شيء من الموضوع
والمحمول زمانا او اخذنا الموضوع بالشرط الذي يصدق معه ايضا
كان هناك كذلك ايضا وهذه المقدمة تستعمل في البرهان مع حذف
جهة الضرورة ولكن ينوي وانما يكون مطلقة اذا حذفت ولم ينو بل
نظر الى الوجود فقط فقد انحلت هذه الشبهة الموقعة

فصل ٣

في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان واذا كانت المقدمات
البرهانية يجب ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات غير غريبة
فان الغريبة لا يكون عللا والمحمولات البرهانية يجوز ان يكون غريبة
لم يكن مبادي البرهان عللا ولكن مبادي البرهان عللا للنتيجة فلنبين
ما الذي هو ذاتية فنقول ان الذي هو ذاتية يقال على وجوه منها
وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المستعملان في البرهان فيقال ذاتي
من جهة الحمل لشيء مقول على الشيء من طريق ما هو وهو داخل في
حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت من طريق ما هو وهذا
هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم
لوجود الشيء مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث
هو خط متناه قيل وكذا قيل في التعليم الاول فاقول قبل ان ارجع
الى الغرض يجب ان يستقصى من هذا ان الفصول صالحة في ان
يكون داخلة في جواب ما هو صلوح الجنس وفي التعليم الاول يوضع
الفصل والجنس كل واحد منهما للشيء كالآخر في كونه داخلا في ماهيته مو

بالصفة مو

لو كانت

وبحدها له

ومقولاً في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل الاخير المورد في حد الجنس مع انه مقول في جواب اي هو غير المقول في طريق ما هو وهو ان يكون

وفرق بين مجانسة الفصل والمفصل الى ان ذلك انما هو المقول في جواب ايما هو عن المقول في طريق ما هو

بينهما فرقان لا آخر على ما رايناه وادر جناه في موضعه وبيّنا فلسفة اى موضعنا الذي فارقناه فنقول وثق الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شي عارضاً لشي وكان يؤخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء والموضوع المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء والموضوع المعروض له كالمازج بين المتوازيين المساو زوايا من جهة تقاطعها او جنس الموضوع المعروض له وبالشرط الذي يذكر فان جميع ذلك ثبت له انه عارض ذاتي وعارض للشي من طريق ما هو فهذا من تمام الذي

منه

يدخلان لتعين المحمولات في البراهين والا لم يؤخذ في حدها جنس موضوع

والى اكبر

المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الفصل المستعمل في الطبيعيات مخصصاً من جهة النظر فيه بما يكون طبيعياً والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية بحيث يدخل في حد موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتدّ به ولا يلتفت اليه ولا يشتغل به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجاً من موضوع المسئلة وليس خارجاً من

موضوع

بموضوع الصناعة ولا يؤخذ في حده موضوع المسئلة بل جنسه او موضوعه امر اعم منه ولكن لابد من ان يأخذ موضوع الصناعة في حده اى آخر الامر فهو ما يدخل في البرهان فان المحمول في ذلك بهذا اللفظ مساو لهذا الحظ وهنا المضروب في نفسه زوج محمولاً من التوهم فكيف يؤخذ في حده الموضوع اللهم الا ان يتفق ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لما او يؤخذ في حدودها محمولات موضوع الصناعة او يتفق ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او ما يقومها من تلك الصناعة يؤخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به وكل محمول برهاني اما ماخوذ في حد الموضوع او الموضوع او ما يقومه ماخوذ في حده الا في ذاتي بل عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للقفنس وان كان لازماً على ما سنوضح ربما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يميز الحمل والوضع ولا لايقال البرهان فيقول لما معناه غير مقول على موضوع او في موضوع فهو قائم بذاته واما الماشي والمحمولات كلها فكل منها انما يعتقى معنى ذاته مثل معنى الماشي ويقتضي شيئاً آخر هو الموضوع له فليس بلا واسطة متقرر الوجود والآتية في المعنى على ذاتها فذو اتها ليست هي هي بذواتها وتقال ايضاً بذاته للشي الذي هو سبب للشي موجب له مثل ان الذبح او شيئاً الموت لم تقل انه عرض وكذلك اتفاقاً بل الذبح يتبعه بذاته الموت لامثل ان يعرض له برق اثر مشي باس او مشي انسان فيثير على

خلاصة كلي محمول في المقدمات البرهانية يكون الجنس الموضوع ماخوذاً في حده والا يؤخذ في حد الموضوع هو

كلي الموضوعات ساوي هو

اما مطلقاً كالسطح للمثلث ولا يتخصص يحتمي به من كلا الخطوط اذ حمل عليه الساوي فانما يحمل عليه الساوي لخط ما وهو مخصص والعام اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في الطبيعة لا الواحد مطلقاً فما كان من المحمولات لا ماخوذ في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذاً في حده هو

كثرة وسائر كل ما كان اتفاقا وتقع اليه بذاته لما كان من الاعراض يعرض للشي
اولا اعني بقوله اوليا انه لم يعرض لشي آخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة
فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له سببا لان يلحق انه
عرض في شي آخر كالذي جسم ابيض وسطح ابيض فان السطح ابيض
بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي الوجوه الخارجة عن غرضنا
ههنا بل الذي هو في غرضنا هو المذكور ان الاول لان فانه قد يطلق لفظ ما
بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن فيلحق
للمقوم فرادف لما يتوهم وبذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعني
به العارض الماخوذ في حده للموضوع او ما يتوهم على ما قيل وربما يقع على معنى
اخص واشد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشي ويقال عليه لذاته ولما هو لا بوم
لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحين يستعمل على هذا المعنى
في التعليم الاول فقد يتضمن بشرط الاولية وذلك من غير ان يشار اليه او
يشترط الشيخ منه انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك يشوش
وينتقض وقيل وكان يجب ان يقع لذاته هو الذي لما هو هو والسبب
فيه انه لم يفهم هذا الاشتراط الاول ولذلك قيل انه لا المستوي
ولا الباطن بذاته للحيوان لان المستوي من خواص الانسان فيكون
للحيوان بسبب انه انسان واما الباطن فهو له لانه جسم مركب ومن
هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه
ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد منع من حد ولكن

الثاني

سئلة ثانية

الجنس من الحجة في هذا الباب ان علق ان المحمولات في البراهين لا يكون
الذاتية الا من المقومات لانه لما جرت العادة عليه في بيانه في كتاب البرهان
بان يسمى المقوم ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم ظن ان
الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو الفقه فقال وليس كل علة
فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يحمل احدهما وسط برهان بل المادة
او ما يجري مجراه وهو الجنس والصورة او ما يجري مجراه وهو الفصل والحجات
المطالب اليقينية هي هذه باعيانها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية
اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الاوسط يكون
ذاتيا للطرفين يعني المقوم وحين سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي
في كلا القسمين المستعملين هو المحمول بل حسب ان الماخوذ في الحد فظن
ان القسمة هكذا اي من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنها
ما هو موضوع ماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا اي من الذاتيات ما هو محمول
ماخوذ في حد موضوعه ومنها ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول وليس ان ذلك
المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض اهل العرف نحن
كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فقول عليه في المنطق
فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج ان قال ان كل محمول ضروري
غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي يعم النوع كله في كل وقت
وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته وان كون المثلث المتساوي
الساقين ذا زاويتين متساويتين عنده الى عده يفضل لاخاصة

وان كون كل مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل له لا فاعلة ح

ويعرف ان

ومن ان يكون لازما غير مقوم ومع ذلك فان المقدر ... المساوي لقائمتين ... ومن المقوم ح

المثلث

وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة
موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا ويعرف ان ذلك كثيرا ما
يكون مساويا ويعرف ان كل مقوم علة فان المعلول ليس بمقوم فيكون
الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد فرضه محمولا ذاتيا بمعنى المقوم
ويعرف ان المعلول ربما كان لازما من العلة وربما لا يكون فيه وانا
فانه مع قوله ذلك يعرف ان شكل المساوي زوايا لقائمتين ان
كان مقوما للشكل فلا يكون المثلث مقوما له لان المقوم والشيء لا يكون
للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل [illegible] لان كل مقوم متقدم والمتقدم
لا يكون متأخرا من نفس ما هو عليه متقدم ويعرف انه ليس كلما هو مع الشيء
دائما فهو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوما والا فمع البعد غير مقوم
فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولكن الاوسط في الاكثر
علة لوجود الاكبر عنده مطلقا فهو مستقوم بالاوسط وربما كان غير مقوم
فهو لازم لزوما كليا وربما هو لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة ذاتي
مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من قول هولاء وانت تعلم ان
جميع المطالب في علم الهندسة والعدد ومطلب عن امور لازمة ليست
مقومة بوجه فانك لا تجد فيه فيما يطلب عن محمول جنسي او فصلي
والعجب من ذلك الاول المتشبثة به اذا امكن ان يكون العلة
الفاعلية وسطا ثم [illegible] في مثال من الشكل بتوسط قيام الارض
في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية

علم

وايضا ان

فيها ان

للكسوف

للكسوف وربما تؤخذ في حد الكسوف والعفونة يؤخذ في حد صنف من الحميات
وكثيرا من الاسباب الفاعلية والغائية يؤخذ في الحدود والبراهين
كما بينت بيانه من بعد والعجب الآخر انه جعل الاوسط ذاتيا للطرفين و
عنده ان الذاتي هو المقوم وعنده ان الحد الاكبر ذاتي الاوسط وكيف
يكون الاوسط مقوما متقدما [illegible] ما يقومه بعينه متأخرا والعجب الآخر
ان المثال الذي اورده وهو قيام الارض في الوسط وذلك علة
لا محاق القمر ومقومة له لا تتقوم به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد
الاصغر لا مقوم له ومما يتوهم ما يأتي من ان الحد وانه مناسب للبرهان
فيحسبون ان كل برهان ينحل الى الحدود واذا انحل الى الحدود
كان المطلوب هو الحد الاوسط والاصغر وليس كذلك ان كان
انما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القائلين القائل
ان القمر تقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه
وبين الشمس او زمته ظلمة بالقمر لم يكن الوسط فيه حد القمر ولا جزء
حده ولا الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له ولكنه معلول له
بل الاوسط هو الاكبر كل واحد منهما ومجموعهما كما ستعلم حد للمطلوب
الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وليس
شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الغلط انما
انما عرض لهم من اشتراك اسمين بسبب ما جرت به العادة من استعماله
لفظة الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي ولا الضروري

يعرض لهم

الحدود

ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والتاليط بقوام الاثر
اذ جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم
انه اشرف والبرهان انما بالحقيقة بما اشرف فيتوهمون انه يجب ان
يكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير كما قال قايل ايضا
انه لا يجب ان يكون برهان على سالب انه خسيس اولا يجب
ان يكون برهان على الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما يناسب البرهان
للاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه لو كان للاشرف
في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل اشرف المناسبة
والصدق بل الشرف الآخر لكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي
فيجب ان يعتبر ايضا في المسايل بمكون انما يجب في المقدمات
ان يكون ذاتيات للمحمولات بمعنى المقوم الفايز بالشرف
اذا كانت محققة بالعلم الالهي بشرفه لكن ليس هذا او اشباهه شي
ولا يجب ان يصير الرجل العلمي الى ما يرع عليه القاصرون ايما يجد
ان ذا شريف وان ذا خسيس بل الى الوجود في نفس الامر فليترك
عنا امثال هولاء الذاهبين ولنصر الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية
فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشي او الجنس ذات
فلا تخلو عنها ذات الشي او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل الشي الصغير
في كون الزوايا للمثلث مساوية لقايمتين واما بحسب المقابلة اذا كان
الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم الذي

يقابله

يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة وانحناء والعدد من
زوجية او فردية والشي عن موجبة او عن سالبة فاذا اجتمع في
هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها او عن احد الوجهين المذكورين
وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كانت
الموضوع لا يخلو عنها ولكن يوجد لغيره من الاشياء غير جنسه ونوعه او فصله
مثل السواد والبياض لما كانت ذاتية له بوجه وكانت لا تتعلق
بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشي الموضوع يتقوم بها
ولو كان الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل مثلها بل الى سلب فقط لكانت
ذات الموضوع لا تقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا
كانت من الامور اللاحقة للموضوع التي تقتضيها ذاته واختصت
بجنسه ونوعه مطلقا او على التقابل صارت تستحق ان تسمى اعراضا
ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع للصناعات
اعني في موضوع موضوع للمسايل اعني التي وجودها ان يكون
فيه هي التي يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو والا اللوازم
العرضية ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة
عن ان يفيد الموضوع اثرا من الآثار المطلوبة وكيف هي اعم من تلك
الآثار اذ تلك الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه
فان اخذت من حيث هي مختصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا
في حدها الموضوع واعلم ان الاعراض العرضية لا يجعل مطلوبات في

في مسايل الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث
تخصص اذا كانت مناسبة لموضوع الصناعة زالت بذلك — بموضوع الصناعة زالت بذلك
غرابتها وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او — غرابتها
لجنسه او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والخاص للخاص وما لم يكن
كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذت مطلقة فليس
وجودها لموضوع الصناعة اذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من
النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزئية واما كلية والعلم الجزئي
انما هو جزئي لانه يبحث موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض
له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع وان لم يتقيد كذلك لم يكن العلم — فيعد ازر
الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع
مخصوص بل في الوجود المطلق فكان العلم الجزئي علما كليا ولم يكن — الموجود ازر
العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما جزئيا لانه جعل له موضوع
محدود وهو العدد فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد ولو كان
الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة
ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد ولا
المقدار فاذا كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما او ذو — فان ازر
مقدار يكون نظره عارضا للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان
له ايضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد وان ينظر فيما يعرض
العدد من حيث هو عدد لكان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك

ان

ان كان هذا ينظر في الشيء من جهة ما له مبدأ الحركة فلم يبحث في العلل
من جهة ما يقارن مبدأ الحركة فيكون له ان ينظر علم من علم او كان
صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما
يعرض الموجود من حيث هو موجود فكان الحساب لا يفارق الفلسفة
الاولى فكذلك اذا كان موضوع صناعة جزئية ولكن الطب
امرا يمكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان
من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد
للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة له من جهة
ما هو جسم طبيعي فكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم الطبيعي المركب من حيث
هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو غير علم الطبيعي
الكلي ولم يكن هو علما جزئيا فكان يكون ايضا مبطرة وفلاحة اذ كان
يكون كل واحد منها العلم الطبيعي ويجري فيه اللهم الا ان يجعل السواد — الفهم ازر
سوادا مختصا بالانسان ليس انه يجعله سواد الانسان بل سواد
هو بحال على ذلك الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبته — من ذلك ازر
فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصص النسبة فتبين ان الاعراض
الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات وان اتفق ان احتيج شيء
من هذا في علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون
بيانا على سبيل العرض لان في مثل هذا القياس اما ان يكون الحد الاوسط — اذا الاكبر فان كان في الاوسط اذا غريبا ...
غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع آخر وللعلم الكلي فيكون

البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق
العرض فان كان الاوسط مناسبا ولكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه
هو بل الاكبر المحمول غريبا فيه من جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولما بل غريب منه لا
يكون ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون من حق الاوسط ان يكون
بينه وبين الاكبر اوسط آخر قد ترك واخفيت النتيجة لان وجهها انه
يبين به حتى لم يوضع في بيانها مقدمة بينه وبينها ولا تقدمة تجري امرها على
انها مبدأ العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا اليقين
لازم عن اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن
بعضهم ان النسبة ان لا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب
ان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية لطرف الاكبر فلا يكون البرهان
برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس
كله في برهان اللم حتى اذا لم يكن الشيء برهان لم لم ينظر في هذا الباب
فيه فصار قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فيكون
اما خطابة او جدليا او مغالطيا ولا شيء حينئذ ان يبين في فن او فن من الفنون ذلك هو
الخارجة عن البرهان ولا اقسام القياسات اكثر من هذه
الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي
اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العرض الغريب
الذي ليس لعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في
كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا ولكن سقوطه بل من

يقول

يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون له يقين فانه يوجب ان لا يكون له يقين
بالبارئ تعالى اذ لا سبب لوجوده فيعرف بانه صانع التي في طلب جل شانه
العلم وهو اليقين بالبارئ تعالى بوجوده بل يجب ان يعلم ان العلة او هو كافة للشيء الذي
في تعريف هذا العارض هو مفهوم كلام المعلم الاول لكن فيه ان يكون يطلب له العلم صح
هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا له واما اعم منه وكيف
كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا من موضوع الصناعة
وكذلك لان ما ليس ذاتيا شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو
دائما خارجا فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من ذلك كان
الانواع الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا
وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات التي هي اعم الاوسط له
وجودا على ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بيانا ان وجد ما
فانه يقع تعالى سبيل العرض

فصل ٣ في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولي وتتمة القول في الذاتي

وقد كان المقول على المعنى
الكلي في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان واحد
وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد واحد وفي
كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان
المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو
المقول على كل واحد في كل زمان اولا ويكون كليا باجتماع شرائط ثلثة
وكل واحد من نوعي الذاتي قد يقال اوليا وقد يقال غير اول فاما كان الشيء

محمولا على كلية الموضوع مثل للجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا
له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك
الشيء عليه فاما اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس اوليا للانسان
لان الجسم يحمل اولا على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان
فلا يتوقف حمله على الحيوان ان يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على
الانسان الا وقد يحمل على الحيوان والشيء الذي يكون للشيء ولم يكن لآخر ولا يكون
للآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقبل كونه للآخر فاذا تعقب اضافة
ما الى اولا وقيل هو بعده يدخل في هذه الناحية كان بالطبع او بالعلية
او بالمكان او بالزمان او بالشرف او بغير ذلك فتبين ان
كل محمول يحمل على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا
وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه الثلث
مساوية لقائمتين فلما قد يوجد ذلك لغير متساوي الساقين من المثلثات
فاذا هو للمثلث اولا ولمتساوي الساقين ثانيا وهذا الاول
ربما كان المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان في المثال
الاول والحيوان للانسان في المثال الثاني وربما كان مساويا
مثل مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث وايضا ربما كان داخلا في
المهية كما في المثال الاول وربما كان عرضا ذاتيا يعرض ذلك
ثانيا كما في المثال الثالث ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض
اولا مقوما لمهية الموضوع الذي يعرض ذلك له ثانيا مثل المثلث

فان

فان كون الزوايا كذا يعرض له اولا وثانيا لمتساوي الساقين بل مثل الشكل
الرسمان فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا لجنسه بتوسطه
ويمكن ان يكون عارضا اولا لعارض للموضوع مثل الزمان فانه اولا للحركة
ثم للجسم والحركة عارضة وعسى ان لا يكون هذه الاولية معتبرة في هذا
الموضع الاولية في هذا الموضع هو ان لا يكون الشيء محمولا
على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل
برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير اول فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة
بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اولا فان من بين ان كل مثلث متساوي
الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك في الحقيقة من جهة
ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاولي
ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض للمثلث
وبين المثلث وسائط وحدود مشتركة كلها عوارض اقرب منه
بل الشرط ما قدمناه اولا واما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن
ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في مهية انواع الشيء او الاعراض
الذاتية التي هي للشيء لكن انما يحمل على كلية الشيء الموضوع على سبيل
على ما قلناه اما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي
لا تقسم انواعا تحته فتكون فصولا اولية للانواع من جهة انها تقومها
ولا تقوم اجناسها وتكون فصولا اولية للاجناس من جهة انها
تقسمها ولا تقسم انواعها واما القسم الثاني فهو من العوارض

لخاصية للجنس ما التي لا تعمه ولا تحتاج الى ان يصير الجنس نوعا بل انما ماد
فيتهيأ لقبول مثل ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان
يكون متحركا وساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان يكون
ضحاكا الى ان يصير اولا حيوانا ثم انسانا فقد قلنا في كيفية اولية
كل صنف من الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية
وبين ان يقال مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي
لا تحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما
الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه الى وسايط والمحمول انما يكون كليا
في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا
وما كان من الاعراض الذاتية ليس بخاص للعارض للنوع الذي وضع تخصيص للنوع دار
فهو ذاتي للنوع وان كان جنسه يوخذ في حده ولكن العارض ذاتي
للجنس بانه جنسه يوخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية لنوع ذاتية له
مثل ان زوج الزوج كانه عرض ذاتي واول للعدد وذلك جنسه
وهو الزوج وذلك وقد يكون ذاتيا لا للنوع ولكن لجنسه مثل ان
جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد وذلك جنسه وهو الزوج
وذلك وقد يكون ذاتيا لانه يوجد في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد
وهو الكم وكلما كان عرضا ذاتيا لنوع من الجواهر ثم لم يكن جنسه ذاتيا
لذلك النوع فيجب ان لا يكون لا محالة ذاتيا لجنس النوع او ما يقوم مقامه
واما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس النوع مثل ان الشافع والا

تفاق

تفاق اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست اعراضا خاصة ذاتية
لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاولي
الخاص وغير الخاص كما اشرنا لك اليه اشارة ما وسهل لك من ذلك
ان تعلم ان من المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء ما هي له خاصة
كالحد وبعض الفصول كالمنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان
عند من يرى ان الناطق مشترك كالانسان والملك والجنس اولي
غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها
اولية خاصة ككون زوايا الثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة
مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولي
للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما المتبادلتين متساويتين وللخط
الواقع على خطين المصير الى ذي الاطراف كالداخلة المقابلة ولكن ليس بخاص
لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى
والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ فيهما الخط الواقع
على الخطين الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين والاخر الجاعل اياهما
مختلفتين لكن المتبادلتين متساويتان واعلم انه قد يكون البرهان اوليا
على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس
الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اوليا بل يكون البرهان
عليه اول برهان لكن على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجتمع الامران
جميعا كالبرهان على المثلث بكون زوايا الثلث مساوية لقائمتين

كالحس للمحمولين ومنها ما هو غير خاص
وان كانت ذاتية كالجنس وبعض
الفصول هو

المثلث له

زاويتين له

المختلفتين له

وبهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاوسط كما في
هذا المثل او اعمّ منه لكن ليس تتعاكس على ما هو اعمّ منه وعلى ما قد علمت
والاعراض الذاتية قد يكون خاصة للموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث
لقائمتين فانه ذاتي للمثلث ومساو له وقد يكون غير خاص وذو اشباه ذلك
مثل الزوج فانه عرض الذاتي للمضروب العدد في الزوج ولكن غير خاص اما
انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه
يوخذ في حده والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون اخص
من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الزوايا الثلث
لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الاخص فمثل الزوج للعدد واما العرض
الخاص فيكون اما اخص على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من
وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها من العوارض الذاتية للعدد لان جنسها
العدد يوخذ في حدها وهو الكم لكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في
بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير ومما كان
من الاعراض الذاتية على هذه الطبقة وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد
بها وانواعا اخر كالخط والسطح والزمان وما اشبه ذلك ومن
موضوعات الاعراض الذاتية ومثل الحيوان فالجسم والكم فان لكل
واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا
وليست وهي الجنس التي تقع على كثيرين ولكن لا بالسوية وهي لوازم
غير داخلة في ماهية الاشياء الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة

ومما شابهها

مقالة ثانية

ومما شابهها ان للاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فيما
بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون شيء ما
وقد يكون ايضا لامور اخص من الواحد والموجود كالانواع لها فيها او نحوه
فنقول قد كنا بيّنا ان المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد
وكذا بيّنا انهما غير خاصين بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير
مساو فينقسم العدد اليها قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست
قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل
الخط والسطح والجسم والزمان وايضا جنس العدد ينقسم كذلك فان
كل كم اما مساو او غير مساو فاذن القسمة الاولية لانه ما ليس بعدد ولا
تحت العدد ينقسم كذلك بها لجنس العدد واما القسمة الى
الزوج والفرد وهي للعدد قسمة اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد
كذلك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاة فلا نقول كل
كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية
قد تكون كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج
واما فرد وقد تكون بغير تقابل كقولنا الحيوان منه ما هو سابح ومنه ما هو
ماش ومنه زاحف ومنه طائر ونقول ان القسمة المستوفاة
الاولية اما ان يكون بفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى
النوع مختلفا في الاولية على ما بيّنا وان كان نسبته
الاولية في كل امر واما ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية

مستوفاة والا فان العدد ينقسم الى الزوج والفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمه م

ان لم

بالمتقابل

ان لم

مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك واما
ساكن واما بعوارض لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها
اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس او انحصار نوعها
بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد والزوج والفرد ليس
يعرض للعدد اولا بل ما لم يصير العدد نوعا محصلا ما لم يكن زوجا ولا فردا
لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى
الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض للانواع
بعد ان صارت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض له شيء
من هذه العوارض فهي من جهة القسمة اولية للجنس وامّا بذاتها فليست
اولية له والقانون في تمييز الامرين ان نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة
مثل قولك عدد وما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان
يعرض له الامران في حالتين فرضتهما اولى وعند هذا الامتحان يكون جسما ما
يصلح لان يتحرك او يسكن ولا نجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا او
يكون فردا فان طبيعة الجسمية كافية لان نتصورها وقد عرض لها الامر
ان قبل ان نلتفت الى الفرق فصل لها مثل ذلك ح ان طبعها
وذلك العارض في طبيعة ذلك العارض وليس طبيعة العدد وكافية في
ان نتصورها وقد عرض له واحد من الامرين ما لم نضم اليها في الذهن فصلا
وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليست بتركه ولا اولى له بل
هو اولى بالمفارقة كقولك كل عدد اما زايد واما مساو واما ناقص

ذلك يوم

اذ الحقيقة بما يتميز لك وانما تحقيقها
ذلك العارض في حقيقة ذلك العارض
صح

لما تحته كقولك كل كم اما زوج واما فرد ونقول ايضا ان القسمة التي تكون
اولية للجنس من حيث القسمة ويكون الاعراض التي انقسم اليها ليست اولية
للجنس بل للنوع على اقسام ثلثة اما ان تكون تلك الاعراض كل واحد
منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية
للباقيتين او يكون زاوية منه اعظم من الباقيتين مجموعتين واما ان يكون كل
زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول عارض خاص للمثلث
القايم الزاوية والثاني عارض خاص لمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص
لحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل قولنا
كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما ماش واما سابح واما طاير
واما زاحف فان كل واحد منها وان كان اوليا للنوع فما يكون
خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل
قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك
اولى خاص وغير الضاحك اولى غير خاص ونقول ان لسائل
ان يقول ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين او فصلين
مقسمين فما هو ان النوع من العدد يعرف مثلا وهو كمال حقيقته وماهيته
ويعرف معنى الزوج ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف
له الزوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم
بمتساويين ويكون نوعيته وهويته لا يقتضي ان يكون قبالة الانقسام
بمتساويين ومقابله والزوج والفرد لا يخ اما ان يكون كل واحد منهما

جنسا من ذلك النوع من العدد او فصل جنس او فصلا خاصا او يكون
نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون خاصا
لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا او قد توجد الزوجية لنوع آخر و
الفردية لنوع آخر وكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيأ من الذاتيات
على الاطلاق وقد يجوز ان نفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا نفهم هو له
وكانت الذاتيات لا التي نلزم في كل وقت بل التي لا يمكن ان يرفع
معناه عما هو ذاتي له مثل معنى العدد فانه لا يمكن ان نعقل ما العدد ونجهل
ان الاربعة عدد حتى نتامل ونتبين اللهم الا ان لا يكون معنى العدد ليستبان له
مفهوما او لا يكون احضر في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا معنى الزوج ولكن له
والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسمائة امكن
ان نشك ولا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى نتبين ونتامل
حال الانقسام بنصفين او متعادلة ومقابلته بنوع فكر ونظر فان كان عدد
ما نعرف ذلك فيه بسرعة او كان في اول وهلة مثل الاربعة والثمانية كان له
فانا انما نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه
قليل فيلوح لنا انه ينقسم بنصفين بسرعة ولو كان لا يلوح ذلك لكان
نتوقف الى ان نتثبت فاذن ليس بين كون الاربعة زوجا لذاته
بل الظهور عارض آخر عرفناه وهو التنصيف وهنا وجوه اخرى يعرف
بها ان الزوج عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا نحتاج الى التطويل
بها فان كان الزوج والفرد عارضين لاصناف العدد ليسا

بفصول

بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين
منتشيين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقي ان
يكون كل واحد منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع من العدد وعرضا
ع خاصا بالقياس الى العدد **فصل** في نوع من الانواع قيل في
التعليم الاول انا ربما اعطينا الكلي الاولي فيظن بنا انا لم نعطه وكثيرا
ما لم نعطه فيظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك ثلثة امور واحد
منها هو سبب لما يكون قد اعطيناه ويظن انا لم نعطه مثل قولنا كل
يتحرك في فلك الخارج المركز حركة كذا وان القمر يتحرك في فلك تدويره
الى المغرب حركة كذا وان الارض في وسط الكل فان هذه الاعراض
يشترط في هذا الكلي ره تكون مقولة على الكل اولية ويظن انها ليست اولية كلية بشرط هذا الكتاب
مفرده فهذا ايضا مشترك فيها والا مقوله والسبب في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود فيظن ان محمولاتها
على كثيرين في الوجود جه وان كانت مثلا اولية ليست بكلية وليس الامر كذلك فانا في قولنا
شمس في قولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على
طبيعة ما وجوهرها وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة
بواحد بعينه ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة
ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس
كانت البرهان مما لم نعم عليه بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص
ولا عموم ونبرهن عليها الشيء او نحكم عليها بشيء لو كانت تلك الطبيعة
مقولة على الف شخص شمس لكان الحكم والبرهان مشتركا لا لجميع الطبيعة

الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويقال كليات من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل في الحال على واحد مثل بيت مسبع وكما يقال كلي

كلية اولى

من امر طاير يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في العالم واحد فاذا بطل حدث من جنسه او زاد حصة مثله آخر ويقال لما ليس له في الوجود ما بالفعل

كلية ج

عموم ولا دايم له في الوجود امكان عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع ان يكون امر فيه شركة وان منع وجود الشركة امر سببي آخر ينضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحد ابدا واما النفس الطبيعة

بالعدد م

فلا يكون تصورها وتصور انها واحدة شيئا واحدا بل تصورها شي غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن معنى آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك واذا الحق العقل له فهو الذي نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد ككونها كثيرة مساوات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يكون هوية زيد وما هو زيد لا في الوجود ولا في التوهم فضلا عن العقل امر مشترك فيه فالطبايع الكلية يقال على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركا او ينضم الى تصوره معنى آخر وليس هذا النفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار وهو ازيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما يشترط هذا وينبه عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار

ولیس

ليس اعتبار الكلية الذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار الطبيعة الشي فقط فهذا هو الذي ينبغي ان يجعله الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تتذكر ما سمعته في هذا المعنى في

ص لو

موضع آخر فلا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك شخصية كموضوعها بل يجب ان تعتقد ان المقدمة الشخصية هي ان يكون موضوعها شخصي مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان من مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمته كلية ولا تبال كيف كان كلية كان

ولا تبال اول

من الوجوه الثلثة بعد ان يصح الوجه الآخر كذلك فاذا قلنا ان الشمس كذا وحكمنا حكما على الشمس من جهة ما هي شمس فقد حكمنا على كل شمس لو كانت الا ان ما نعا منع ان يكون شموس كثيرة فيمنع ان يشترك في حكمك الكلي كثيرون وانت جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق اي

فانت اول

ذاتي بل كلي وعلى هذه الشمس غير ذاتي فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما انه لم يضع القول على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع فظن انه لم يضع والثاني ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن في الحقيقة كليا او كان قد ظن انه اولي وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول قايل ان المتوازي الاضلاع يقع عليها خط يجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا يخرج شي من

خطين بهذه الا وهما متوازيان فظن ان القول على الكل كليا وليس
كذلك لان شرط الاولية فاتت لان الزاويتين القائمتين من جهة
واحدة وان لم يكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين لكن كان مجموعهما
مثل قائمتين فان التوازي يكون محمولا على المطلقين فهذا ان الخطان
وذلك الخطان بعينهما شيء التوازي موجود له اولا وذلك الشيء
هو خطان وقع عليهما خط فيصير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين
لقائمتين معا سواء كانتا متساويتين قائمتين او مختلفتين والسبب الثالث
فهو السبب الثالثة وهي شبهة توقع فيه الضرورة او الخطاء لا
الضرورة فاذا كان الشيء الكلي العام عاما لانواع مختلفة لا اسم لهم
فيبين الحكم في كل واحد من الانواع التي هي لها اسما مباينات خاصة
فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه اولي الكلي
واحد منها وان الحكم هنا عليه كلي مثاله ان نبرهن في المقادير ان
المقادير المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة ونبرهن انه
في الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
ونبرهن في كل واحد منهما برهانا آخر وكل المبرهن عليه ليس اوليا لواحد
منهما بل هو اولي للكم الا ان اسم الكم لا يوضع لا في صناعة
الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع العدد
فيها على انه اعم جنس ولا تجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار
على انه اعم جنس ولا تجاوز فكان اسم محدود بحسب الصناعتين

ليس

ليس من احدى الصناعتين لمعنى العام اسم فيظن في كل صناعة ان
هذا العارض اولي للموضوع صناعته وهو في الحقيقة اولي للجنس موضوع
الصناعتين ولذلك كان التبديل يتقرر في الازمان وفي النغم و
في الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذي
يقع لاجله ان نبرهن لا على العام الذي الحكم عليه اولي بل على انواعه ثاني
الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن ان يكون موضوع لتلك
الصناعة البرهانية واما لان العام لا ينشعب بحده الى الخيال لانه جنس
والنوعيات التي تكون تحته اقرب الى الخيال فينشعب بحده اذ يكون
شانا ذلك العلم ان يبرهن عليه بتخيل كالتشكيلات الهندسية
وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين
والكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان
انما سهل ثباته على المقادير من جهة حال الاضعاف ويقوم على العدد من
جهة حال الافراد ليكون قد قام على كل من جهة تخصه وصعب اقامته
نحو لهما جميعا وايضا لان تخيل المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب الى الوهم
اسهل من تخيل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع
لانواعه بل لم يضف الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة
بل خص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام
الى النوعيات من الخط والسطح والجسم سهل من نسبتها الى المقدار
المطلق لحكم القياس الى التخيل فهذا وجه وقوع سبب هذا الغلط من قبل

الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان ينظر الانسان
اول منظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث
العام من غير ان يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها وان استوفاها
كلها لم يحس باستيفائها كلها فبين في كل واحد منها ان برهانا
عام او برهان خاص الكل واحد وله ان يبتدي فبين ذلك في المثلث
المطلق لانه لولا الان الغلط زاغ عينه وخص مبتدا نظره
بالجزئيات ثم كيف يمكنه ان ينقل الى المثلث المطلق الا ان يعول على
الاستقراء الغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة
او غير محقق استيفاؤها الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو
مغالطة في البرهان لان هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات
كيف تنبه للشيء الذي هو المثلث المطلق ام لم يتيقن استيفاء
الاقسام اليقيني الذي لو كان حصل له كان له بعده ان ينقل الحكم الى المثلث
المطلق الذي الحكم به اولى وعليه كلي وان لم يتنبه لذلك حسب ان الحكم
اولى بالمثلث الجزئيات فظن ان الحكم على كل صنف منها كليا بطريق
هذا الكتاب ومن اراد ان لا يغلط في معرفة ان الحكم اولى فيجب
اذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اولية الحكم بان يرفع
جملة المعاني الا واحدا منها وتبدل ذلك الواحد وتركها فان ثبت
وبطلت البواقي ثبت الحكم وان ارتفع وان بقيت البواقي
لو امكن ذلك ارتفع الحكم فليكن اولا مثال هذا مثلث متساوي

الیقین

الساقين من نحاس وهو ايضا شكل فاذا رفعت تساوي الساقين وكونه
من نحاس واثبت المثلث وجدت كون ثلث زواياه مثل قائمتين (مساويه)
ثابتا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن
اتما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل
لم يبق هذا الحكم ومن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس تجد الحكم
ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل تجد الحكم
مرتفعا مع وضع الامرين ثم رفع المثلث فيجتمع من الامتحانين ان الحكم
كلي للمثلث لا غير **فصل** في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين
وما يشتبهها ثم ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية
وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية فقيل لانه يجب ان يكتب
بتوسط ما يجوز ان يتغير لا كون ثابتا لا يتغير النتيجة الضرورية
يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان تغير والامور الضرورية
على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض
ضروريا في الجوهر والطبيعة وهي الاعراض الغير المفارقة اللوازم خارجية وقد
اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلم اليقيني وضرورية في الجوهر
والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع
في ضرورية للموضوع في جوهره واما الشيء الموضوع داخل في حدها
فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم
ايضا اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة فالماخوذ

منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد فإن كان
مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس يدخل في البرهان
على الأمر الضروري من حيث هو ضروري وأما كيف يترتب
هذه ويكون عنها العلم اليقيني فسنقوله بعد قالوا وكل قول منتج
أمرا ضروريا وليس ضروريا فإن للمعاند أن يقول إن اللازم
الذي وضعته ليس دائم الوجود فالنتيجة ليس بدائم الوجود
أو لا يجب أن يكون دائم الوجود فإن كان إبطال النتيجة
المدعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل فإذن استحكام
قوة اليقين والضرورة فيها هو بأن لا يكون فيها هذا الظن
فتبين من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادي على أن
تكون صادقة في نفسها أو مقبولة أي معترفا بها عند قوم أو
إمام أو مشهورة أي تعترف بها كافة وترى أنها من غير أن تكون
أولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في كتاب
الجدل فقد يغلطون السبيل فإن استعمال المقبولات
والمشهورات وأمثالها في طلب اليقين مغالطة أو غلط
أو بلاهة وذلك أن يكون كاذبة وأما الصادقات فإذا
لم تكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر خارجة عنه لا
تعني شيئا من الجهة التي منها يقع اليقين العلمي وإن كان
يقع بها يقين ما لأنها لا تدل على العلل إذ العلل مناسبة

للشيء

للشيء وذاتها تعطي صدق النتيجة فقط لا ضرورتها وصدقها ولمية صدقها
وليس كل حق مناسبا وخصوصا إذا لم يكن ضروريا فإنه إذا
كان الأوسط غير ذاتي وغير ضروري للأصغر فلا يخلو إما أن يكون الأكبر
ضروريا أو غير ضروري فإن لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته إلى
الأصغر غير ثابت فلم يكن يقينا محضا إلا أن يكون البرهان عليه من
جهة ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود بالفعل وإن كان ضروريا فإنما
هو ضروري في نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لأنه يمكن أن
يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضروري له فلا يبقى الشيء الذي كان
يتوسطه فيزول ح الظن والشيء موجود في نفسه فإنا إذا علمنا أن
هذا الإنسان حيوان لأنه يمشي وكل ماش حيوان فإذا لم يمش
بطل عنا العلم الذي اكتسبناه بتوسط المشي فلم ندر أنه حيوان أو
ليس بحيوان والأمر في نفسه باق فإن قال قائل إن هذا اليقين لا يزول
وإن زال الحد الأوسط لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء
موصوف بأنه ماش وقتا ما فإنه حيوان دائما ما دام ذاته الموضوعة
للمشي موجودا فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فإنه حيوان يقينا
وإن لم يمش على ما علمت في كتاب القياس فيكون وجود الصغرى وجودية
والكبرى ضرورية لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه ماش وقتا ما
فإنه حيوان سواء أمشى أو لم يمش وقتا ما ضروري والنتيجة عن هذين
ضرورية كما علم فالجواب عن هذا أن هذا إنما يفيد اليقين لوجوه

بالقوة اي قياس برهاني لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى
الضرورية المأخوذة ضرورتها على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة
كتاب البرهان وهي قولنا كل ماشٍ حيوان ونحن لم نأخذ الكبرى في		بالضرورة م
هذا الكتاب ضرورية على هذا الوجه بل على ان كل ماشٍ حيوان فهذه
الماشي على ما علمناك من الفرق بين الضرورتين في الكتابين فان
اخذت الضرورة لا على هذا الوجه بل على الوجه المذكور في كتاب
القياس كانت حقيقتها ان كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان او		بالفعل فقط اذا لم يعرف بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان
لم يكن عرف العلة فان لم يعرف بالعلة الذاتية لم يكن اليقين بها يقينا حقيقيا
كليا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف فانما اكتسب اليقين بها بسبب
العلة وهذا المشي يكاد ان يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من
وجه وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل في الابواب المتقدمة فيكون انما
صار هذا القول برهانيا لان الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي
ثم ان تحقيق حال المقدمتين اذ عرفنا اليقين يرجع بالمقدمتين
في القوة الى مقدمتين كبراهما ضرورية وذلك لان قولنا كل ما		كلما ما
يمشي وقتاما فانه حيوان بالضرورة قوة قولنا كل ما من شانه ان
يمشي ويمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فانه حيوان ايضا وقولنا كل انسان
يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان
يصح ان يمشي ومتى صدق ذلك صدق معنى هذا واذا كان ذلك		ذلك م
وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها وكان قولنا

كل

كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما بعلته وكان الاوسط		معلوما بعلته
عارضا ذاتيا للحدين باعتبارين كان القياس برهانيا وكان كانه
يقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي وكلما امكن ان يمشي
وصح ان يمشي فهو حيوان فكلما كان القياس المذكور في قوة هذا
القياس انتج يقينيا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس
بعينه بالفعل فانه ليس اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو
لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقع اليقين بسبب كونه
هكذا بالقوة ولو لم يكن في قوة ذلك لاستحال وقوع اليقين به وكما
قد كان يمكن ان ينتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة فكذلك قد
يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة
الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة انها كانت هذا انها صادقة		من جهة القياس بل ام
في نفس تلك الحدود ويؤخذ صدق منتجا ولو بالعرض كذلك
النتيجة الضرورية هنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس
بل من جهة انها نفسها ضرورية وفي قوة الحدود وان تعلم ما كونها
ضرورية وكما ان هناك قد يشك متى احس بكذب المقدمات
فلا يدري ان النتيجة فيها صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في
نفسها لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات		صدقها في نفسها بوجه آخر كذلك هنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم نعلم م
في ذاتها او لا يلوح عنها بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك
لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة عن صوادق كذلك هنا لا يمكن انتاج

غير ضرورية ونسبتها الى الاوسط ضروريتان والمقدمات الوضعية وان
كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالفعل وفرق بين ما ينتج ضروريا
وبين ما ينتج بالفعل فان كل قياس ينتج بالفعل وليس كل قياس ينتج
ضروريا فاذا كان القول منتجا بالفعل وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى
عن فائدة بل لا بد من ان يتبعه فائدتان احديهما العلم بوجود شيء وان لم
يكن يقينيا فانما يحصل بسببه فرق بين العلم المطلق وبين علم اليقين
كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم كذا كذا وهذا
وان لم يكن برهانا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء (يمكن م)
اذا ثبت دخوله في الوجود ولم تقصر عنه البرهان او تكشف كنه لميته
والثاني في الزام الخصم المقدمة بل تسليم الحق ايا ما وان تكون ضرورية
ولا تكون ضرورية على النحو المأخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها
مع ضرورتها ذاتية على احدى وجهي الذاتي فان الضروريات
الخاصة بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية
وما سوى ذلك فهي اما ضروريات عرضية واما غير ضروريات بل عرضيات
مطلقة ولا يعلم منها لمية شيء البتة فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا
والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل يتعين لكل علم
مقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسة والعدديات
بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا
فيما يشتركان وسنوضح هذا بعد فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة

الى ان قال
والمطلب عنده ما سمع مسلم المقدمة
وعند البعيد عن ضد الراي الحق الراي
لا يتوقف على تسليم الخصم م

فصل في

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واتفاق
مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة ونقول ان لكل واحد من الصناعات
وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات ومسائل فالمبادي هي المقدمات
التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن هي في تلك الصناعة
اما لوضوحها واما لجلالة شأنها عن ان يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها
واما لدنو شأنها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل
والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة
اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض (لها م)
ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه وهي المشكوك فيها فيستبان بها
في ذلك العلم والمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات
عليها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله
ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول ان المبادي على وجهين
اما مباد خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي وامتناع امكان انقسام
كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مباد عامة وهي على قسمين اما عامة
على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب
واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون
وغير ذلك ثم لا يتعدى ماله تقدير ما فان هذه الاشياء هي المساوات (هي المساوات في الكميات وذواتها م)
في الكميات وذواتها لا غير فان المساواة لا تلحق لغير ما هو كم او ذو كم الا

باشتراک الاسم والمبادی الخاصة التی موضوعاتها موضوع الصناعة
او انواع موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهی المبادی الخاصة بالصناعة
کانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غیر خاصة به بل اعم منه مثل المساوات
فی مقدمات من الهندسة والعدد وان کان استعمالها فی الصناعة تخصیصها
لان المبادی فی الهندسة مساوی مقدار و فی العدد مساوی عدد وکلاهما
خاص بالصناعة والمضادة فی مقدمات من العلم الطبیعی والخلقی علی
ذلک الوجه بعینه فان المساواة لیس خاصا بموضوع الهندسة ولا
بموضوع الحساب ولا المضادة ایضا خاصة بموضوع العلم الطبیعی من جهة
ما هو موضوع العلم الطبیعی ولا اعتبار مع القط ولکن ان کان شی مما هو من الاعراض
الذاتیة محمولا علی موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه فی المبادی
کانت المبادی خاصة کقولنا کل عدد زوج منقسم بمتساویین والمنقسم
بمتساویین خاص لجنس موضوع الزوج وان قلنا کل عدد ینقسم بمتساویین
فهو زوج کان المحمول خاصا بنفس الموضوع فاما اذا کان الموضوع
فی المبدا خارجا من موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا
غیر خاص والمبادی العامة تستعمل فی العلوم علی وجهین اما بالقوة
او بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل علی انها مقدمة وجزء
قیاس بل استعملت بقوتها فقط فقیل ان لم یکن کذا حقا فنقیضه
وهو کذا حق ولا ثالث لان کل شی اما ان یصدق علیه السلب او الایجاب
لان هذا مشهور مستغن عنه الا عند تبکیت المغالطین والمتبلدین

داذا

واذا استعملت بالفعل خصصت اما فی جزئیها معا کقولنا فی تخصیص
هذا المبدا المذکور فی علم الهندسی کل مقدار اما مشارک او مباین فقد
خصصنا الشی بالمقدار وخصصنا الایجاب والسلب بالمشارک والمباین
واما فی موضوع فکتخصیصنا المقدمة العامة وهی قولنا کل الاشیاء المساویة
لشی واحد متساویة الی ان کل المقادیر المساویة لمقدار واحد متساویة
فخصصنا الشی بالمقدار وترکنا المحمول بحاله وهذا علی الاعتبار الذی
مضی لنا ایضا فنقول ایضا ان المبادی الخاصة بمسایل علم ما علی قسمین اما
ان یکون خاصا بجنس ذلک العلم کله او بجنس مسئلة او مسایل ونقول
انه قد یکون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد یکون غیر مفرد بل
یکون فی الحقیقة موضوعات کثیرة تشترک فی شی تتاحد به وهو المقدار
او تشترک فی مناسبة متصلة منها اشتراک النقطة والخط والسطح
والجسم فی جنس تتحد به وهو المقدار او تشترک فان نسبة الاول
منها الی الثانی کالثانی الی الثالث والثالث الی الرابع واما
ان تشترک فی غایة واحدة کاشتراک موضوعات علم الطب
اعنی الارکان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوی والافعال
وان اخذت هذه موضوعات للطب لا اجزاء موضوع واحد
فانها تشترک فی نسبتها الی الصحة وموضوعات علم الخلق فی
نسبتها الی السعادة واما ان تشترک فی مبدا واحد مثل اشتراک
موضوعات علم الکلام فانها تشترک فی نسبتها الی مبدا واحد

Margin notes (right page): هی ا / ای اعتبارها / قوتها / والمعاندین

Margin notes (left page): فکتخصیصنا / وذلک علی وجوه فانها اما ان تشترک فی جنس هو شی متحد فیه او غیر اشتراک الخط والسطح والجسم فی شی تتحد به / السعادة

اما طاغية شرقية او كونها آلية واليه فان موضوع العلم اما ان
يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هويته وطبيعته غير شرط فيها
زيادة معنى ثم طلب عوارضها الذاتية التي تلحقها المطلقة مثل العدد للحساب
واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى
على طبيعته من غير ان يكون فصلا مقوما ثم طلبت عوارضه الذاتية التي
تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة والمسئلة
اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده
فنقول كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فلنتامل اولا
جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسئلة اللاحقة بعلم ما اما ان يكون
داخلا في جملة موضوعه اشكال او كائنا من جملة الاعراض الذاتية له والداخل
في جملة موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او
كثير الموضوع مثل قولنا هل الجسم منقسم الى ما لا نهاية له وذلك في
مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا الهواء المحبوس في الماء ينبدفع
الى فوق بالطبع او بالانضغاط القاسر وهل العصب منبته الدماغ او القلب
والكائنة من اعراضه فاما من عرض ذاتي لموضوعه كقولنا هل حركة لها
مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضاءة
الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي كقولنا هل الزمان يتجدد او يكون
فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي
لنوع عرض له كقولنا هل الزمان هل البطء الحركة هو تخلل سكون فان

الابطا

الابطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض الحركات المستوية الرقة
لا يصلح البته ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة
على انها مجهولة الآنية ويطلب فيها الآنية لا التي هي مجهولة اللمية ويطلب
فيها اللمية دون الآنية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل اذا كان شيئا
مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي
توخذ في حد الشيء يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذ تحقق الشيء كماهية
علمت وان كان يمكن في بعضها ان يتبين بالحد الاوسط مثل ان يجعل الحد
الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط كذلك للاصغر فيتوسط بين
الموضوع وبين المحمول وليس مثل ذلك قياسا عند التحقيق فان القياس
على التحقيق انما يكون قياسا على الاثبات والابانة اذا كان على حق ان اثبت
ويكون قياسا على اللم اذا كان على خفي اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان
واما طلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون
مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا ما للجنس امران مختلفان
فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة ادنى وبالقياس الى الانسان
هو فصل جنسه فيشبه ان يكون انما يشكل في مثل هذا انه هو جنس للانسان
او ليس بجنس او هو هل فصل له او حد له اوليس ولا يشكل انه هو للانسان
موجود من جهة ما هو معنى ما من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا
اعتبر له اعتبار العموم وقد نبهته اليه على وجود شيء ما اذا كان حرف
بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره فوقف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء

فان بعض هم

كل ان كل ما فيه كان اوسط فهو قياس فان الاولويات [illegible] لا يمكن تبديله بحد اوسط

هل م

[illegible]

او له فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته شيئا انما نطلب هل النفس جوهر
او ليس بجوهر والجوهر جنس النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد
عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن
ودوم وكمال ما تتحرك وتصدر عنه الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها
شيء هو كمال كذا ومبدأ الكذا فقط فيكون بعد ما عرفنا ذاتها فلا يكون
عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حال جنسها عليها واذا لم يكن وضعناها
نطلب بها بحقيقة ذاتها ثم طلبنا حمل امر آخر عليها ذلك الامر جنس لها انها لم يكن
المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية بل كان جنسا لشيء آخر
مجهول يعرض له هذا الذي نطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا التطلب حيث
لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب بل حصلنا منهما اسم فقط كما
نطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا
انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة الموضوع وعرفنا ما الصورة و
الصورة كانت كل هيئة لمادة لا تتقوم دونها تلك المادة بل تتقوم بها وكان
الموضوع كل مادة متقومة الذات حصل او قابل متقوم دون الهيئة التي
فيها وان لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لا تزيد
لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا ان الصورة
جوهر ولم نحتج الى وسط لكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر
ونقيض صح خيال اخذنا نحتج من غير حاجة الى قياس بل المطلوبات والمسائل اذا
كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها من انواعها

الذاتية

الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله و
واعراضه اعراض اعراضه واجناس اعراض اعراضه وفصولها
وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصنفين من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساوات في علمي الهندسة والعدد وعوارض
ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة
والفعل من العوارض الخاصة بالموجود والمضادة ايضا او انما استعمل في
العلم الطبيعي كان من العوارض الخاصة لجنسه وانما لا يكون محمولة في
مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة
او مشابهة للحركة لا مضادة فيها وان لم تتفق حركاتها من كل جهة و
اما موضوعات العلم الطبيعي فهي بات للتغير بين الاضداد واما اذا
كان المطلوب هليته دون الانية فيصلح ان يجعل مقومها حدا اوسط
مقوم آخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر او للاوسط سببه
يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق والحساس ثم للانسان
فاقول كل ما يصلح ان يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح ان يكون
محمولا في المقدمات البرهانية البتة سواء كانت مبادي خاصة
او مبادي عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون
يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا
للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كما ان الوفر
يجوز ان يكون مبتدأ فيطلب لكن جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط

وجاز ان يعرضها ويحمل اعراضها واعراض انواعها فان كانت موضوعاتها من انواعها الذاتية صح

الا وقد اذا كان الاكبر صح

يجوز ان يبتدا ويطلب صح

جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجملة تدخل
الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود
العرض الذاتي افضل الشيء وطبعه اوضح منه للشيء جاز ان يتوسط
الفصل والجنس كذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف
للشيء او الفصول العرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هنا الاعرف
واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس يقع الا على وجه الحد وقد كان طلب
طالب وقال لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف
وجود النوع في الاصغر ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك
ان الجنس كما علمت ليس تما لا يحمل حمله على النوع وجهاس وجوه
الحمل التي بل ما لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يتبع الشيء
التتبع متشابها في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان
يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز ان يخطر النوع
بالبال محمولا على شيء ولا يخطر للجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل
لكنه اذا خطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك
الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال البتة
وذلك اولى فان المخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال
فكيف اذا لم يخطر البتة **فصل** في اختلاف العلوم و
اشتراكها نقول مفصل نقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على
الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة

العلوم الحقيقية بسبب موضوعاتها
وذلك السبب اختلاف المحمولات
ولا اختلاف موضوع واحد وتفصيل
...

فليس

فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذاك واما مع مداخلة مثل ان
يكون احدهما يشارك الآخر في شيء وهذا على وجهين اما ان يوجد
احد الموضوعين اعم كالجنس والآخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة
بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل
علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من
جهة ما الانسان حيوان ثم يبحث الطب بالنظر في جسد الانسان وتحقيق
اعضائه ويبحث علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقوتها العملية
واما القسم الاول من هذين الشيئين فاما ان يكون العام فيه عمومه كعموم
عموم الجنس او عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود ولنؤخر الآن هذا القسم
واما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها
من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس
علم ط لعارض النوع فمثل موضوع علم الطبيعي وموضوع الموسيقى فان موضوع
الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على
قسمين قسم يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا
من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من
النظر في الاعم ولكن يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص
اما ان يكون انما صار اخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية
نسخه من جهة ما صار نوعا فلا يبحث النظر لشيء منه دون حال من حال بل
يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم

بالموضوع الاخص جزء من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما
ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس
من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل
من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطب
في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا
يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم ويجعله علما تحته كما ان علم الطب
ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوعه تحته واما ان يكون الشيء الذي
صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا ويعارض فيه فينظر فيه من جهة
ما صار به اخص وضعا ليبحث عن عوارض ذاتية تلزمه وهذا ايضا يفرد العلم
عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة
التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو تحت ذلك
العلم اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاعراض
الذاتية ويجعله متعينا فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة
اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي
فان الطب ينظر في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا
في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية
على الاطلاق التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط
يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن
عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار

لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان م

اخص

اخص عرضا من الاعراض الذاتية ويجعله متعينا فينظر في اللواحق التي تلحق
الموضوع المخصص من الشيء من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكن مع
هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك
العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له
من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر
في المجسمات والهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار اخص
من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجردة ثم
اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض من
جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه اخذ الخطوط متقررة
بالبصر فصنع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية وهي لذلك
ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة يشترك
في ان الشيء المقرون به العارض من الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع
للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون
الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا نسبت
الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع
العلم الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث
قد اقترن بها امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها
من جهة اقتران ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
والاختلاف المطلق في النغم فيجب ان يوضع لا تحت العلم الذي

في جملة موضوعه بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل
وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا لا من جهة ذاتها لان النظر
في النغم من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض
الانواع وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم
والقسم الذي قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك
العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت
العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام الموضوع
او علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا
فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى
ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود
والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها
ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي فالعام يوجد في حد الخاص لا
بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود
والواحد عامان لجميع الموضوعات يجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم
الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت
علم آخر ولان ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض بل
هو مبدأ لجميع الموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم من
العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئي لانه يقتضي
نسبته الى كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا

كليا

كليا فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا العلم ولانا قد وضحنا ان من مبادي
العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان يتبين في علم آخر اما جزئي مثله او اعم منه
فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم يصحح في
هذا العلم فلذلك يكون كان في جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية
متصلة انه مثلا ان كان الدايرة موجودة فالمثلث الفلاني كذا او المثلث
الفلاني موجود فاذا صير الى الحكمة الفلسفة الاولى تبين وجود المقدم و
يبرهن وان المبدأ كالدايرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما يتلوه موجود
فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطي والصناعات المشتركة في
موضوع هذا العلم ثلثة الحكمة الاولى والجدل والسوفسطائية والحكمة الاولى
انما تنظر في العوارض الذاتية للموجود والواحد ومباديهما ولا تنظر في العوارض
الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية تنظران
في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا يقتصر ولا واحد منهما على
عوارض الواحد والموجود والحكمة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها
وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما كان
مستقيما او موجبا لكل صناعة وقد تفارقهما من جهة المبدأ لان الحكمة
الاولى انما تؤخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل
فمبدأه من المقدمات الذايعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية
فمبدأها من المقدمات المشبهة بالذايعة او اليقينية من غير ان تكون
تلك في الحقيقة وقد تفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الحكمة

تفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع
وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر لا في الموضوع
فللا الحكمة الاولى ح

الاولى اصابة الحق اليقيني بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض
في الاثبات والنفي المشهور تدرجا الى البرهان ونفعا للمدينة وربما كانت
غايتها الغلبة بالجدل وذلك الجدل ربما كان بحسب المماحكة وربما كان
بحسب النفع والذي بحسب المماحكة فان يكون الالزام ورجحانا مما يتسلم
وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق
وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والعقد بالباطل
واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين
فاما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق بل انما ينظر
فيه من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من
جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة
دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان الجسم العالم او جرم الفلك ينظر
فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم الطبيعي
بشرط وذلك الشرط هو ان له مبدا حركة وسكون بالذات
وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو ان له كما وانحا وان له اشكالا في
البحث عن كريته وذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله
احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة هي
مبدا حركة وسكون على هيئة ولا يجوز ان يكون الهيئة التي يسكن عليها الان او
القابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون
في بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورا متشابهة

المماحكة وربما كان بحسب صح

في الحكمة والتشبه بالباطل نـ

والآخر في الموضوع من جهة ما فقط الى ان قد ينظر فيه في الجملة الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي لكن لا على الاطلاق صح

واما المهندس

واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان مناظره كذا او للخطوط الخارجة
اليه توجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة
الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد وفي الاكثر يختلفان
ونقول من راس ان العلوم المشتركة اما ان تشترك في المبادي واما ان
تشترك في الموضوعات واما في المسائل والمشتركة في المبادي فربما يعني
بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي تعم
علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية وتلك الشركة اما ان تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد
في المبدا الذي ذكرناه واما ان يكون المبدا للواحد منها اولا وللثاني بعد
مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في المبدا
لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدا اولا
وقبله للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدا
في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون الموضوع مختلفي الموضوع بالعموم
والخصوص فيبين شيء في علم اعلى ويوخذ مبدا للعلم الاعلى وهذا يكون مبدا
بالقياس الينا واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص
بل هما مثل الحساب والهندسة فبعض مسائل احدهما مبادي لمسائل الآخر
فان كثيرا من المبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية
وقد بين عليها قبل في المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين
العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهي ان يكون

وبعده لر

العلمان ر

في علم اسفل وهذا الكلي مبدا احتجنا اليه في
شيء في علم اسفل ويوخذ مبدا صح

المط فيها جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان تكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذن الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات وساير ما شابه ذلك واما ان يكون الكل واحد من موضوعي العلمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا للهندسة وباعتبار موضوعا للافلاك كما ان جسم السماء والعالم موضوعا العلم الهيئة وللعلم الطبيعي واذ قد تكلمنا في شاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب ان نتكلم في نقل البرهان من علم الى علم **فصل**

في نقل البرهان من علم الى علم وتناول الجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد نقل البرهان يقال على وجهين فيقال احدهما على ان يكون شيء ماخوذا في علم ويكون برهانه في علم آخر فيسلم في هذا العلم ويتقبل برهانه لذلك العلم اي يحال به على العلم ويقال على وجه آخر وهو ان يكون شيء ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه برهان حده الاوسط من علم آخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود وصلته للوقوع في العلمين كما يبرهن على رؤية الاشياء بخطوط البصر في علم المناظر بمقدمات هندسية على جهة ان يحدث معها تلك الزاوية مختفية لكان البرهان عليها وكذلك وكذلك البراهين التي

يقوم

زاوية
هندسية

تقوم على الاعداد التي في علم التاليف وان كان الداعي الى هذا الاشتغال في نفس الامر بل ضرورية علي استثنيه بعد ونحن نعني ههنا بنقل البرهان عنه ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الآخر وبالجملة يجب ان يشتركا في الموضوع حتى يشركا في آثاره اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر فيجوز ان ينقل البرهان من العام الى الخاص فيكون العام يعطي العلة للخاص على ما سنوضحه بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الأخر فيمكن ان يتفقا في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات وللاكبر عارضا لذلك الجنس او ذلك المقوم وهو الماخذ الاول من ماخذ البرهانيات او كان الاوسط عارضا ذاتيا او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو الماخذ الثاني من البرهانيات ليس غيرهما على او نحوه وكان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الآخر او في كليهما غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا يخرج عن احد هذين غير برهاني في الآخر او في كليهما غير برهاني اذ هما لا يخرج عن احد هذين وقد اشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد الماخذين علمان مختلفان متباينا الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا ليس للمهندس ان يبين هل الاضداد لها علم واحد او لا فان الاضداد

ثلاثة صنوف والاكبر عارضا ذاتيا او ثانيا

ليس من جملة علمه ولا من العوارض الذاتية له او لجنسه وان كان الامر
على خلاف هذا فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم
تحته كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في التأليف
شو ل ويجب ان لا ينتقل بين علمين متباينين في الموضوعات والاعراض
وان لا يكون شيء من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض
موضع م التي للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبح او استعمالها في الشكل والخط
والمقابلة اذا روعيت بين المستقيم والمستدير فان امثال هذه
وان كانت توخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة فليس يعرض لها
بما هي بل هي عوارض غريبة خارجية قد يعرض لاشياء غير الجنس الذي
يحيط بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب
ان يكون مقدمات البرهان كلية حتى يكون اليقينية لا تتغير تغير الامور الشخصية
فوجب ان يكون نتائجها كذلك كلية ودائمة وجب ان لا يكون برهان
على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على الامر
بهذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ايضا بها يعلم
الا العلم الذي بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي
يعم الشخص وغيره ثم عرض والحق ان دخل هذا الشخص تحت ذلك
الحكم دخول لا يقيني لنفس ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي دوامه لتحقق
احدهما بعينه يقتضي دوام النسبة مع الآخر فان النسبة منهما مفارقة وقتا ما فالعلم
اذن بالجزئي اعني بالشخص علم بالعرض ولذلك اذا زال عن الحس

وقع

ان م وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان فانه اذا
فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد
برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما
فاسدة فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائما لكان
دائما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير
كلية فان الكلي يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية
وانما يبقى الكلي محمولا ابدا وقتا ما ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان
كليتين ودائمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا
بل قياسات ووقتية بعد ان كل حد فاما ان يكون مبدا
برهان م برهان او تمام برهان او نتيجة او يكون برهانا متغيرا مشكلا وتكون الافراد
التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم
الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اشياء خارجا عن نوعه
او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج من نوعه فيجوز ان يكون
بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو ذلك الشخص بل بما
له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور
غير ذاتية من خواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركا له في نوعه بالقوة
بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء
التي تحت النوع الواحد متفق كلها في الذاتيات لانه ان لم
يقل كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ومنه

[illegible]

عرضيات غير محدودة . واما القول الذي من الذاتيات الذي
يعرفه لا من اشخاص النوع بل من ساير الانواع فليس له لانه هذا الشخص
بل لان لطبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان و
لقايل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان تكون كلية
لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك
اذا كانت المطالب جزئية والبرهان الجزئي وان لم يكن في شرف البرهان
الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان
لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة
كلا في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلي يقال على وجهين
فيقال كلي بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء
كان على كله او بعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال كلي الحاصل
بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية
غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا الذي يختص بالحكم منها ان
لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق
فاذن الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزئية ولا
يدخل فيه الشخصية وقيل في التعليم الاول وان الاشياء الواجبة الوقوع
المتكررة بالعدد وقد مر من وتحد مثل كسوف القمر فيجري في ان يشك سالك
انه كيف وقع لها مع فسادها برهان وحد فالجواب ان الكسوف
القمر على الاطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فانها

وذلك

وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان والحد لتلك الطبيعة الرفيعة
ذاتية دايمة يقينية وكذلك الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق
ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا قمريا في وقت حاله
وصفته كذا يمنع ان يقع على كثيرين حتى يكون في وقت ما يملك الصفة
كسوفات كذلك شمسية او قمرية كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان
يقع على كثيرين حتى يكون كذا وعلى ما سلف منا لك شرحه فاذن انما صار الكسوف
الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه
شركة بل اتفق لفقدان امور اخرى من خارج ولاستحالتها كما اتفق
الشمس الا واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا وعرض للكسوف
ما عرض للشمس نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين
مشار اليه في وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول
ساير الفاسدات وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف
ما على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان وتكرر او جزئي الوجود — بل من جهة ما هو كسوف م
وجوده معه ولقايل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان
كلية لا يتبين الا ببيان ان الفاسد لا يتيقن فكيف صار القوم
يشترطون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يثبتونه الا لان مقدمات — يبنون
البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول
هو انه لما كان الحكم اذا كان اخذ مقولا على الموضوع وليس دايما
في كل واحد منها حتى لم يكن كليا يجب الكلي في البرهان اعرف .

الحكم للشك والامتناع اذ كان متغيرا في البعض من الاعداد والتغير لا
تيقن به اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا
على الموضوع وليس دائما في كل وقت فله فيعرض الشك والامتناع
اذا كان متغيرا في بعض الازمنة من الازمنة والمتغير لا تيقن به فكانه
يقول ان السبب الذي اوقع في الامور العامية حاجة الى ان تكون
مقدمات البراهين عليها كلية والمانع اليقين هو موجود في بعضها لحكم
على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي مورد
للتشديد على الثقة لا لان يكون نفس مقدمة بيان فصل في تحقيق
مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون
اختلاف التعليم في اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول انه يجب ان
لا نقتصر في اقامة البرهان على ان تكون المقدمات صادقة فقط
بل يجب على ان يكون مع ذلك اولية محتاجة غير ذوات اوساط والا
ان تكون مع ذلك مقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان تكون
مناسبة على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فكما ان يكون القياس الذي
اورده بروسن على تربيع الدائرة ماخوذا من مقدمات صادقة بينة
بنفسها مقولة على الكل الا ان كان ليس برهان هندسي لان مقدماته
غير مناسبة فانه كما علمت بالعرض والغرض في هذا التربيع ان دائرة
مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان تحلل
الى مثلثات مثلا ثم يمكن ان يوخذ لكل مثلث مربع مساو ولهذه كلها بالجملة

مربع

مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك
المربع جذر الدائرة فبين بروسن غرضه وذلك بان قال ان الدائرة
اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط تقع خارجا كثير الزوايا هو فيها واصغر من
كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساوية لكل شكل مستقيم
الخطوط تقع فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط تقع خارجا عنها فقد
وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط تقع خارجا عنها فقد وجد ايضا شكل
مستقيم الخطوط مساو للدائرة وقيل في التعليم الاول قول مجمل وهو
ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة الهندسة بل هو عام مشترك فيه
ويوجد لاشياء اخرى ويطابقها وليست تلك الاشياء مناسبة
للجنس المشترك في الموضوع او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون
هذا القياس لا على الشروط البرهانية ان السبب فيه هو انه اخذ
مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي
هي اعظم من شيء واحد بعينها كالاشكال التي في الدائرة واصغر
من شيء واحد بعينها كالاشكال المحيطة هي اشياء متساوية اي
كالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكورة قال وهذه المقدمة
غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار
البرهان غير مناسب وانظر ان هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ان
كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات
التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم مثل ان الكل اعظم من الجزء وان الكل

كثير الزوايا هو اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط م

اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير والعدد
واذا اريد ان يجعلا خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان
الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وايضا
قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار آخر واما ازيد او انقص
وفي الاعداد ان كل عدد اما مساو لعدد آخر واما ازيد واما انقص
ومن هذا الجنس ما يؤتى تارة في المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية وتارة في الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك
ويجمع مثل هذه على نحو ما اكره هذا المتناول [illegible] فليس انما يستعمل
في العلوم الجزئية من المبادي مبادي خاصة المحمولات لموضوعاتها
والعوارض باجناسها ايضا التي تشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص
بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضا ان يعمل بهذه المقدمة فيقال ان هذه
الاشكال او المقادير دون الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها — باعيانها و[illegible]
واكبر من اشكال باعيانها هي متساوية فيصح مبدأ الا انه فان لم يصر هذه
المقدمة مبدأ الا واحد من تلك المبادي الاول يصير مبدأ لكن الوجه
الذي عندي في هذا ان هذه المقدمة انما تنفع اذا اخذت هكذا
ان الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة داخلة فيها
واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل
هذه واصغر من كل تلك باعيانها وههنا شكل مستقيم الخطوط
لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك

الشكل

الشكل المستقيم الخطوط متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا
باعيانها ولم تتعرض لغير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان منها
اي [illegible] — متساويين الا ان يوضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن
في الاشكال لان كل شكل نفرضه اصغر من الدائرة فهناك شكل آخر
ايضا اكبر منه واصغر من الدائرة بل يحتاج ان يقع هذه الداخلة والخارجة
وهي [illegible] — اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون حينئذ تحصل من احدهما في البرهان
[illegible] — والآخر في المطلوب اما في الجبر فلانه يتكلم على امور بالقوة ويجعل منها المقدمات
وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من العوارض
الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه اعم من العوارض الذاتية
لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه يتبع الموجود وانما ينتقل من العلم
الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له لذاته من حيث
ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشياء تحت الموجود واذا كانت
تلك الاشياء من شانها ان تكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة
فانها له — للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما تؤخذ مجردة عن المواد
مشار اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل
في المنطق فهو شبيه بهذا بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس
مشار اليه بالفعل انما يشار اليه على انه موجود بالقوة بين امور بالقوة
مجهولة والبيان الذي يبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون الا هندسيا
بل اما جدليا واما سوفسطائيا او من العوارض الغريبة وانا اظن انه تهذيبا

[illegible]

التبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجا
وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية
او المحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا او يكون انما قام
البرهان على الشيء من جهة ما هو مثلا الوارد ان تبين ان مثلث زواياه ان هو
المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان ياخذ الحد الاوسط من الامور
الذاتية للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي المثلث من
عوارضه الذاتية فان جاء اخذ حدا اوسط من جنس آخر فيجب ان يكون
من جنس اعم وينقل الى علم تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر
والحساب والموسيقى ويكون التبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع
بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون تحت العلم الاسفل يعطي برهان ان والعلم
الاعلى يعطي برهان لم وذلك لان المقدمات يكون في العلم الاسفل
ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات غير معلومة
العلل ومعلوم ان نتائجها لا يكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين
بمقدماتها وانما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذ كان الاوسط
انما هو بالذات في العلم الاعلى فهناك تظفر بالعلل والاسباب
الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى العلم الاسفل
فقد ادخل في العلم الاسفل فيها الان وهذا غير تحديد لانه على هذا
التاويل يجب ان يحصل المسئلة فيها او مقدمة بعينها فيكون العلم الاسفل
مشاركا للعلم الاعلى في المسائل ويكون لا محالة مشاكلا في الامور

ليس منه ولذلك ... الى المراد ... ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسئلة التي بعينها يعطي العلم الاسفل ان

الذاتية

الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون مشاركا في الوسط فيكون مناسبا الا ان
يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في الآخر ولا يتغير فان الاول انما
يعطي الان وذلك يعطي اللم بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم
على الوجه الذي قلناه او على وجه بيناه حيث تكلمنا في علم الموسيقى
والمناظر لا على الوجه الذي قيل وبالحقيقة فان الوجه الذي قيل في الموسيقى
والمناظر فهو خفيف تدعو اليه الظن وتصور الانسان عن العدد او ما يحتاج اليه التخيل
ووقته في نفسه فضلا عن غيره فمن ينظر في ما يحتاج الى العدد ولولا عدد نسخه
ذلك لكان يجري ان يبرهن على احوال الخطوط التي توخذ في المناظر
واحوال الاعداد التي توخذ في الموسيقى لا في علمي المناظر والموسيقى
بل في علمي الهندسة والحساب ولعد نتائجها لاصحاب المناظر والموسيقى
ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات
التي تحتاج اليها في المناظر والموسيقى حاجة ما اذ كان وذلك كثيرا جدا
لم يكن اعداده او ما اعداده او استوفي بل عد ما هو من ذلك ما يفتقر اليه الاكمل
حسن الفروع او يفتقر اليه الاصول المشهورة بها دون اصول لم يشعر بها
بعد فلما وقع الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات اذ لم
يكمل عن ان يفرد عن العلمين ويلحق بالعلم الذي هو منه ولنرجع الى
ذكر اختلاف صورة العلمين في اللم والان فنقول انه العلمان المختلفان
في العلو والدنو ففي الاكثر انما يتم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى
للاسفل بان يعطي الاعلى الاسفل مقدمات يوخذ سبا وي البرهان

ومن هذا القبيل ايضا ان يكون في احدهما برهان حده الاوسط علة ما وفي الثاني برهان آخر حده الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة تلك العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسائل مرددة في العلمين والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المباشرة في التمييز مثاله ان العلم الطبيعي والحكمة الاولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الاولى وثباتها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض او تغير والفلسفة الاولى يعطي العلة الفاعلية المفارقة التي هي الخير المحض والفعل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الموجود المحض فالبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي مع انه اعطى برهانا ما فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل اعطى ان ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان اللمي الدائم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق ووقوع الماء في غورها منها حتى ينكشف اديمها في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال الى الغور والارض يابسة لا ينشكل بذاتها بل يحفظ الاشكال الاتفاقية واذا الغور لا جزائها كون وفساد وبقي مكان الفاسد غورا وهوة ولم يجتمع لاجله الباقي على الشكل الكري وبقي مكان الكاين ربوة وتلك

الحال

الحال عند اتفاق ساير الاسباب التي توجب ثقل جزء منها عن ضعيف واما الماء والهواء وغير ذلك فكل مجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره ان يكون مقتضى طبيعة البسيط واما في الحكمة الاولى فيكون العلة لهذه الاشياء من جهة الغاية وهو ان تستقر الكاينات على مواضعها الطبيعية وللحاجة البراهين على ما قلناه فهذا هو على الاكثر من حال معونة الاعلى في اللم واما في الان فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل لوجب ان لا يكون تلك المبادي متوقفة في الصحة على صحة مبادي انما يبين في العلم الاعلى او يكون مبينا بمبادي من العلم الاعلى لكن انما يتبين بها ما نيار من العلم الاعلى مسايل ليست مبادي لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل لكان بعض مسايل علم واحد يكون مبادي بالقياس الى بعض المسايل منه لو سابقة مسايل منه هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون مسايل علم بمبادي من علم آخر ثم يصير تلك المسايل مبادي لمسايل اخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور فيكون هذا حال مسايل يتبين في علم اسفل بمبادي من علم اعلى ثم يتبين بها مسايل من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادي المأخوذة من العلم الاسفل لا يتبين من مبادي الاعلى بوجه فذلك مثل ان يتبين المبادي البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادي مسايل من العلم الجزئي هي مبادي المسايل من العلم الاعلى صارت بوجه ما العلم الجزئي مبدا لما لمسايل من العلم الاعلى لكن المبنى على الحس والتجربة

لا يعطى اللم في علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن ان يعطى اللم من هذه في
العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها واعلم ان الامور الجزئية
الحسية والتجربية هي اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كما ان
الامور العامة العقلية اولى بان يكون المبادي المقتبسة منها مبادي العلوم
الكلية فان ما كان اشد عموما فهو اولى بان يكون مبدا للعلم الذي هو اشد
عموما واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض فكثيرا
ما يكون احد العلمين معطيا في مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر
يعطى فيه برهان اللم مثل ان العلم الرياضي يعطي في كرية الماء برهان ان
بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم وايضا كذلك القول في كرية الارض
ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي برهان
الان والطبيعي يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد
هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الان والاخر يعطي ال
لم مثل العدد والهندسة في سبيل المقالة العاشرة ولا يتفق في العلوم
الجزئية ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نحقق بعد
عن العلة في ذلك فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف تكون
حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى فكيف تكون حتى تكون معطية
للبرهان التام واما ههنا فنقول على الجملة ان الاسباب اربعة مبدا
حركة اي الفاعل وما في حكمه والموضوع وما في حكمه والصورة وما يجري
مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه يسوق الاكوان

واما

واما يجري مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها للشي الواحد بالذات
وربما كان الشي ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول
المفارقة وربما كان للشي جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشي مادة
وحركة فان الفاعل الذي يقال له انه فاعل فبنحو اخر يقال ويكون نسبته اليه
نسبة داخلة في صورته وكذلك غايته فكلما هو مجرد عن المادة فانما يمكن
ان يعطى من الاسباب ما هو صورته فقط فيشبه العلوم المحققة بتلك علوما اشراقية
فمن العلوم الاشراقية ما اشراقيته بالذات كالعلوم الناظرة في الموجودات
التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي اشراقية بالحد كالعلوم
الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن
مفارقة الحدود لها وذلك لان موضوعاتها امور غير متعينة بالنوع
فان المثلث كما يكون في خشبة كذلك يكون في ذهب وليس يقتضي طبيعتها
موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شي من الموضوعات التي توجد فيه
داخلة في حدودها لهذا السبب واما الامور الطبيعية فان لكل واحد منها
مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن ان توجد تلك الصورة منها مفارقة
لها ولا في مادة اخرى فطبايع تلك الصورة محققة بتلك المادة فلذلك
يدخل المواد في حدودها والامور الطبيعية هي التي يجتمع فيها بالذات
هذه العلل كلها ثم من العلوم ان ما كانت الحدود الوسطى في براهينه
ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجب ان يشترك في البرهان عليه علمان
اذا اريد بالبرهان برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يمنع

اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة مثل
السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى
فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات و
اما العلة القصوى لها فمن وجه بالعرض ومن وجه بالذات واما ان يكون
كل تلك الاسباب داخلة في موضوع الصناعة اي اما كائنة انواعا لها او كائنة
من عوارضها الذاتية مثل السبب الفاعلي والتمامي والمادي والصوري
لموجودات طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان [illegible]
اسباب جنس او اسباب نوع او جنس اخص من الكائنات
الطبيعية او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها ايضا
كلها طبيعية وشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سببه الفاعل
الظاهر اما انسان او نطفة او قوة في نطفة وصورته فيها وهذه الثلثة
اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم
الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي
اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه
الصوري النفس وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي كمال
له وسببه الكمالي الغائي الذي لاجله وجوده الكل جوهر يمكن حصوله
مبادي كائنة فاسدة حصولا مستحفظا من نفس الانسان حتى يكون من شانه
ان يبقى بنفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي
لا يمكن ان يوجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل والصورة والغاية

في الامور

في الامور الطبيعية واحدة بالنوع وان يكون الغاية التي هي غير الصورة في الطبيعيات
مقصودة ظ — خارجة عن فعل الطبيعة وعن جنسه مبدا اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل
الانسانية اما صورته انسانيته وهي غاية الفاعل الطبيعي واما الكمال الآخر
كالقطع الذي هو الغاية المقصودة في تعريض الاضراس للقطع فهي مقصودة عند
مبدا اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له
فكان الغاية في الطبيعيات غايتان غاية هي صورة تؤدي نهاية حركة وتمام
تحرك الطبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة وليست الصورة بالمقصودة
لفعل ر — قصدا اوليا في حركة التكوين وهي مثل القطع وهي غاية لفعل اعلى من الطبيعة و
نقول بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا خارجين من جنس الصناعة
الطبيعية والفاعل والغاية ربما كانا خارجين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول
صناعة ظ ر — اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجا من موضوع صناعة وواقعا
في صناعة اخرى امكن ان يكون علم المستبرهن بانه من علمين واما اذا كانت
الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء
برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين اللمية الا
من مبادي خاصة ولهذا السبب نغلط فنظن في كثير من الاشياء انا
علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة في قياساتها صادقة
ولا يكون علمناه العلم الحقيقي اذا لم تكن مناسبة **فصل** ١٠ كانه تذنيب لما سلف من
الفصول من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها
والا فالمبين به المبدا هو المبدا او العلم به احق من العلم بما قيل انه مبدا

له فبعض مبادي العلوم بيّنة بنفسها وبعضها محتاج الى بيان وكلاهما من المستحيل ان
يبيّنا في العلوم التي هي مبادئها اولا اما البيّنات بانفسها فلا يمكن بيانها
في ذلك العلم ولا في علم آخر واما ما ليس بيّنا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم
آخر واما ما ليس بيّنا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم آخر وخصوصا في علم اعلى او مبادي
العلم الاعم الذي سائر العلوم تحته جلّها بيّنة بنفسها وبعضها مأخوذ من علوم
الجزئية تحته على ما قلناه وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد يجب ان
يصدّق به وان يتصوّر جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحدّ مثل الجسم
الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم بل اشتغل بان يوضع حدّه فقط وما كان
خفي الوجود والحدّ معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده
ايضا ووضع وجوده هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة
لانه مقدمة مشكوك فيها مبني عليها الصناعة وان كانت ظاهرة
الامرين جميعا كان ربما تكلف وضع الامرين فضلا وربما وضع الحدّ وحده فقط
في الشيء الذي هو خفي الوجود والحدّ جميعا او قد يفهم من ذلك ان الشيء
موجود وان الحدّ ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة
علوم الهندسة ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات الذاتية
من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي المطلوبة كما قلنا مرارا
فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على
سبيل البيان قبل البرهان عليها وانما يوضع في فاتحة الصناعة حدودها
ان كانت خفية الحدّ واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة

يشتغل بر

كقولهم

والزايد

والزائدة والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك
بل انما يوضع حدّه مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمشترك والمنطق
والزوج والفرد والمربع والمكعب والمسدس في الحساب فهذه الاقسام انما
يوضع فيه الحدود فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق
البيّنة وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم بها شيء آخر اما تصديقا حقيقيا
او تصديقا وضعيا فلا بد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون
موضوعة الآنية في نفسها وموضوعة ماهية الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغني
لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعم من الصناعة وخصّصت
بالصناعة على نحو ما قيل فاذن الموضوعات ان احتاج الى التثبيت على وجودها
وضعت وضعا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية و
اما العوارض الذاتية فيحدها فقط ان احتيج اليه فلا يوضع موجودة الا
عند الفراغ عن اقامة البرهان في مسئلة مسئلة ليتبين منه انها موجودة
لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة
وليست مصادرات فان وضعها من التكلف مثل ان النقيضين
لا يجتمعان وما اشبه ذلك فان نازع فيها منازع فلا يشتغل بذلك اصلا
موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول
الخارج دون القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح
شيء من ذلك او تبكيت مخالف فيه من السوفسطائية فان ذلك
كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرفت فيما سلف وتعرف فيما

اصح

السوفسطائية بر

يستانف واما المبادی التی قد یشک فیها فلا بد من ان یوضع وجودها ویفهم
مهیته اجزائها ان لم یکن فیه تصور الاجزاء واحده فلیس اصلا موضوعا ولا
مصادرة لانه لیس فیه حکم بل انما یوضع لتفهیم اسم فقط اللهم الا ان یسمی
انسان کل ما یسمع فی فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة
اشیاء یصدق بها وهی فی نفسها صادقة یجمع من التصدیق بها ولو بالوضع
مع مقدمات اخری نتیجة والحد ولیست کذلک ولما قیل فی التعلیم الاول
هذا النظر لعله یسبق الی بعض السامعین انه ربما کان من المقدمات المستعملة
مبدء العلم کله اولمسئلة منه ما هو کاذب ثم یطلب منها نتیجة فکان
سال سائلا وقال قد نری فی العلوم اصولا موضوعة ومقدمات کاذبة
تندرج منها الی المسائل مثل ما ان المهندس یقول خط ا ب لا عرض له
وهو مستقیم ولا یکون کذلک ومثلث ا ب ج مستقیم الخطوط متساوی
الاضلاع ولا یکون فی الحقیقة کذلک بل یکون کاذبا فیما یقول ویروم مع ذلک
انتاج نتیجة صادقة وانما یکون کاذبا لان ذلک الخط لا یکون عدیم العرض
ولا مستقیما فی الحقیقة ولا ذلک المثلث یکون متساوی الاضلاع فی الحقیقة
فاجیب وقیل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشکل لیس مخطوطا لافتقار
البرهان الیه فالبرهان هو علی خط بالحقیقة مستقیم وعدیم العرض وکذلک علی
مثلث بالحقیقة متساوی الاضلاع المستقیمة بل انما خط ذلک وشکل
هذا اعانة للذهن بسبب التخییل والبرهان هو علی المعقول دون المحسوس والمتخیل
ولو لم یصعب تصور البرهان المجرد عن التخییل لما احتیج الی تشکیل الشکل البتة

مقدمات

فقد بان ان الاصول الموضوعة یصدق بها وعلی التصدیق بها النتیجة والمطلوب ولا
لان ذلک فان کل اصل موضوع فهو محصور کلی او جزئی ولیس شئ من المحصور
کلی ولا جزئی فلیس شئ من الاصول الموضوعة بحد وعلی انه لا حاجة الی
البیان بعد ما قیل ولان قوما ظنوا ان موضوعات العلوم هی صور مفارقة
لکل نوع منها مثال یشبهه وذلک المثال قائم بذاته عقلی مجرد
لا فی مادة فالحری ان یقع الشک وحقه فی جملة ما یتعلق بالبرهان ویجب
ان نتذکر اولا السبب الذی حمل اولئک علی هذا الظن فنقول انما
وقع اولئک القوم فی هذا الظن من جهة ان هذه الشمس بل من جهة ما
انها شمس مجردة من سایر العوارض اللاحقة لها والشخصیة العارضة لها
وکذلک للحد لیس لها من جهة ما انها ~~شمس مجردة من سایر العوارض~~
هی هذه الشمس فاذا کان کذلک کان البرهان علی صورة معقولة مجردة
عن المادة لئلا یکون محسوسة ولا قابلة للفساد وکذلک للحد فبعضهم
وضع ذلک للعددیات فقط وبعضهم للعددیات والصور الهندسیة
وبالجملة للصور التعالیمیة عن الطبیعة وترقی الی الطبیعة وکان یاخذ کلا
من الاثنین شیئا آخر وهو ان هذه مستغنیة عن المادة فی الحد وکذلک
فی الوجود وقالوا واما ما یصنعه الریاضی من خط وشکل محسوس فهو کاذب
فیه ولا خط والشکل الحقیقی عقلی وعلیه البرهان وقوم القوا الهندسیات
جعلوا العددیات مبدء الهندسیات واما افلاطن فجعل الصور المعقولة
المفارقة موجودة لکل معقول حتی للطبیعیات فسماها اذ کانت مجردة

فاستدل سوء فعالیات ان هذه العلوم کلها الا منطق
موجودات مع المعدومات للفائدة فی النظر فیها ثم
الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغییر واما
دائمة الوجود غیر متغیرة والبعض اما محسوسة والمعقول
والمحسوسات فلا طائل علیها ولا حد لها والمحسوسات
لیست لامر برهانا علیها ولا محدود من جهة ما هی
محسوسة ومتغیرة بل من جهة طبیعة عقلیة او فی الذهن
لیس یتعلق علی الشئ من جهة هو

و العددیات هم

مثلا واذا اقترنت بالمادة صور طبيعية وجميع هذا تبطل فان الصور الطبيعية

لا تكون هي هي اذا جردت عن المادة والصور لا تقوم بلا مادة وان — التعليمية م

كانت تتحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء والقياسات — تجدد ر

الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى دون المنطق وعلوم — الحكم ر

اخرى بل بحسب المنطق بوجه من الوجوه ان يتبين ان هذه وان

فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين

التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات

واولا لامور عقلية كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات

فان كل حكم يصح على هذه الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح

في العنب على الاطلاق يصح على هذا العنب واذا صح ان كل انسان

حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما لا بد من ان يكون

فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية ويمكن

ان يجعل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حدا اوسط موجبا على الكثرة

بالاسم والحد فما حكم عليه حكم على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يمكن — ولا الصور فانها ان كانت موجودة فلا يمكن ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة م

ان يكون حدا اوسطي في اثبات شيء على الكثرة من الجزئيات الشخصية

وذلك لان المثل وان ازلنا انها تعطي الكثرة اسمها فلا يمكنا ان

نقول انها تعطيها حدها لانه ليس شيئا من الجزئيات بصورة

عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان

يكون طبيعة الانسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الانسان المثالي

هذا

وهذا حيوان ناطق مائت وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم — الانسان م

ولا مائت فكيف يقال لشيء من هذه انها تلك كما يقال انها حيوان

فان الصورة المثلية لا تعطي اسمها وحدودها معا للكثرة والجزئيات

فلا يصلح ان تجعل حدودا اوسطي في برهان على الجزئيات وان كان ذلك

البرهان برهانا بالعرض كذلك لا يجوز ان يكون حدودا كبرى وتمام انها ليست

حدودا صغرى فلان الصغرى اما ان تكون اعيان الموجودات وليست — الحدود م

اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امورا يحكم عليها بوجه ما على — الحكم م

اعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية

ولا هي ايضا امور يحكم عليها بوجه ما على اعيان تلك الموجودات لانها لا تصلح ان تكون — حكم م

حدودا وسطى وقد بينا ان لا تكون حدودا وسطى ولا هي ايضا الموضوعات — انها م

الاولية لهذه العلوم حتى تكون انما تطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا

ايضا انما نطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضا انما نطلب اعراضها

الذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل

على احد الحكمين فليست الصور والمثل المفارقة اذن داخلة في موضوعات

البراهين ولا في مباديها بوجه فيتلوه المقالة الثالثة من الفن الخامس في اختلاف — الاول في سبب اختلاف العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل المكتسبة وكيف يقع في العلوم م

العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة من

الغلط غير بعيدة منه وبيان اختلاف ما ذكر في التعليم الثالث في العلوم — دوام م

على برهان لم وان ومشاركة ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم الشيئين م

وفي علمي الرابع في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط
كيف يقع في الاشكال الخامس في ذكر كيفية اشتباع النفس للطبع في الغلط
وكيف يكتسب في المعقولات وذكر المفردات وفي التركيب الاول
منها كيف ينتهي اليه تحليل القياسات السادس في حكاية ما قيل
في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات واوساط الموجب والسالب
في ان البرهان الكلي الموجب والمستقيم كل افضل من مقابله السابع في
معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات
التاسع في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفي تفسير الذهن والفهم
والحدس والذكاء والصناعة والحكمة **فصل** في المبادي الاول من الفن فصل
الخامس وهي في البرهان الاول في المبادي والمسائل المناسبة و
غير المناسبة وكيف يقع في العلوم المبادي الواجب قبولها خصوصا
المبدأ الاول الذي منه يتشعب كلها اعني قولنا ان كل شيء اما
ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه السالبة ليس يوضع
في العلوم وضعا بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمشككين بل انما يوضع
فيها على ما قيل في التعليم الاول على وجوه ثلثة وجه يجب ان يعتبر في تحمل
التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة ثم ذلك بان تعتقد ان
الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز ان تصدق سالبة او كانت
سالبة فلا يجوز ان تكون موجبة لتكون النتيجة بهذه الحال فهذا

الاعتقاد يعتقد دائما وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجب فليس
بسالب واذ هو سالب فليس بموجب البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان
وان كل شيء يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما يكون هذا بالقوة
في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير
عكس فانك اذا كنت قلت في الاكبر مثلا وكل ب ا ن حيوان فانك تضمنت ليس ج
وليس بحيوان وانتجت ان الكاتب حيوان واضمرت وليس بحيوان ليس ج
وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا لمقابله واما من جهة المحمول فليس
يشترط هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان وليس محمولا
على ما ليس بانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا
على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات
يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها
عن بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يقع في الخلف انه ان كان قولنا
ان ا ب صادق فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا او قوته قوة ليس صادقا قولنا ليس ا ب ج
الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك لان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب
او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه ليس يدخل
بالقوة فيه هذا المبدأ وعلى انه جزء في التحليل مقدمته كما في الاول ولا التحليل
قياس كلي في الثاني بل ان يخص اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولنا
كل مقدار اما مباين واما مشارك فيأخذ بدل الشيء شيئا خاصا
بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا خاصا بالصناعة وهو مشارك

وبدل سالب سالبا ما خاصها بالصناعة وهو المباين لانك لا يحتاج
ان ماخذ هذا المبدا الحيث منفع نفعا يشترك في كل علم بل بحث ينفع في
ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامية اكثر ما يجب
قبولها تشترك العلوم فيها الا في انها ما فيه البيان اي الموضوعات واوله
البيان واياه ميزو هي المسايل بل على انها من الذي منه البيان والجدل
يستعملها من جهة ان كل اولي مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك كل علم في الذي
كما يشارك في المبادي الواجبة قبولها وكما يشارك في الموضوعات
فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس محدود وجه النظر في شي من الوجوه وكل
علم فانه محدود النظر في الموضوعات الوجوه الثلثة من الموضوعات
والمبادي والمسايل واما بيان ان الجدل ليس محدود النظر في فلك
الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد بحيث عن احواله بل الجميع عنده سوا
والبرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس محدود النظر في المسايل فذلك
من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسايل الذهنية بالموضوع الذي يبحث
عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة ايضا مثل ان النفس ينظر هل للخط
المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا بل هو حسن المستدير او
ليس وهل نضا والمستدير او ليس والثاني لانه قد يتفق ان يعتبر النقيضين
والنقيضين معا يعتبا يتسق في وقتين من المشهورات كل واحد فيها
جدلي على ما سنعرفه حيث نتكلم في الجدل فتارة يقتبس منها ان النفس لا
تموت وتارة يقتبس منها ان النفس تموت واما بيان انه ليس

من المشهورات التي هي صحيح الوضع

ايضا محدود النظر في المبادي فذلك من وجهين احدهما انه لا ياتي
بالمبادي الذهنية بالشي بل كيف اتفق والثاني انه يوخذ المبادي الاولية
والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة وسلمها من المخاطب وما يحتمل
كل واحد من المتقابلين مبدا القياسه ذلك في وقت على حالات
واما البرهان فانه محدود الموضوع محدود المسئلة والتي حيثيته ونحيره
محدود محدود المبادي التي منها تتبين ويكاد ان يكون الحق هو انه
ليس في العلوم مسئلة غير نظر في النقيض وذلك ان السوال
النافع عنها بالحقيقة هو ان يكاد في تسليم النظر في معا عند السايل كل
كان جاز واستمر في عقد قياسه والقايس المبرهن اذا سلم
الواحد المعين النافع له في عقد قياسه انتفع به واذا سلم نقابله سكت
ولا يمكنه الاستمرار فلا يكون للسوال وح فايدة اذا كان انما ينتفع بالواحد
فيجب ان ياخذه اخذا من غير مسئلة ولكن قد يقال مسئلة علمية
على وجهين احدهما ما يقع في التعليم والتعلم به هو احد طرفي النقيض
المعلوم انه الحق وانه لا يتعدا ه المجيب او المخاطب او يحاول
للتقرير والتقدير لا على سبيل المسايل الجدلية والثانية في المخاطبات
الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم اي طرفي النقيض
كيف على ما ستعلمه والمسئلة الامتحانية فانها من وجه علمية ومن وجه
ليست علمية فانها علمية من جهة ان مباديها مناسبة وليست علمية
من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات علم فلذلك اذا حققت

مسلم

وبهذا في وقت

لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة محدودة وليس كل
سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة
الهندسية مثلا انما هي من تقدمته صحت وثبتت بالطرق الهندسية
ويرد وان بيان بها غيرها يكون عن مبدإ خاص بالهندسة واما عن مبدإ عام
للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يبرع بها المطالب الهندسية ولا يتبين
هو في الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان تكون منظرية خاصة
تتبين فيها او تكون هندسية وهو مبدأ العلم المناظر فان مبادية من الهندسة
فيكون مسائل هندسية هي مبادي مناظرية ومن وجه مسائل هندسية واما
انه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي ايضا مسائل هندسية
فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في
نفسها مسائل وهي هندسية لانها ثابتة في الهندسة فيكون المسائل الثابتة
في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى
انها هي من الهندسية وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول على وجه آخر
وهو ان يكون المسئلة من وجه هندسية على انها مبدأ مثلا للمناظر فهي من
المناظر وليست مناظرية بل هندسية وتكون المسئلة من وجه آخر
هندسية اذا كانت هندسية صرفة وغير مضافة الى علم آخر وهذا التأويل
ليس بجيد ولا بين الامرين تباين يفترقان به بل انما يعني بالمسئلة ههنا
لا المطلوب بل المسئلة التي توجد مقدمة فمن ذلك مبدأ لا يتم بيانه في
ذلك العلم ومن ذلك ما من شأنه ان يتبين في ذلك ويبين بغيره

وهي هندسية لانها ثابتة في الهندسة فيكون المسائل الثابتة في الهندسة

ايضا

ايضا فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل ثابتة في الهندسة والمطالب مسائل
هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كونها مسائل هندسية بمعنى
واحد وان كان من حيث هما نافع في مطالب اجزاء من الهندسة
لا يختلفان واذا حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون المبدأ
العلم الذي هو مبدأ فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم كيف مبادئ
والمسائل متميزة عن المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين
مبادية من جهة ما هو صاحب علمه فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا
يمكنه اثبات مبادية والمناظر من جهة ما هو مناظر كذلك وان تكلف
المناظر ذلك في مبادية فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين
مبادية وان تكلف المهندس ذلك في مبادية فقد صار فيلسوفا
او من جهة ما هو فيلسوف ما يتبين مبادية ومبادي جميع العلوم يبين
في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مبادئ
كذلك لا كلام له مع من يناقض مبادية ولا كلام له مع من يبني
على مبادية ولا يلزمه ايضا ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان
كان مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان
يعرف عن ماذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عن ماذا يسئل فاذا
كان السائل انما يخاطب المهندس في انه هندسية مبنية على مبادي الهندسة
فهو يصيب الا فليس يصيب ولا ايضا مطلوبه يكشف في الهندسة الا بالذات
بل هي بالعرض وكذلك المجيب المهندس فانه لا كلام له مع من ليس مهندسا

مجرى كل

فان كلها فضل ويجري مجراه ردي المأخذ ثم ان المسئلة التي ليست علمية
اي ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما ان تكون باطلة خارجة
عن ذلك العلم والآخر ان تكون بوجه داخلة فيه مثلا لو ان انسانا سأل
في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سأل مسئلة في حق الفلسفة
الاولى او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين
مربع فقد سأل مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والاربعة
متفقان فقد سأل مسئلة تأليفية فاي هؤلاء سأل في الهندسة كانت مسئلة
غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان جهله غير هندسي على الاطلاق
وفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد في موضعه وكل خطأ جهل
ليس كل جهل خطأ ولو ان انسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان
وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين فيما ولان مساويتين متقيان او ظن
في نفسه انهما يلتقيان لم تكن هذه المسئلة تقريرا هندسيا ولا هذا الظن ظنا
هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي
يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء
كقولنا ان النقطة لا وزن لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب
المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي من شأنه ان يتحرك انه ليس
يتحرك في المسئلة الغير الهندسية والظن غير الهندسي على الوجه الاول
هي التي لا تكون في قوة عدد ما ان تكون هندسية او يصير جهل ما هندسية
مثل قولنا ان طرفي الذي بالكل والاربعة متفقان او غير متفقين فانها

كان

كان خطأ فان هذه الحدود لا يمكن ان يرد الى مسئلة هندسية او ظن
هندسي وان ازيل حالها الذي هو الايجاب الى السلب فليس يوجد
هذه المقدمة ان تصير هندسية واما على الوجه الثاني فهي ان لا تكون هندسية
بسبب ان نسبتها الى الهندسية نسبة ردية وان كانت هندسية
من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية وان كانت ليس بالفعل
الا ترى ان تلك الحدود اذا حفظت وازيل ما عرض لها صارت المقدمة
حق هندسية فهذه المسئلة النسبة الايجابية فيها الى النسبة السلبية
فقيل مثلا ان الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان بالقوة الهندسية
وبالفعل مضادة للهندسة ولما كانت الاضداد اذا تمايزت الى نوع
واحد وجنس واحد فلا بأس ان يقع من هذه الجهة لكليهما جنس مسئلة
هندسية او ظن هندسي

فصل ٢ في اختلاف العلوم الرياضية

وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضي بعيد عن الغلط وغيره غير
بعيد منه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب ان الجهل مضادا
للعلم وهو الذي ليس انما يعدم معه العلم فقط بل ان يعتقد رأي
صورة مضادة للصورة العلمية كما يقع في الوجه الثاني من وجهي الا على ما
اللاهندسي قلما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع
لاسباب واظهرها امران احدهما القياس مفهوم حدود القياس
لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسبب
اذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال

التأليف وشكل القول اذا لم يكن شجا وشبه الشبح مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك فاما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليمات لان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ غرمية من الخيال لكما يفهم في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت خياله حقيقة ذلك المعنى فيحفظ ولا يدع الذهن تزيغ عنه في كون الحد الا وسط مضاعفا اي واحدا بينه وبين مرتين شيئين معلومين فينتج ضرورة واما في العلوم الاولى وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل تكون الفاظها في اكثر الامر شبكة والمعنى العقلي باطن غاير في النفس غير معاون بخيال يلايم لذلك المعنى يثبته ويحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال اللايح منه في الذهن مناسبا للمعنى والغرض معنى آخر فيزيغ الذهن عن الوضع الى الخيال والخيال فيما سوى التعليمات هو مرشد ولذلك ما صارت المسايل الرياضية تصعب بعلمها الا ان يشكل شكلا لا محوسا سعد منه بحروف ليكون ذلك معونة للخيال وتقويه اوكان لا يخاف من ذلك ما نتوقعه في العلوم الاولى واما العلوم الاولى فاذا لم تكن معونة فيها من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة تزايغ الذهن ويخص الجدل

في اكثر الامر في العقلى وفي اكثر التعليمات هو

الخاف ر

ان وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه يكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظ الغور في الجدل ولفظ الدايرة فان لفظ الدايرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي مشتبه ما لم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدايرة المشكلة والشعر الدايرة الاجزاء بعضه على بعض والبيان الدوري مفهوم لفظ الدايرة في جميعها قريب من مفهوم اللفظ من المتواطي فيشكل صدق قول القايل كل دايرة مشكل وربما ظن ان ليس كل دايرة مشكل فيكون مثل هذا اسببا للغلط عظيما الا ان يرسم ويميز ذلك ولما كان وقع اسم الدايرة او ما اشبه الدايرة على مثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد وجب ان يكون قولنا كل دايرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون ان يراد ان يكون مقدمة واحدة فوجب ان لا يناقض قول القايل ليس كان مشتريا وغير جدلي ان كل دايرة مشكل كان يحمل الدايرة بحسب المشهور لفظا قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه ان يتفق ان الدايرة الشعرية ليست بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها وهو مناقضة بالاعتبار الى غيرها وكم ليصير او لا مقدمة بنفسها لم يصح ان يصير مناقضة لغيرها ولا يكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدايرة فيها محصل اذ احصل معناه وحصل معنى هو قول القايل كل دايرة شكل لم تكن هذه مناقضة لها بل انما نظن انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بهما لا يكون في الحقيقة مقدمة اذ كان اما بان يصير المناقضة غير مقدمة للجهل الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الدايرة لا يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون اخذ في قولهم كل دايرة

قد يكون بحسب المشهورة مما يحسب الحقيقة وبالعكس

بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هو

وقوله

معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور هو

مناقضة هو

شكل على معنى كل ويسمى دايرة لا لكل ماله معنى الدايرة وكلا الامرين يشبهان ان يكون
هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة صحيحة في انها مقدمة متعاندة للمقدمة
صحيحة في انها مقدمة فما لم يتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضة ولا مناقضة
ولنرجع الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم ذوات
التعليمات فنقول ان العلوم الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل التعليميات ل
الاول ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني فلا يقع فيه
مغالطة بتاليف القياس الا بالندرة النادرة جدا واما الجدل فكثيرا ما
يستعمل فيه قياسات غير منتجة بالحجة سهوا والخطاء حالانه متصرف في الاشكال
وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا التاليف الكاين
الموجبين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل كمن يريد منهم مثلا ان
يبين ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة بان يقول النار سريعة
التولد والتربية وكثير الاضعاف في النسبة سريع التولد والتربية فينتج
ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة فان هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة و
ان كانت قد تعد منتجة في الظن وانما يمكن ان ينتج لها نتيجة في بعض المواضع
بسبب المادة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فحينئذ يمكن
ان ينعكس كبراها كلية فيرجع الى الشكل الاول هو الجدل والتعاليم يتخالفان
غاية التخالف في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم توخذ محمولات
مسايلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض
التي تعرض للاشياء لذواتها ومن جهة ما هي هي من حيث لها حدودها

وكلها

وكلها محدودة ومعلومة واكثرها منعكس فاذا كان مطلوب واراد بيانه طلب له
قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة
المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة فيصاب عن كثب فيكون سبيل التحليل
فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو عكس سهل سهل وبطريق
التركيب يتدرجون من مسئلة الى مسئلة من غير ان يخلو المقدمة ذات
وسط ويتجاوزوا عنها الا بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون
التزيد فيها تزيدا محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف في جميع هذا اما
اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط تكون امورا كثيرة
مشوشة فانها تكون امورا عرضية وذاتية ويكون من الوضعيات صادقة
وكاذبة بعد ان تكون مشهورة فتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها
وليس انما يصعب التحليل في المسايل الجدلية على الاطلاق بل في الصادقة منها
لانها قد ينتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او مشبهة منها ولو
ولكن لو كانت سهلة من وجه واحد وهو انها كانت تكون مقتصرة
على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه
وهو التركيب لان التركيب فيه ليس يكون على تاليف مستقيم مبتديا
من غير ذوات اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق ويأتي به
اوساطا اتفقت وربما عكس الترتيب في الجدل فجعل ما هو مبدا الجدل
مقدمة منتجة لتلك المقدمة يبان بها بعينها في مجادلة اخرى فيختفي به
التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقامات الجدلي التي ان سلمت يلزم فيها

فيكون سبيل التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل
التركيب الذي هو عكس التحليل فيه

وعقد القياس وان لم يستتم رجع من التركيب الى التحليل فتحليل التركيب
مواضع التحليل وهي مواضع المباحثة تما لا يسلم ويطلب له حد اوسط
مرة اخرى وهذا هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ما ثانيا ففي التزيد وهذا
الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني به تزيد البرهان التعليمي من جهة انه تزيد لا
بالتوسط على ما مثلنا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او ليقف
فيبتدي برهان على شي منقطع عن الاول كما او قليدس حاين اشتغل بزوايا
حول خط قايم على خط ومثلا ان يكون بين اولا ان العدد والفرد عدد
ذوكم محدود وبتوسط انه عدد ذوكم ثم بين ايضا للزوج كذلك فلا يكون
قد استمر بل عدل ومن اوجب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين
كرر الفرد في اوسط احدهما والزوج في الاخر ويمكن ان يفهم انه يعني بالتزيد
للجدلي فيكون كانه يقول لان التزيد في سائر الطريقة الجدلية ليس يكون
على الاستقامة فقط بل تارة يزيد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب
فتداخل في اوساط المقدمات سائر اخرى انواعا كثيرة من التداخل
مثل انه يجعل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحدين الاخرين مختلفين
فيقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذوكم وهو الاوسط
وهو ذوكم فهو عدد ذوكم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فينتج
ان العدد الفرد وهو ذوكم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ثم يقول
ايضا العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذوكم وكل عدد ذي كم فهو
عدد ذوكم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياسا اخر

شارك

شارك للقياس الاول لا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يحول ههنا
الى جانب اخر في تكثير القياس النتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه
به جانب الجدل ليتبين ان اكثر قياساته على هذا السبيل وقلّ في
البراهين هذا وفي التعليمات لانها مسلكة الحدود ولان هذا المثال
يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين
وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل على عكسه
وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه
اقل سائح لان الجدل لا يتغلغل الى الكلام في جميع المسائل فانه يكفي
له بذلك مشهوراته وما يبنى عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة
الى قياس حاضر فكما يتبين مثلا بالف وسط لا يمكنه ان يحضره ولا ان
يشتغل في جدله ببيان شي يحتاج الى اوساط كثيرة جدا لا يفي المخاطب بايرادها
كلها وقت المجادلة والقياس البرهاني فلا نرى باسا في ان يكون مطلوبه
انما يتوصل اليه بالف وسط في مدة طويلة فهو يمعن في التركيب على الاستقامة
ولا نرى باسا في العدول ايضا عن اوساط وحدود وصنوف الى غيرها لان
ماله مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب فصل[3] في تشابه القول
على برهان لم وكيف يكون وان تشاركا وتباينا في الحدود واختلافهما
في علم وفي علمين وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان
وبرهان لم وكيف يكون على شي واحد برهان ان وبرهان لم ونقول ان
يحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان

التعليم م

فصل ح

وكل عدد ذوكم

آن ح

وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلق وحده بعينه فيكون عليه بيانان
احدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الاولى اي القريبة للامر الموجب له
لذاته ويكون هذه العلة قد وفيت في الآخر فيشترك القياسان في ان
كل واحد منهما اعطى العلة القريبة والثاني ان احد القياسين فيه مقدمة
يحتاج الى متوسط وهو العلة القريبة والآخر القريب فلذلك لم يعط
فيهما اللم المحقق والآخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين
الممكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطى في كل
قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس بعلة اصلا
فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الآخر من المقدمة مساويا
ما ليس بعلة معلولا للآخر كلمع الكواكب الذي هو معلول كريته وهو لبعده ح
ينعكس على العلة وهي بعيدة ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول
كريته وهو مما ينعكس على العلة وهي كرية او كان مثل ثبات الهالة على
نجوم المطر في السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون
معلولا منعكسا او علامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما لم يكن الآخر
منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت بسبب الاستصباح او كان
اخص مثل التدخن من النار وكذلك العلامة على ما علمت فيتبين انه يمكن ان
يتبين بالآخر العلة وبالعلامة ذو العلامة ويمكن ان يبين بالعكس وان يتوسط
الامر على الاعرف فان كان الاعرف نسبة المعلول او في العلامة
الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر

لا مرتفع فيه بان من جهتين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة البعيدة والآخر اعطى العلة القريبة صح

فكان

فكان ذلك وجها من وجهي هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة
مضيئة غير لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا
الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة
ثم كل واحد من اللمع وسببه سبب ومعلول وذلك للبعد وهذا القريب
وكذلك قولك القمر يزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري
ما يزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فالقمر كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه
معلول الاكبر وهذه الاشياء القريب الثاني من برهان ان ولو ان هذه الحدود
الكبرى اعرف من هذه الحدود الوسطى وكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة
اعرف من اللمع واللالمع والكرية اعرف للقمر من هيئته قبول الضوء لكان الكري ح
يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكوكب المتحيرة قريبة
الضوء وكل قريب فانه لامع او يقال ان القمر كري وكل كري فانه يقبل
الضوء بكذا فكان هذا برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان بالمعلول ثم
يطلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون ذلك لان البيان الاول لم يطلب فيه اللم
البتة واما البيان الثاني فلم يطلب ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة
على المطلوب وليس بمصادرة على المطلوب ففي امثال هذه المواد المنعكسة يمكن في
علم واحد ان يعلم ان صرف اولا ثم يعلم لم صرف ثانيا من مواد تناسب
بعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان مثاله ان يعلم بعلم
الرصد ان القمر كري الشكل لانه يستضيء كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم
يتعرف من علم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان يحيط بها الاشكال الكرية

من جهة برهان الطبيعي يعطى اللم والان جميعا ثم بقي فلذلك قد يشكل على هذا الشك
الذي انت غير شاك به في انيته وانما تحصل لميته وقد يمكن مثل ذلك
من وجه آخر وذلك لانه قد يمكن ان يكون الشي واحد معلولات او
لوازم متقارنة لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكونا معلولا لشي واحد
ويكون مسكت عليه ويكون له ايضا علل ذاتية مسكت عليه ويكون وجود
تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما اعرف من وجود الشي له وبوجود
تلك العلل ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشي له فاذا جعل
الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم المعلولات
كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من وجهين مالحن فيه قد بما
قد تشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون مواد شبيهة كما فيها للامرين ولكن
يجري الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه الذي يكون مواده مختلفا
فيها واخذ احد المختلفين الذي ليس هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان
واخذ ثانيهما الذي هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه
يجب ان يعتبر هذا الموضع حتى يكون الان واللم لشي واحد والذي تعرض
قوم آخرون يكون فيه الان لشي واللم لشي آخر ولنرجع الى الفصل المتقدم
الذي لا يكون في احد قياسيه علة قريبة ويكون في الثانية علة قريبة
واما الذي لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول انه اذا اخذ ايضا
في الاشيا التي يوضع الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على لم
هو اذا اخبر بالعلة نفسها فان لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان

وانما يعني العلة العلة القريبة لكن قوله في الاشيا التي يوضع فيها الاوسط خارجا
يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول
بل على ترتيب الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة
القريبة فيه كما يقول في الشكل الثاني ان الجدار لا يتنفس لانه ليس بحيوان
وكل متنفس حيوان وهذا التاويل اظهر ويكون انما خص الشكل الثاني
لانه كما علمت اولى بالسلب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان
قد يقع في الموجبة واما التفسير الثاني وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر
فهو انه يعني بالاوسط في القياس الوجود جميعا وهو العلة
القريبة على انها مسكتة ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب في
اجزاء القياس بل يركب من خارج فان الجدار في مثالنا المذكور
ليس علته كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل ما ترك
خارجا وهو كونه غير ذي رية فانه اذا كان الايجاب يطلق على مسكته
فرفع تلك العلة علة السلب وكان مطلقا اذا كان له علة مسكتة
تقابل تلك العلة علة الايجاب فلو كان علة انه لا يتنفس انه ليس بحيوان
بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان
من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية و
هو الوجود الرية وعلة عدم التنفس اعم من عدم الحيوة وهو عدم الرية
لكن قوما اشتد تكلفهم دقة الكلام والتشوق فيه فتباعدون عن العلل
القريبة الى البعيدة كما ان قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زمار اذ

كونه ليس بحيوان لكان علة انه لا يتنفس كونه حيوانا
وليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس ولذلك علة
انه لا يتنفس حجر

وليس فيها كرام ولو قيل وليس فيها حضور لكان عسى تبدو
القوة الموسيقية في الاغناء عن المطربين ولكن اعطى علة القوم يوضح المعقول
ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يمكن ان يكون الاعلى والاسفل منها
متواطئ الاسم وانما قيل ذلك ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين
من نوعين ينسبان الى شي واحد من وجه فان الظاهرات علم
الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم
اصحاب الملاحة فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف اللحون
التعليمي وتاليف اللحون الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم
وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال وخطوط ومقادير
وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير وموزونات فهذا
الاشتراك تشابه متواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين
احدهما ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في
اشتراكا تاما فان علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ما وهو عدد
وقع في نغم وعلم المناظر ينظر في مقادير بحال وهي مقادير بالبصر
الهندسة وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر
في المقادير بحال وهي مقادير ~~بالبصر~~ على الاطلاق والوجه الثاني
انهما ولو اشتركا في المنظور فيه ويستقرب نسبتهما اليه من جهة كمية المقدار
الى كيفيته فليست النسبة مقابلا لبعضها اولا ولبعضها ثانيا وهذا يمنع
التواطؤ الصرف وان اشتركت اشيا في المعنى اذ لم تتبا وفيه

اختلف

اختلاف بالتقدم والتاخر والاستحقاق والنقصان والزيادة كما تبين
ذلك من قبل ولما كانت كذلك فهذه تكون من المتواطئة
اسما وما شابهت بوجه ما العلم الواحد فتشاركه بوجه ما في المسائل لكن
اختلاف فالعلم الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما
كنا نحن الفناه او نحن شاه في موضعه ثم قيل في ذلك لان العلم بان هو
لمن الحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم مثلا وان العلم بان هو
للملاح والعلم بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمتدرب في صناعة الموسيقى
العملية والعلم بلم هو لصاحب علم التاليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام
الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان اصحاب العلم العالية عندهم السبب و
كثيرا ما لا يحيطون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها وكثيرا ما يسمع
التعليمي العالم بالموسيقى بعد الذي بالاربعة او الطنيني او غير ذلك من
الابعاد المتفقة فلا يحس به ولا يعلم انها متفقة مع انها يعلم السبب في
اتفاقها لان نسبته غنائية او الفاضلة فان المقادير والمسموعات وان
كانت لا تكون الا في المادة فان المهندس يجردها عنها وينظر فيها لذاتها لما عرض
لها من وجود في مادة ما او نحن شاه من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون
على وجه ثان وهو ان يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله مثل ان النظر في الهالة
والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر الى
او لون عن الجسم صقيل جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر
تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في الزوايا

بالامر الذي لا يحصل وعلاقته العرفية كانوا في المادة في الزمان لا يحصل في المادة بالطبع

عند البصر بين الوسط والمتقدم من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه الكوكب
واكر لسهته ويرى في ابعادها البعيدة او القريبة ورموا يا الانحرافات المنظر
من علم المجسطي وواقع تحت علم المناظر العلم كله ليس واقع تحته فيها
انه يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس كهذا
كم انسب كذا نسبا غير محصل والا تقرب عند الناظري انه لم هو بسبب
المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون
العلم كله ولا جزءا معين منه تحت علم آخر بل مستقلا بنفسه اذ قد يتفق
ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان
هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع
قد صار باقتران عارض غريب به مخصصا مهيا لالتزام عارض ذاتي
لو لم يحصل مخصصا لما لازم عارضا ذاتيا له او مخصا فيكون برهانه
المعطي للم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض الغريب
فالطبيب يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس
يعطي العلة في ذلك حين يقول لان الدائرة اوسع الاشكال
احاطة وقد يمكن ان يعطي سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي
فيقال ان ~~الدائرة~~ لان الاندمال لحركة الى الوسط فاذا كانت زاوية
تبقيت جهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم يكن زاوية كانت الحركة
في جميع المحيط معا وتفاوتت الاقوال والبطا الاندمال وقد اورد
في الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الان

وفي العلم

وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط البصري
اذا بعد فني وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين
اللذين يخرجان عن غير ما يتمنى يلتقيان وهذا المثال غير ذلك — جيد م
لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين
ببرهانين مختلفين واما الذي اورده ان صح فيكون بما يوضع في
المناظر وضعا لا ما يبرهن عليه فيه نعم لو عنوان امرا ما اذا كان
مما يبرهن بهذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير متعلقة بالعلة
فانما يبين بالم تحقق بعد فلا يكون بيانه ببرهان لم واذا وقع
الى المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان
هذا المثال ردي جدا او بالعكس من الواجب لان الصورة
زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر وهنالك للتقارب لا
التشبه بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه الاشياء مما تحقق — فلكن الدال المسعود لتقسيم م
في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان وعد التعليم الاول
ان يبين قياسين على ان ولم في العلمين مختلفين وهذه الامثلة
التي اوردت في الحاشية الموعدة كلها وما اخذ من التفاسير
لها انما يبين امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس والان
موجود بالحس والثاني ان يقع الان في علم او يقع فيه اللم فاذن
هذه الامثلة اما ان يبين قياسين على مختلفين واما ان
يبين امرين احدهما قياس والآخر غير قياس والذي ظنه

فقال لهذه الشبهة هي ان المعلم الاول لم يعن بقوله يحس بالامران يكون
حاسا بالشيء والمطلوب بل يكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس شيء
المطالب دون لم هو فان اصحاب العلم الاول لهم مقاييس عن مقدمات
تجربية وامتحانية وفيهم محاورة ومسكت مبنية على ذلك مثلا كما يقول
صاحب التأليف التعاليمي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة
من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات
حسية مبرهنة يبين بها ان شيئا كذا وليس كذا وكذلك يقول
صاحب صناعة الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك
الموضع لان كوكب كذا في ذلك البعد لم يشرق ويقول صاحب العلم
الطبيعي ان هذا القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست
على الافق فيكون اما اولئك فقد اخذوا مقدمات امتحانية واما
هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير منبئة له بالعلة القريبة فان كون
الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب
القوس على الافق بل بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم المناظر
فيكون معنى قول المعلم الاول على هذا الوجه **فصل** في فضيلة
بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال
وقد بين المعلم الاول ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افادة
لليقين لوجوه منها ولها ان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل
في تأليفات براهينها وكذا كل علم يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل

هذا الشكل في تأليفات براهينها وكذا كل علم يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل
هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان تكون العلة الموجودة للاصغر
فيوجد له المعلول فان هذا هو التأليف الشكل الاول او يكون قد اوجدت
العلة للاصغر وتبع الاكبر فيه العلة فان كان البيان ايجابيا في الايجاب
الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب قد يمكن في الشكل
الثاني ولكن يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر يكون قد اعطي العلة
وحملت عليه العلة ثم لم يحمل الاكبر تابعا للعلة في الوجود له بل حرف فجعل الاكبر
متبوعا والعلة تابعة له فلا تكون العلة حدا اوسط فيه للحد الاصغر ان يكون
الحد الاصغر اوجد للعلة التي متبوعها معلول فيكون العلة لم يجر الامر بالعقد
الاول انما الشكل الاول وهو الذي يعطي الشيء فيه علة ثم تتبع المعلول
علة فهذا بالحقيقة هو الذي يعطي بالفعل برهان لم وساير ذلك بالقوة برهان
لم والوجه الثاني ان العلم بما هو وهو الحد ان امكن ان ينال بقياس
فانما يمكن بهذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا
والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول
قياس كامل بين القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يتبين
انهما قياسان بالرد اليه اما بالعكس واما بالافتراض والخلف اليه
والذي يرد اليه بوجه فاذا رد اليه صار الى مقدمات الاولى التي لا
وسط لها والى الترتيب وفيها وجوه من الفضيلة للشكل الاول من
ذلك ان يحتمل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره

فقد ورث معلولها بالعقد الاول والشكل الاول
يكون قد فوت ذلك بالعقد الاول والا الشكل
الثالث فلا يكمل العلة

وسنوضح بعد انه يمكن ذلك بقياس
ولكنه لا يمكن الا انه لم يوجد الشكل

الاول القياس الذي لا وسط له فاجتمع علم الوسط
من الاول جميعا

لانه لابد في كل قياس من موجبة وكلية والموجبة لاتنحل الى مقدمات تنتج
انتجه بالشكل الثاني والكلية ان تدل القياس الذي لاوسط له فاجتمع
الوسط في الوجهين جميعا بالشكل الثالث ووجه آخر ان المطالب التي
يرا وفيه تقتضي العلم وسوقها للشي بالذات وذلك بالكلي الموجب
اما الجزئي فليس به علم مستقصى لان قولك بعض هو فاذا عينته و
عرفته وكان شخص البعض الذي هو ج ها والى الكلية فصار كل آ ب و
اما السالب فانه يعرف من الشيء ما ليس له وهذا الوجه امر غير ذاتي
وبغير نهاية الا ان لايومى في معنى السلب الى معنى ليس ... السلب
وقوته قوة الموجبة المعدولة ولهذا يكون اكثر السوالب البرهانية على
هذه الصفة وذكر ان العلم الاول هي ان الفلك لا ضد له فاذن النظر
الذي يتم والمستقصى هو الموجب الكلي وهو تمام بيان ان الشكل الاول قد
يكفي الشكل الاول من الفضايل الثانية هيئة قياس بالفعل و
غيره هيئة قياس بالقوة وقد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان
قابلا للشكل الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات من الشكلين
الاخيرين الى مقدمات غير ذوات وسط في الشكل الاول التي
كيف يكون لها تحليل الى مقدمات غير ذوات وسط فان المقدمات
التي تنحل اليها السالب لابد فيها من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة
غير ذوات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي الذي لا يمكن ان
يكون المحمول فيها او لا شي هو علة لوجوده للموضوع فالسالبة كيف

لاتنحل اليها م

ج ب محمول ... ابعض

في المعلم م

يكن

يكون نقضه انه لموسطات شتى فقال انه كما ان الموجبة قد يكون بغير انقطاع
اي بحيث لايقتضي حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا تقع مجاورتهما
فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا ثم للموضوع كذلك السالبة قد
يكون بغير انقطاع اي بحيث لايكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مستفادا به
شيئا آخر عنه بسلب محموله اولا وهو الموجود للموضوع فلان السلب الكلي ينعكس ح
وخصوصا في الضروريات الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شي محمول عليه
ليس للاول او كان يوجد لكل واحد منهما شيئا يخصه او اشياء يختص بها
فيكون في كل رتبة شي او اشيا خاصة يباين ذلك الحد وكانت ... ال
متباينين ليس في احدهما شي يدخل في الطبقة الاخرى فان المحمول على
احدهما يمكن ان يحمل حدا اوسط فيكون سلبهما انما سلبا عن آ او فيقاس
واحد لا غير مثل ان كان كل آ ح ولا شي من ب ح اوكل ب ح
آ ح طبقة متساوية وان كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد
من الحدين كان بقياسين مثلا ان كان آ و ح و ه طبقة متساوية و ط
يحمل عليها وليسا ويها و ب و ه و ز طبقة متساوية و ح تحمل عليها وليسا ويها و ب
و ه و ز طبقة متساوية و ح تحمل عليها وليسا ويها ومعلوم ان الشيا من هذه
الطبقة لا يحمل على شي من تلك الطبقة فان قيل كل آ ط ولا شي من ح
ب ط كان قياسا و قياسان و كذلك الحال ان لم يكن الا و
يحمل عليه ط فقط او ب ويحمل عليه ح فقط لكن العادة في الشكل ...
ذلك فاذا كان على احد الحدين محمول خاص واحدهما مسلوب عن الآخر

عن الحد و وان لم يكن لم يستقي او ... الا مع
وجودهما ... محمول عليه ليس ح

فان كان المحمول الموجب الآخر في جانب احد الحدين
ولا شي من ... فقط كان ذلك بقياس ح

وان قيل كل ب ح ولا شي من ... ح

كان السلب ... فيجب ان لا يكون
ليس على احد الحدين محمول خاص ح

ان يكون ذلك سلب بالقطاع اى بلا وسط فانه اى وسطه اخرجت
كانت سلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين علم منتج واما الفظ
الكتاب في نسختنا فيوهم بدل الموضوع والاقسام بحالها وذلك
ايضا من وجه مستقيم ولكن الشايع كون جزوية فانه اذا كان على بعض
حكم كلى بقياس فليس على الكل بلا قياس وقد وضع كليا بلا القطاع
فيشبه ان يكون هذا معنى ظاهر النسخة التى عندنا والاولى ما نسخناه
او لا ولقايل ان يقول ان السالبة التى لا وسط لها ان طلب بيده
الشريطة لم يوجد فانه لا تخ آ و ب من ج او رسم ومن انواعها وان
كان نفسه صد الم تخل من اسم يدل على المعنى بالتفصيل ومطابقة ليست الا الاشياء
يخلو من خواص ولوازم من الاجناس العالية التى لا تحمل عليها جنس
فكيف يوجد آ و ب غير محمول على احدهما شئ لا يحمل على الآخر فاقول
انه عسى ان لا يكون مثل هذا الوسط اى محمول الحق وان لا يكون
القياس كل ما له وسط اى وسط الحق بل يجب ان يكون الاوسط
رجوده للاصغر والحكم بالاكبر عليه واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر
على الاصغر فيكون وسط وقياس فيشبه ان يكون المعلم الاول
عنى محمولا نسبته اليهما هذا وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا
بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم فى النفس فقط وهو ان
لا يكون للنفس رأى ما لا امر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس
فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه وان كان قد يظن ان

ذلك

وفى المطالب السالبة ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر

ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان
لكا فو يوجب هذا الجهل وهذا خطاء بل لكا فو يثبت هذا
الجهل الموجود ويحفظه واما انه يحدثه فليس واما على ما ظنه بعضهم ان
الرأى الباطل اذا انتج ولم يتضح بفساده الرأى الحق اوجب
ذلك هذا الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط وكان بقياس
وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس بل بالعرض لان
ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد
فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر عرض ان بقيت النفس خالية
للرأى اصلا كما كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لا
يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدم ما فقط بل يجمع عدم
العلم ووجود رأى مضاد له وهو جهل على سبيل القنية والملكة
وهو مرض نفسانى وذلك لان صحة كل شئ اما ان يكون لوجوده
على مزاجه الذاتى وفطرته الاصلية او يكون يكتسب مع ذلك كمالا
ثانيا كمن يكون لوجوده على مزاجه الصحى جميلا او قويا وليس هو فى
المزاج من البدن بل وفى التركيب ايضا فان صحة البدن هى فى اعتدال
المزاج واستواء التركيب وكمال صحته ان يقترن بهذين الكيفين
البيّنين الامور التى يستعد البدن بهذين لها من الجمال والطراوة
والقوة كذلك صحة اولى وهى ان يكون على فطرتها الاولى ومزاجها
الاصلى فليس فيه معنى خارج عن الاولية وصحة ثانية وهى ان

النفس علمى وجهى موجود

يحصل لها الزوايد الكاذبة التي يستعد لها بتلك الهيئة وهي
العلوم الحقيقية وكمال البدن اذا حدثت فيه امراض غريبة لا يقتضيه
فطرته فمنع مقتضي فطرته والافعال التي له بذاته كان البدن
مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة
لما يجب ان يكون مبنيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة
وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومقابلته من
وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثاني ان مع
خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل
قد يقع بهذا اذا كان للنفس له من غير حد اوسط وقد
يقع بالاكتساب قياسي والكاين بالاكتساب قياسي اما ان يكون
فيما لا وسط له او فيما له وسط والكاين فيما له وسط اما ان يكون
الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة
وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط
القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه والاول اما ان
يكون مقابلة حقا سالبا فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول
فقط ان كان كليا او يكون مقابله حقا موجبا فيكون هو سالبا
ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدا بالانتزاع
الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب ا وكان ذلك
بغير انقطاع واخذ غلطا ان كل ب ا حتى يكون في غاية المضادة

للحق

للحق وكان ذلك قياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون
الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون احديهما فقط كاذبة
اما القسم الاول فاذا كان ج شي لا يحمل على ب ولا ا يحمل
عليه ا واخذ ان كل ب ج وكل ج ا انتج الباطل وهذا يمكن
فانه لا بد ان ب ولا ما لا يحمل عليه ويجوز ان يتفقا في واحد من
ذلك والا وجب ان يخص بعض ذلك بايجاب طرف او
اوسط وكذلك ان كان ج شي انما يحمل على بعض ا من ب
لا على كله وب غير ممكن ان يكون في كل شي التبة او يكون في
كل شي التبة اي هما متباينان لان ب ا متقدمة بلا وسط في
كلها ويكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا كاذبة
اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احديهما
فقط صادقة فلا يمكن ان يكون الكبرى ومثال هذا ان نفرض
ان ا محموله ولها موضوعان ج وب لكنها يكون موجبة على ج مسلوبة
عن ب بلا انقطاع وب وج لا يحمل احدهما على الآخر فان قيل
كل ب ج وهو الباطل وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل
ب ا وسواء كان هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع
فان هذه المادة لا تنتج الا باطلا فهذا هو اغلاط ووجه القياس
الذي وقع غلطه في عكس الكلي الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول
واما القياس الذي يوقع جهل المركب الكلي صادق غير ذي وسط فيكون

فی الشکل الاول عن مقدمتین کاذبتین فانه اذا کان کل ج
وکل ب آبا وسط وکان لاشی من ب ج فقیل کل ب
ج ولاشی من ج ا انتج لاشی من ب ا ویمکن ان یکون
احدیهما صادقة ایتهما کانت ولنفع او لا الکبری صادقة ولکن
حینئذ انهن مسلوبات عن ج والموجبات لب وهما کما قلنا
وهذا الممکن فیجب ان یکون قولنا کل ب ج کاذبا وهی الصغری
فان قیل کل ب ج وکل ج ا فقیل کل ب ج ولاشی من ج
وهو کذب ولاشی من ج ا وهو صدق انتج الکذب ولنفع
الصغری صادقة فانه اذا کان الحق ان کل ب ج وکل ج ا
فقیل کل ب ج ولاشی من ج ا انتج لا محالة سالبا مضاد الحق
وهذه المادة هی ان یکون آموجبا لب وج معا وب تحت ج
او مساو لج لکن الجبل المرکب لا یکون مقدمته غیر ذات وسط واما
فی الشکل الثانی والمقدمتان کاذبتان بالکل فلا یمکن ذلک لانها
اذا ردا الی الصدق فاوجب السالبة وسلب الموجبة انتجا
ذلک بعینه فانه اذا کان قیل اولا ان کل ب ج ولاشی
من ا ج وکانا کاذبتین بالکلیة وانتجا لاشی من ب ا وان
ردا الی الصدق فقیل لاشی من ب ج وکل ا ج انتجا ذلک بعینه
هو انه لاشی من ب ا وکذلک ان کان القیاس الکاذب هو
انه لاشی من ب ج وکل ا ج انتج ~~ذلک بعینه وهو انه~~

لاشی من ب ا فان ردا الی الصدق فقیل کل ب ج ولاشی
من ا ج ~~ولاشی من ب~~ انتجا ذلک بعینه فاذن نتیجة هذا
القسم صادقة دایما واما ان کان الکذب بالجزء فیمکن ان یقع
منه قیاس الطرفین فانه اذا کان بعض ب ج وبعض ا ج وکان
کل ب ا فقیل لاشی من ب ج وکل ا ج او قیل کل ب ج ولاشی
من ا ج کانت المقدمتان کاذبتین بالجزء والنتیجة کاذبة لا محالة
وقد یجوز ان یکون الکذب فی احدیهما فقط فانه اذا کان مثالنا
مثالنا کل ب ا وکل ا ج فبین ان کل ب یکون ج لان کل
ب ا وکل ا ج فان کذب فی هذه وقیل کل ا ج ولاشی من ب
ج انتج الکذب وایضا ان کان ج لیس محمولا علی شی من ا کان لا
شی من ب ج ~~فیکون لا محالة لاشی من ب ج~~ فان قیل لاشی
من ا ج وکل ب ج انتج الکذب وایضا ان کان کل ب ج وکذب ب ج
کان حینئذ انه لاشی من ا ج لان ~~لا~~ ا ج فان قیل کل ب ج و
لاشی من ا ج وکذب هو انتج الکذب فلنتکلم الآن فی القیاس
الموقع للجهل المرکب بقضیة ذات وسط ولنبدا بما یوقعه فی
موجب کلی ذی وسط فی الشکل الاول فنقول اما اذا کان
الاوسط مناسبا کان قیاس الحق لا محالة من کلیتین موجبتین لکان
مثلا کل ب ج وکل ج احتی انتج الحق وهو کل ب ا ولما غلط
فیه حتی انتج المضاد للحق فلا یمکن ان یکذب فی المقدمتین جمیعا

والا صارتا سالبتين فلم ينتج التاليف ولا ايضا يمكن ان يكذب الصغرى
فيصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون
سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول
فالكذب الذي لب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان
الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون آ محمولة على كل ب وج
موضوع لا ج مثل ب الا انه مباين لب مثل الالف والنون
تحت الحيوان فان قيل ب ج وهو كذب ولا شي من ج آ او
هو كذب انتج الكذب والحق لا شي من كل ب آ وكل ج آ وهذا
لا ينتج البتة فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت آ او كانت ب تحت آ او
موضوعا لهما وكان ج وب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان
كاذبا ثم قيل ولا شي من ج آ كان صادقا فانتج منهما كاذب وهو انه
لا شي من ب آ اما مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء
كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل هذا بان
من امرهما ان ينتجا صادقة لا محالة اما ان كان احديهما كاذبة في
الكل اتيتها كان اكمل ان تقع منه قياس المغالطة مثل ان يكون
كل ب ج ~~وكل آ ب~~ وكل آ ج وكل ب آ فان اقرت المقدمتين
على الصدق وسلبت الاولى انتجها كانت انتج لا شي من ب آ او
هو كذب واحد المقدمتين صادقة واما الكاذبتان في الجزء مثل ان
يكون

يكون ج في بعض آ وفي بعض ب وكل ب آ فاحديهما كان موجبا
كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل آ ج ولا شي
من ب ج او لا شي من آ ج وكل ب ج واما قياس المغالطة
الحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب فقد بان ان هذا
لا يكون الا في الشكل الاول وبين مما قلنا في صنعته ان الصغرى
يجب ان يقر على ايجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى وكما
وانما يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا ان
صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب
وبحيث لا ينعقد من نسبته الصادقة الى الطرفين قياس
ينتج الحق فيمكن ان يكذبا في قياس المغالطة معا ويمكن ان يكذب
الصغرى وحدها ولا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه ان
كان كل ج آ وكان لا شي من ب ج ولا شي من ب آ
فان قيل كل ب ج وكان كاذبا وكل ج آ وكان صادقا
ينتج كاذبا وهو ان كل ب آ وان كان لا شي من ج آ وهو
ويمكن ان لا يكون شي من ب ج فان كان كل ب ج حقا
وقيل كل ج آ وكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا
مناسب واما ان كان جزئي في كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير
مناسب واما ان لم يكن شي من ب ج فقلبت المقدمتان
الى الايجاب الكلي انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث يمكن

الحق جملوان يكن كل ب ج وان كان
لا شي من ب وغير ج آ ج

الصغری سالبة لا یکون الا وسط مناسبا مع ذلک مثال الاول
الحیوان بدل ب والعلمی بدل ج والموسیقی بدل آ والمثال
الثانی الموسیقی بدل ب والعلمی بدل ج والمناظر بدل آ و
المثال الثالث الموسیقی بدل ب والمناظر بدل ج والحیوان
بدل آ ففی القسم الاول لابد من ان یکون الصغری کاذبة
وفی القسم الثانی الکبری کاذبة فی الجزء وفی الثالث یکون
المقدمتان جمیعا کاذبتین فیکون کل موسیقی فهو علم المناظر
وکل علم المناظر فهو حیوان فکل موسیقی فهو حیوان **فصل** فی ذکر کیفیة
اشتغال النفس بالحس وفی الترکیب فی المعانی وکیف یکتسب
فی المعقولات وذکر المفردات الاول منها کیف ینتهی الیه
تحلیل القیاسات قبل ان من تقدمنا فقد یجب ان نعید
علما ای العلم الذی یحرک النفس الیه ذلک الحس فلا یمکن ان
یصل الیه وذلک ان المبادی التی منها یتوصل الی العلم
الیقینی برهان واستقراء ای الاستقراء الذاتی ولابد
من استناد الاستقراء الی الحس الی المعانی وکیف
یکتسب فی المعقولات وذکر المفردات ومقدمات
البرهان کلیة ومبادیها انما یحصل بالحس وبان یکتسب بواسطة
خیالات المفردات تتصرف فیها القوة العقلیة تصرفا
یکتسب له الامور الکلیة مفردة وترکیبها علی هیئة القول وان

وفی الترکیب ج

رام احد ان یوضحها لمن ینازع فیها ویحتج بها لم یمکن الا باستقراء
یستند الی الحس لم یکن الا بالاستقراء لانها اوایل البرهان
علیها اشیاء المقدمات الریاضیة المأخوذة فی بیان ان الارض فی
الوسط والمقدمات الطبیعیة فی ان الارض ثقیلة والنار خفیفة
وکذلک فان اوایل العوارض الذاتیة لکل واحد من الموضوعات
فانما یعرف بالحس اولا ثم یکتسب من المحسوس معقول آخر
مثل المثلث والمسطح وغیر ذلک فی علم الهندسة سواء کانت
مفارقة او غیر مفارقة فان وجوه الوصول الیها اولا بالحس
فهذا قول مجمل قیل فی التعلیم الاول ونحن قد حاذینا الکلام
ذلک علی انا نزیدک تفصیلا فنقول یجب ان نعلم انه لا شیء
من المعقول بمحسوس ولا شیء من المحسوس من جهة ما هو معرض
للحس بمعقول ای معرض لادراک العقل له من جهة ما هو معرض
للحس وان کان الحس مبدءا ما لحصول کثیر من المعقولات
ولنمثل لهذا من الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول ان
کل واحد من الناس المحسوسین فان الحس ینال انه بقدر
ما من العظم وهیئة ما من الکیفیة ووضع ما معین فی اجزاء
اعضائه ووضع له فی مکانه وکذلک مثال هذه الاحوال فی
عضو عضو منه فلا بد اما ان یکون هذا الذی ادرکه الحس هو
الانسان المعقول او یکون المعقول شیئا غیر هذا المحسوس

[مزک]

وان کان لازمه ثم مما البين ان الانسان المعقول لیس
مشترک فیه علی السواء فزید عند العقل انسان کما ان عمروا
انسان وذلک بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس لیس بمشترک
فیه اذ لیس مقدار وکیفیته ووضعه مشترکا فیها وهو غیر
محسوس ولیس هذا المحسوس الا کذلک فاذن لیس الانسان
المعقول هو المتصور فی الخیال من الانسان المحسوس وبالجملة
ان الشیء الذی یصادفه الحس لیس هو حقیقة الانسان
المشترک فیها ولیس هو الشیء الذی یصادفه العقل الا بالعرض
فلننظر کیف یجب ان یکون الانسان المعقول فنقول
یجب ان یکون مجردا عن شرایط لحقته من خارج مثل تقدیر
بعظم ما معین وتکیف بکیفیة ما معینة وتجدید بوضع ما معین
واین ما معین بل یکون طبیعته معقول منها انه لان یعرض له کل
المقادیر والکیفیات والاوضاع والالوان التی من شانها
ان یعرض للانسان فی الوجود فلو ان الانسان کان
بتقدیر ما او وضع ما او غیر ذلک انما یلحق الانسان من جهة
مادته التی تحقق به فیتبین ان الانسان من حیث یتصور
فی العقل بحده مجرد بتجرید العقل عن المادة ولواحقها وهو
بما هو کذلک غیر متطرق الیه بالحس بل الانسان اذا
تناوله الحس تناوله مغمورا بلواحق غریبة ثم نقول ان

الموجودات

الموجودات قسمان معقولة الذوات فی الوجود ومحسوسة
الذوات فی الوجود فاما المعقولات الذوات فی الوجود
فهی التی لا مادة ولا لواحق مادة فانما هی معقولة بذاتها
لانها لا یحتاج الی عمل یعمل بها حتی تصیر معقولة ولا یمکن ان
یکون محسوسة البتة واما المحسوسات الذوات فی الوجود
فان ذواتها فی الوجود غیر معقولة بل محسوسة لکن العقل
یجعلها بحیث تصیر معقولة لانه تجرد حقیقتها عن لواحق المادة و
نقول انه انما یکتسب تصور المعقولات بتوسط الحس علی وجه [بتوسط]
واحد وهو ان الحس یاخذ صور المحسوسات ویسلمها الی
القوة الخیالیة فیصیر تلک الصور موضوعات لفعل العقل
النظری الذی لنا فیکون هناک صور کثیرة ماخوذة من
الناس المحسوسین فیجدها العقل متخالفة بعوارض مثل انه یجد
زیدا او مختصا بعوارض ویجد عمرا مختصا باخری غیر تلک فیقبل
علی هذه العوارض فیتبرعها فیکون کانه یقشر هذه العوارض
عنه ویطرحها من جانب حتی یتوصل الی المعانی التی یشترک
فیه ولا یختلف به فیحصلها ویتصورها واول ما یفتش عن [تقشیر]
الخلط الذی فی الخیال یجد عوارض وذاتیات ومن
العوارض لازمة وغیر لازمة فیفرد معنی معنی من الکثرة
المجتمعة فی الخیال ویاخذها الی ذاتها واما کیفیة هذا النوع

والقوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة فليس في الموضوع
موضع العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله
منها فهو ان الحس يؤدي الى النفس امورا مختلطة غير معقولة
والعقل يجعلها معقولة فاذا افرزها العقل معقولة كان له ان
يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول
المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم بل
نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه المعقولات ر
اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس الى الجزئي والثالث
بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكاين بالعرض فهو
ان يكتسب من الحس الوجه الذي قلنا للمعاني المفردة
المعقولة مجردة عن الاختلاط الحسي الخيالي ثم يقبل العقل على
تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض وتتبع ذلك
احكام اللفظ بالفطرة في بعضها ويتوقف في بعضها الى العقل ر
البرهان الى القسم الاول من هذين يكون باتصال
من العقل بنور من الصانع مفاض على الانفس والطبيعة
سمي العقل الفعال وهو المخرج للعقل عن القوة الى الفعل ولكنه
وان كان كذلك فان الحس مبدأ له بالعرض لا بالذات
واما القسم الثاني منها فيفزع فيه الى الحد الاوسط فاذا حصل
الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الاوليات

بعضها

بعضها وبقوة ذلك المبدأ فهذا وجه من الاربعة واما الكاين
بالقياس الجزئي فانما يكون عند العقل حكم ما كلي على الجنس فيحس
اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية
ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن واما الكاين
بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد ثبتت
فاذا استقرى جزئياته ر للعقل بالطريق المذكور اولا فاذا استقرى جزئياته
تنبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء
الجزئي الحسي موجبا لاعتقاد الكلي البتة بل منبها عليه مثل ان
المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة
لذلك الشيء فهذا ربما لا يكون ثابتا مركوزا في النفس لكن
يحس بجزئياته فينبه له العقل فيعتقده واما الكاين بالتجربة فكانه
مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء [illegible]
في المكتسبات ر افادته في الاوليات الصرفة بل المكتسبات بالحس وليس
كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من جهة تلقط
الجزئيات علما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة
فيوقع بل التجربة مثل ان يرى الرائي ويحس الحس اشياء من
نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك
كثيرا جدا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا
عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المقناطيس

يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب
ان يكون شيء يتغير عن حاله الذي بالطبع لاقتران شيء
آخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون تغيره اتفاقيا
فيحكم ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الحكاية
الانواع يفيدنا بالحس علوما كثيرة وهي مبادي العلوم الكثيرة
والتجربة منها فان فيها اختلاط استقراء حتى يقياس
عقلي مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض واما الذي
بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف
فهذه الانحاء التي هي لاستفادة العقل علما تصديقيا
بسبب الحس بحسب بحضرنا الآن وقد ذكرنا نوعا من
استفادته العلم التصوري بسببه فاذن كل فاقد حس ما
فانه فاقد لعلم ما وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس
مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يبين ان شيئا
بعينه ما موجود لثان لانه موجود لثالث موجود للثاني واما
السالب فيبين ان شيئا غير موجود لثان لانه غير موجود
لثالث موجود للثاني كذلك القياس على كل واحد من
نسبته ما بين حدين ان كانت محتاجة الى وسط
مشكلة غير بينة فلا بد ان ينتهي الى مبادي اصول
موضوعة موجبة او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق

او في ذلك العلم فالمبرهن يأخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط
لها على احد الوجهين المذكورين ويتخلل اخذه الى ما لا وسط له مطلقا
وان لم يكن ذلك العلم والذي يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون
او على الرأي المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل
قياساتهم الى مقدمات غير ذات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت
الى المشهورات التي يراها الجمهور والمقبولات التي يراها
فريق كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات
الاولى ليست غير ذات وسط بل لها وسط ما مثل ان العدل
جميل والظلم قبيح فانه مأخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي
العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب اليه في الجدل على نحو ما
يخاطب به سقراط ثراسوماخس وربما كان المشهور لا وسط له
لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة
فتحليل القياسات الجدلية ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانيات
يجب ان يكون الى البرهانيات ونحن نبتدي الآن ونبين
ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان نعاود
اخرى حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات فيقال
وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض واذا كان الموضوع مستحقا
لان يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه
محمول ما اي حمل كان مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان

جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حامل بكليته ثم البياض قايم فيه ومحتاج
الى حامل له مثله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا
فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبازاء هذا العقيم
حملا ما بالعرض وهو ان ما يقلب ما من شانه ان يكون محمولا
في طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا في طباعه فيقال
ابيض انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة
وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون
موضوعا ولكن الموضوع هو الشي الذي عرض له ان كان
ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض فهو ابيض
واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الآخر فيقال ان
الابيض متحرك اي الشي الذي عرض له البياض فقد عرض
له الحركة لان الابيض بنفسه من حيث هو ابيض ليس بموضوع للمتحرك ليس م
ويقال للشي انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له
لنفسه كان لطبعه او لقاسر اوجده فيه ولكنه ليس الشي اخذه
من غيره فيقال له واذا تحققت لم تجد الصفة في نفسه بشي
مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر
وبازاء هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشي يوصف
بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة انه متحرك
وانه يسير الى موضع كذا وهو ساكن فربما كان الموصوف به

بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال وربما كان متصلا كما يقال
كرم ابيض اي عناقيده بيض ويقال محمول بالذات بمثل حمل الاعم
على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله المحمول بالعرض وهو
ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشي
انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح
اذا قيل له ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال جسم ابيض
اي سطحه ابيض ويقال للشي انه محمول بالذات وبالحقيقة اذا
كان ليس واردا على الشي من خارج غريبا بل هو شي
يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقال الحجر يتحرك الى اسفل بالذات
وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال
محمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشي في
حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون الجدار اذا حمل الجوهر
عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس بلازم او
محمول بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشي و
كان مع ذلك مقوما لماهيته لا واردا غريبا وبازائه المحمول بالعرض
معروف فيكون اذا كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال
محمول بالذات لكل ما من شانه ان يوخذ في حد الشي او طلبه او يوخذ الشي في حده م
ما يكون مناسبا لذلك الشي بالحد الذي لاحدهما او يوخذ
الشي في حده فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض فربما ان

تبيّن ان المحمولات الذاتية على ما بيّنا من الذاتي ثابتة متناهية
ولا يلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع **فصل** في حكاية
ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات
والاوساط الموجب والسالب فنقول محاكي للتعليم الاول
قيل قد علم ان المحمولات هذا انها موجودة والموضوعات
هذا انها موجودة فليكن موضوع هذا انه مثل ج وليس من شانه
ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن حمله على ج اولا بلا توسط
وكذلك أ على ب وب على ج فيرى ان هذه المحمولات تتمادى
بلا نهاية من موضوع اول محدود فيوجد دائما على كل محمول
محمول بلا واسطة ولا تقف او تقف ثم ليكن ب شيئا ليس
من شانه ان يحمل عليه شيء آخر بالذات لكنه محمول على ط
بلا واسطة وط على ح كذلك وح على ب كذلك افترى ان هنا
النزول في الموضوعات من محمول اول محدود يتمادى بلا
نهاية فيوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا تقف او
تقف والفرق بين البحثين انا قد بدأنا في الاول منهما
من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات وبدأنا
في الثاني منهما من المحمول المحدود واخذنا ننزل في الموضوعات
وليكن أ محمولا على ج بتوسط ب سواء كان أ لا محمولا عليه
او عليه محمول وج لا موضوع له او له موضوع فهل يمكن ان

يكون

يكون بين أ وب اوساط موضوعات لـ أ او محمولات على ب بلا
نهاية وبين ج وب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان
المحدود كان في ذينك طرف واحد والمحدود هنهنا طرفان
وانما يطلب هل الوسائط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان
متوقف الصحة على براهين بلا نهاية وليس هذا وج يوجب ايضا فقط
بل وان كان مقدمة أ ج سالبة والمتوسط ب فصار كلا ب
ج موجبة وأ ج سالبة فهل دائما بين أ وج واسطة وكذلك هل بين
كل كبرى سالبة يحدث واسطة او يقف قبل هذا التطلب لا يحتاج
في الاشياء التي يسحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت اشياء
يسحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس فيها موضوع اول
ومحمول ثان بل كل واحد منهما يصلح ان يكون محمولا وموضوعا ووسطا
بين محمول وموضوع بل الشك يكون متنافي الحالين جميعا انه هل حيث لما
وضع منها موضوعا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا
شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير
النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة
كان ذلك استبانة تناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس اذا
لو وضع هناك حمل والحمل وضع اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منهما في
العكس مثل حكم صاحبه بل يكون احدهما حمل حملا حقيقيا والآخر حملا
عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الكلي

على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي
كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان و
انسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات متعين واذ قد
تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب متناهية
فليكن كل ب آ فنقول ان الوسايط بينهما متناهية وهي اشياء
التي يحمل على كل واحد منها ا ~~ويحمل كل واحد منها~~ او يحمل كل واحد
منها على ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك انها ان كانت
بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من
جهة آ نازلين على الولاء لم نبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا
بعضها الى الولاء بلا وسط بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا الوسايط
فيما بينها او اخذنا الكل متناهية ولا وسط بينها وكانت لا متناهي
او اخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها ما لا نهاية له فان الكلام
في ذلك واحد اذ كنا كلما ابتدانا من حد لم ننته الى حد آخر
فليس هناك حد آخر فانه لا فرق بين قولك بلا نهاية اي بلا سبيل
عند السلوك وقولك لا حد له فكذلك قولك له حد وقولك
ينتهي اليه عند السلوك واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا
يبلغ اليه ونهاية ولا ينتهي اليها ويكون ذلك كقول من يقول
انك اذا اخذت ~~عددا يتضاعف عدد من الواحد لم نبلغ البتة ونهاية~~ حقيقي
الالف الذي هو حد محدود ولان بينها درجات للعدد بلا نهاية

على العرضي كما قال ذلك هذا المذهب
فمنعناه ان هذه مسلك بيان كون الحمل الطبيعي
احدها موضوعا والاخر محمولا معينا ولا كلام
يكون على ما قاله من انه ليس احدهما اولى من
الاخر وهذا معلوم ان الاولى هو الذي يكون
حمل الوضعي كحمل الانسان على الحيوان الحيواني

للعدد

ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القايل ان بين طرفي كل مقدار
محدود بالقوة ولا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة لا قسم لها
ما لم يقسم اليه وكل قسم يفرض فيها يكون محدود والعدد والاثنينية
التي يتوهم بين حدين منها هو امر بالقوة اي تلك الحدود والتي
فيها هي في القوة ووجودها في القوة ولا يوجد البتة يكون معاني
يستحق ترتيبها في انفسها كانت حاصلة لا متوقفة على قسمة قاسم فبين
اذن انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسايط
بلا نهاية وكذلك الامر في السلب فانا قلنا لا شيء من ج آ وكان
بينها وسط اعني شيئا مثل ب يوجد في ج ولا يوجد في آ فليس يمكن
ان يكون ورايها وسط بعد وسط في المقدمتين جميعا الكبرى
السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد فرغنا عنه واما الكبرى
فلان بيان ذلك يكون من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل
الشكل الاول كما مثلناه فيجب على كل حال ان كانت الوسايط
التي للكبريات السالبة تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات
بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة متجانسة فلتعلم للموجبة
موجبات وقد بان في قبل الموجبات انها متناهية فاذا
كانت الحدود والموجبة الصغرى الساقطة لا يمكن ان يذهب الى غير نهاية
بين حدين فبين ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد من
حدود الكبريات العالية السالبة متناهية وكذلك هذا اذا كان

موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد
والاولى نحو في البحث فيه فحال فيه تحدي
وطرفي واذا كان منها وسايط قم

للكبريات

الشكل مشكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون
الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة
واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها مستقيم على كل حال
وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية لان
هذه داخلة في تحديد الاشياء والحدود تامة بها فلو كانت
الحدود متوقفة على ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نحد
شيئا لكن الحدود موجودة والامور متصورة فمبادئها متناهية
ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشي
وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق
واما اذا قيل الخشبة هي كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد
اجري الحمل والوضع على وجه استحقاقه وذلك ان قولنا الاول
وهو ان الكبير خشبة او الماشي انسان ليس معناه ان بعض
الماشي من جهة ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة
او للانسان ولا معناه ان الماشي بنفسه شيء قائم غير متعلق بمعنى
ولا متضمنا شيئا آخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى
قولنا الماشي انسان ان الشيء الذي عرض له المشي وهو في نفسه
ان كان ماشيا ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذي
عرض له ان كان بمقدار كذا او عرض له ان كان ماشيا
ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذي عرض له ان كان

بمقدار

بمقدار كذا او عرض له ان كان كبيرا فذلك الشيء هو خشبة واما
معنى قولنا ان الانسان ماش معناه ان الانسان لنفسه لا لشيء
آخر يعرض له ان يكون خشبة هي كبيرة وانت تعلم ان بين
قولك الشيء الذي هو ماش ولا عرض المشي وبين قولك
الشيء الذي هو انسان او خشبة او جوهر او ذات فرقا وذلك
لان الشيء في الاول عين من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع
وحقيقة وقد اضيف من الحقائق والماشي من حيث هو محدود
وشيء ذي شيء آخر ليس هو واما في المثال الآخر فان
الشيء الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا آخر عرض
له جوهرية فيكون في نفسه امرا محصل النوعية والحقيقة وقد اضيف
اليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لاجله جوهرا كما يسمى هناك لاجله
ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة
الى موضوع والى شيء غير جوهرهما فاما الماشي والكبير فكل
واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع فليضع
لا مرين اسمين ليفترقان به فيجعل حمل الماشي على الانسان
مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشي فلنخصه
باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون من طريق ما هو شيء واما
ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو او اين
او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك سائر المقولات وبعض

يعرض له ان الكل لـ هو بعينه ماش فكذا قولنا
الخشبة كبيرة معناه ان بعض الخشبة لا شيء

ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه
الابيض وليس في المحمولات شي خارج عن هذين البتة
اما الصور الافلاطونية فيقيلها [فنقول لها] السلم فانها اسماء واصوات
باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في
علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات المذكورة و
هذه العرضيات يوجد في الجواهر في الحقيقة وان كان
يمكن في القول ان يجعل كم ما وحده موضوعا للكم وكيف ما
وحده موضوعا للكيف فاما في الوجود فلا يمكن البتة ان
يكون السطح وما يعرض له الا قائمين في الجوهر وهو الموضوع
بالحقيقة للجميع واذا كان ذلك فان الطرف الذي هو
الموضوع الحقيقي حد ونهاية والمحمولات الداخلة فيما هو
الشي محدودة متناهية من الاجناس والفصول اذ
بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية لتحديد شي واحد والتحديد
شي موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو
الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر لان كل
منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين
الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات من جملتها
داخلة في حدودها اعني حدود المحدودات الجزئية منها الموجود في
الموضوع وان لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والذات

ذلك بل كلها يكون من نوعها الاول الجوهر مثال ذلك ان السطح من نوع الشكل في التحديد والعقول اذا ما فرادها [illegible]

في حدود

في حدود الشي متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة
في حدود الجواهر او كانت اعراضا ذاتية وقد استبان من هذه الجهة
تناهي الاوسط وهذه الجهة وهي اعتبار جهة التصور والحد فقد تبين
والصحيح ان ههنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات
بلا وسط وانها جارية على الولاء والاشياء التي يعلم بالبرهان
لا يمكن ان يعلم بوجه آخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون
بعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم
البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات ولا اوساط لها
فاخس ما يؤول عليه ذلك ان يكون الوقوف عند اصول موضوعة
ان كان تلك الاصول لا يبرهن في علم آخر ووقف غير برهاني
فيجب اذا ان كان وقف على اصول موضوعة ان يكون لها
وقتا ما بيان برهاني وفي آخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى
مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني
فلم يكن احتجاج الخصوم في امكان وجود اوساط لا نهاية لها
برهانيا يلتفت اليها ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء
الموجودة للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع
داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان حد
العدد منها ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز
ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون للفرد شي مثل ما للعدد

ولذلك الشيء شيء آخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد

يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد ماخوذا في حدود ما فان

ذهبت تلك الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوعا

من هذه التي توجد في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت

الموضوعات الماخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب الى غير

نهاية فتلك المحمولات التي تساويها في العدد على ان

لقايل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية

يوجد في شيء واحد وههنا فلا يكون الماخذ في حد شيء واحد منها

الا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية هي ما بين الطرف و

ذلك الواحد وبين الطرف وبين كل واحد منها فيقال له

قد حصل منها الغير المتناهي من الموضوعات حصول بالفعل و

الفعل مشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء خارج منه هو بعد

بالقوة وكل واحد والكل الجميع ماخوذ في الكل حد واحد لان

كل سابق ماخوذ في حد ما يوخذ فيه المسبوق اعني بالسابق الاقرب

من الطرف ويكون شيء ما خارج عنه هو ماخوذ في حده فيجب ان

يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها لكن

ليس اي شيء خارج عنها لكن ليس اي شيء خارج عنها كل محمول يوجد

فيوجد على انها واحد من جملتها هذا آخر ثم كيف يمكن ان يكون امور

بلا نهاية هي معاني جنس واحد لم يكن شيء واحد بالعدد ولكنها رجعت

فان

فان الفرد وما تبعه من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها

لاحقة في شيء ما من العدد وكلما صعد في المحمولات ينقص

عددها والعدد في النقصان متناه الى ما حد فقد بان او ان

انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات

الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية

فقد بان من جميع هذا ان للبراهين مبادي غير ذوات

اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات غير منقسمة

وبان ان الحمل من فوق ومن اسفل واقف وان هناك

حملا اولا على الشيء وانه وان كان كثير من الحمل على الموضوع يكون

بسبب عام مثل ان حمل مساوات ثلث زوايا القايمتين

على متساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع ليس لا على واحد

منها اولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث

عام لها فليس يجب ان يكون دايما كل حمل لكل شيء انما

اولا لشيء عام حتى يكون للمثلث شيء آخر عام وكذلك لذلك

الشيء شيء آخر بل يجب ان هذه التي لا واسطة لها ولا تنقسم بالقوة

الى مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان فان ما ليس ينقطع

بحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها مبادي البراهين

المنتجة للسالبة للموجبات وبعضها مبادي البراهين المنتجة فانه

كما يكون مقدمة غير ذات وسط موجبة وهي مبدا البرهان

الموجب لكن يكون مقدمة غير ذات وسط سالبة وهي مبدا للبرهان السالب فهذه وسائط المقدمات واوائلها كان اوائل تتعلق بها واول الابعاد اللحنية هو ربع الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة ست وثلثين الى خمس وثلثين او نحو ذلك لان هذه لا تنقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد التي لها الاسماء مثل الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنيني واذا انعقدت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج وان كان معناك في قياس ان تسلب عن الموجود للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل هذا النوع من التوسط فلم تزل تتوسطه بين كل حدي سلب فاما البيان بالشكل الثالث فلاثبات الجزئي فقط وهو ايضا لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين بين اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر لكن من جانب الاكبر وباطلاقه من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذي يمكن ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل ان تصحح السالبة من قياس مقدمته من الشكل الاول فلك ان تستمر في التحليل وتدخل

لحق ذا

الوسط

الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قبل بين في الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب فقد حاذينا ما قيل في التعليم الاول وجمع ما اوردناه من هذا توخينا فيه ايراد ما قيل في المشهور ويجب ان يعلم ان جملته تنحصر في انه اذا كان حدان اشنع السلوك من احدهما الى الآخر ان كانت وسائط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلم يلزم شيء من هذا من ينكر البرهان والحد الا ان يبين عليه من وجه آخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك على المنطقي بل هي موضوعة له فان المعتمد ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان يكون المحمولات في الشيء متناهية ومن جميع هذا لا يتبين ان التزايد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط واما التزيد كيف يذهب الى غير النهاية فنوضح بعد

فصل في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل افضل من مقابله ٤

قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين ههنا كلية ومنها جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب و

وهل المستقيم افضل ام المنحنى ثم قيل ان لقايل ان يقول
ان البرهان الجزئي افضل من الكلي اذا بينا ان زيد الموسيقي
او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان يبين ان كل انسان ا
كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذلك بيان له لا من
ذاته بل من بيان امر في غيره وليس ان يعرف ان المتساوي
الساقين زواياه مساوية لقايمتين من نفسه كما نعلم ذلك
لا من نفسه بل من شيء آخر هو المثلث ولما كان البيان الجزئي
من ذاته ومن نفسه والبيان من الكلي لا من ذات الشيء
ومن نفسه والذي هذه رتبته افضل فالجزئي افضل وايضا فان
ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات
هي هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود بل هو موهوم
فقط واما امر غير موجود فيها قايم بها دان كان غير موجود فما
يبرهن به عليه انما يبرهن على غير موجود فالبرهان على الموجود
افضل منه على غير الموجود وان كان موجود لكنه قايم فيها
غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يحيله كانه شيء مفارق
بالذات للجزئيات وخارج عنها فيجعل المثلث شيئا
غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا غير
هذا العدد وذلك العدد ومالزم وجب تحريف الحق فهو
محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على

معدوم

على معدوم واما على محرف الوجود عن حقيقته فالبرهان على
الجزئي اذن افضل وايضا فان البيان الكلي شديد التعرض
للغلط بسبب ان يستعمله كونهم كالمبرهنين على غير المطلوب مثلا اذا
برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة تبدلت تكون
متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح او
على ما ليس شيئا منهما وان كان البرهان من وجه ما هو على
ما هو اكثر فانه من وجه آخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي هو في
الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع
بالجزئي ظن مخالف للحق الكلي على ما قيل في انولوطيقا ولو كان
البرهان يقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الموجود والحاصل لا يحل
وقوع ظن وعلم معا فاذن البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة
ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل
اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين زواياه كذا
وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم
ذلك في المتساوي الساقين لا من جهة ما هو متساوي الساقين
بل من جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة
بالفعل في غير المتساوي الساقين من المثلثات كما يعلمه في
المتساوي الساقين واذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات
واذا علمه لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلي

مشترکا

اذن فضل و ایضا فان اللفظ الدال علی طبیعة الکلی لیس اسما
بل اسما متواطیا ولیست طبیعته فی الجزئیات طبیعة الاعراض
بل طبیعة ملایمة للجواهر داخلة فی الحد ولیس وجوده اقل من وجود
الاشخاص والجزئیة وان کانت هو واحد المشابهة و تلک لا
نهایة لها وذلک لان وجود الثابت الباقی اکثر واکد من وجود
الفاسد والبرهان علی الجزئی الفاسد من جهة ما هو جزئی یکاد
لا یغنی ولا یشابهی اذا لم یجمع فی کلیة یشترک فیه امور بلا نهایة
ویتحد به فیکفیها کلها برهان واحد ولو ذلک احتیج الی براهین
بغیر نهایة وایضا فلیس یجب علی المبرهن من جهة برهانه علی
الکلی انه ان لم یجعل الکلی معدوما یلزمه ان یجعله شیئا مباینا
للجزئیات فلیست الجواهر الکلیة فی ذلک بمباینة الحال
للاعراض الکلیة ان یکون امورا خارجة عن الجزئیات
قائمة بذاتها موجودة لا فی موضوع و هل فرقتها اذ المعروف
تجده یتغیر بالعوام واذا غلط غالط فظن ان الکلی شیء
خارج عن الجزئیات قائمة بسبب افراد البرهان علیه
فاللوم یلحقه فی اضافته الی الباطل وتوهمه المحال دون الذی
یستعمل البرهان الکلی وجنسه وقد علمت بنت فی مواضع
اخری الفرق بین الذی ینظر الیه دون اعتبار غیره
بین الذی ینظر الیه وهو مجرد ثابت بین لغیره وایضا فانا قد

استشفنا

یعنی در

منها الکیفیة والکمیة وغیرها
لکون بعده ... الکلیة

استشفنا القول فی ان البرهان هو قیاس من العلة واللمیة و
الکلی اولی بان یعطی العلة وذلک لان المعنی یوجد للکلی بذاته و
اولا فان کل شیء له امر بذاته لا یحتاج ان یکون لشیء آخر یفرض غیره
حتی یکون له بل ان لم یکن للغیر المفروض کان له ولا یکون المفروض
لذلک الغیر الا ویکون له فهو للغیر بسببه فهو العلة القریبة و
الکلی هو الذی یعطی الجزئی ما له بذاته والکلی هو الذی عنده
نهایة البحث عن لم وعنده تنتهی البحث ما یظن انا علمنا الشیء کما لو
سال سائل لم جاء فلان فقیل لیاخذ ما لا فقال ولم یاخذ فقیل لیقضی
دین غریمه فقال ولم یقضی قیل لکی لا یکون ظالما فاذا وقف البحث
عن اللم عند هذا ومثله فقد سکنت النفس الی معلومها ولا تحقق ان
بحث اللم فی مثال هذا ینتهی الی امر لا یتجاوز عنه ویکون الامر الاعم
الاعلی الذی یلزمه الحکم لنفسه والغیر بسببه و هو العلة المطلوبة و
کذلک اذا سالنا عن الجزئیات ان مثل هذا المثلث لم زوایاه
الخارجة مساویة لاربع قوایم وما جنسا شیء جزئی فقلنا لانه نحاس و
اولانه مخطوط فی ثوب اولانه هذا المثلث لم زوایاه الخارجة
مساویة لاربع قوایم واجبنا الشیء جزئی فقلنا لانه عن العلة
الذاتیة التی تطلب الا ان یقول لانه شکل یحیط به ثلثة خطوط مستقیمة
کل واحد منها اذا اخرج ارسم حوله متساویا ان تقاطعت فیکون
جمیعها ست زوایا قوایم اثنتان منها داخلتان فیبقی الخارجة اربع

ثم الواسطة الکلی ... فی اعطائه ...
و ماله بذاته

یمکن شیء من ...

داخلتان لا

فنحن اذن فی غطاء الغاية نضطر الی البرهان علی الکلی وکیف لیس
یمکننا ان نبرهن علی هذا الحکم فی المتساوی الساقین برهانا علیا
الا ان یقول انه مثلث حال اضلاعه ان یخرج کذا وکذا ایضا
فان الجزئیات غیر متناهیة ولا محدودة والکلی بسیط محدود
والغیر المتناهی من جهة ما هو غیر متناه غیر معلوم وانما العلم یتناهی
المحدود فاذن العلم الذی انما هو للکلی وهو اکثر فی معنی المعلوم
فاولی بان یکون العلم بالبرهان واذا کان هو اولی بالبراهین
فالبراهین ایضا اولی لان الاولی من باب المضاف فاذا کان
هذا اولی به منه لغیره فذلک ایضا اولی من ذلک الغیر به منه
وایضا فان الشیء الذی اذا علم هو علم غیره من غیر انعکاس
فهو اولی بان یفید العلم من ذلک الغیر ثم الکلی اذا برهن علیه
وعلم کان ذلک علما به وبالجزئی ایضا تحته بالقوة القریبة واذا
علم الجزئی فلیس یجب ان یکون ذلک علما بالکلی لا بالفعل
ولا بالقوة القریبة من الفعل فالعلم بالکلی اذن اشرف وایضا فان
البرهان الکلی یکون الحد الاوسط فیه اقرب الی المبدا
فالبرهان الکلی اشد تحقیقا من الجزئی فامثال هذه
الاقاویل هی التی قلت فی التعلیم الاول ولکن کشفه الکلام
الامر علی قال المعلم الاول نفسه یمکن ان بعض هذه الحجج منطقیة
جدلیة وان کان البعض یفهم منه انه یقول ان بعض هذه

حا

الحجج لا یحیض بالبرهان والذی یجب ان یصغی الیه من جملة الحجج
هو ان العلم بالکلی علم بالقوة بالجزئی ومبدا البرهان علی الجزئی
اما العلم بالجزئی فلیس البتة علما بالکلی فان من علم ان کل
مثلث فزوایاه کذا فما اسهل ان یعرف ان المتساوی الساقین
کذلک فان علم ان المتساوی الساقین کذا فلا یعلم من ذلک وحده
البتة ان کل مثلث کذلک ومثل هذا ما قیل ان الحد
بالکلی یحوج الی العلم بالکلی وایضا فان الکلی معقول والعلم الحقیقی
للعقل واما الجزئی محسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به
ولا برهان علیه ثم قیل ان البراهین الماخوذة من اصول ومبادی
ومصادرات موجبة افضل من الکائنة عن سوالب
احتج علی ذلک بحجج ~~من ذلک~~ یحج من ذلک ان ملک لا یحتاج
الی استعمال اشیاء منفیة مختلفة کثیرة الا مضافة والبرهان
علی السلب یحوج الی ذلک الاخیر اذ لم یکن السوالب الصرفة
منتج انتاج الموجبات الصرفة بل منتج اذا خلطت بالموجبات
واذا اعطینا عللا متوالیة فی الشیء فانما نعطیها اللمیة الحقیقیة
الواحد منها الاخیر الذی هو اقرب من المعلول ولیس فی تکثیر
الوسائط فایدة بل الفایدة فی تقلیلها والاقتصار منها علی
القریب الملتصق بالطبقة فان العلم الکائن مما هو اقل افضل
من العلم الواقع باجتماع امور کثیرة فان الغلط فی القلیل

اقل وفي الكثير اكثر والحصار المعنى في القليل اكثر وفي الكثير فاذا كان
كك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة
افضل من البرهان المتكثر الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب
هو موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب
فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر
والعدد اختلافا فالموجب افضل وايضا فان الذي لا حاجة له
في ان يعرف وان يوجد معا الى شيء ثان وللثاني منهما اليه
حاجة فهو اقدم واعرف من السالب والبرهان السالب لا يتم
البتة الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب ان
كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا
سالبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف
ايضا فان البراهين الموجبة يجد المتوسط في حد وحدها انما
نسبته الى الطرفين نسبة الايجاب فقط وكك الزائد
فيها وهو اخذ حد خارج عن الحد والثلثة لتركيب البرهان
الموجب موجب ايضا ويستمر كك ولو كان يمكن
بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب
فالغالب فيه في التوسط والتزيد معا هو الموجب فانك
اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء من ب ا فان اردت
ان توسط بين ج ب حد افلا شك انك توسط بالايجاب

وان

وان اردت ان توسط بين ب آ حد الم يكن بد من موجبة
وسالبة فيصير جملة القياس كيف وسطت مؤلفة من موجبتين
وسالبة واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء
من د آ وكك لو ذهبت في التوسط الى المقدمات الاولى
وكانت الموجبات يزيد والسالبة يكون واحدة فان
لم يمكن تتميم القياس بالتوسط بل بالتزيد من خارج فضممت الى
قولك ولا شيء من ب آ قولا سالبا آخر لم يمكنك ان تاتي
بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فيقول
وكل د ج حتى ينتج بقياس كب ان لا شيء من ج آ فبين اذن
ان الموجبات غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا وفي
القوة من السالبة فالموجبات اذن اوجب اقتصار في
الذهن من السوالب في كل قياس وايضا فانه وان كانت
المقدمات الكبريات غير ذوات اوساط كانت موجبة
في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم
فلانها البسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة تحتاج الى حدين
ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث والذي
يتم وجوده باشيا اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده
بتلك الاشيا وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب
وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج

اي كل ج د وكل ب د ولا شيء من ب ا وكك لو ذهبت في

اي يجمع انفسها افضل الموكب منهما والموجود الها افضل واولى

الموجبة والسالبة البراهين

في تنقصه الى قياسه الى السلب كالوجود وكالملكات والايجاب
وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود
لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد
اتضح لك فيما سلف فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب
فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان
المستعمل للمبدأ الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان
المستقيم افضل من الخلف فليكن المستقيم هكذا كل ج ب و
ولا شيء من ب آ وهو ينتج انه لا شيء من ج آ وليكن الخلف
هكذا ان كان قولنا لا شيء من ج آ باطلا فليكن بعض ج آ وكان
لا شيء من ب آ وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هف
وكان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج
آ فهو ح نقيضه وهو لا شيء من ج آ حق ففي المستقيم انما قوله م
اوجب هذا الخلف المط صدق قولنا كل ج ب الموضوع تحت
قولنا لا شيء من ب آ ايجابا بذاته وفي الخلف انما اوجب
النتيجة كذب قولنا بعض ج آ مع صدق قول آخر ثم
انتقل به من كذب النتيجة الى صدق ضدها كما بان لك
في الفن الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه وحده قيل م
وبذاته صدق النتيجة الى الكذب فعلى قياس آخر افضل
من الذي يوجب كذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل

لقياس

لقياس آخر ينضم اليه وانت تعلم ان القياس بالذات على
ما اوضحناه لك في الفن وهو ما يكون احدى المقدمتين فيه كالجزء
تحت قوته وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى الكل م
ويكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم
بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل
عند الجزء فيكون مقدمته كل ج ب تحت الكل اما كون الصغرى
تحت الكبرى وان كان يخالف الكبرى في الكيفية فلان ج
تحت ب فالحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة فهذا الوجه
والاتفاق في الكيفية معا وهذا لا يوجد للصغرى في قياس الخلف
مع النتيجة فان قولنا بعض ج آ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء
من ب آ ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب داخلا تحت
قولنا لا شيء من ب آ فاذن صورة القياس بالذات التي
شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا بالخلف فمقدمات المستقيم والقضـ م
اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك
فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس
الكائن من مقدمات اعرف افضل على كل حال ونقول
انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم بوجوه ثلثة احدها ان حتى م
يكون احد العلمين قد جمع الان واللم ووقف على السبب القريب
الذي لم والثاني اقتصر على الان فقط والثالث ان يكون احدهما العلم

تحت مقدمة لا شيء من ب آ ونتيجه
لا شيء من ج آ الحد مقدمة لا شيء
من ب آ كالجزء م

انه الشي المنظور فيه مجرد الصورته عن المادة والثاني لم يفعل
ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك
الشي مقترنا بمادته وكذلك فان علم العدد اشد استقصاء
من العلم الموسيقي وكذلك الحال علم الهندسة من علم المناظر و
علم الهيئة والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط
بشرط انه مسلوب عنه ساير الزوايد اشد استقصاء من العلم
الذي موضوعه الاول وذلك المعنى وجب له زيادة
مثاله ان الوحدة والنقطة يوضعان لعلميهما بمعنى بسيط
هو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم تقترن بذلك
في الوحدة ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان لا يكون لها وضع
ويكون الوحدة البسيط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك
المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة
وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد والنقطة موضوعة اولى
للهندسة فالحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة فقد
قربنا في هذه الاشياء من مجاوزات التعليم الاول ومحاكاته
وكان ذلك غرضا دون الاستقصاء فيها وكان هذا النمط
من اللفظ غير مناسب لعصورنا اذا اردنا القاءه ٭
فصل في مفاوضة وذكر اختلاف العلوم واتفاقها
في المبادي والموضوعات المباحث انما يكون من علم

نوع بسيط

وذلك لان ... والحس
الا ... لها ...

واحد او اشتركت في الموضوع الاول او في المبادي الاولى
للبراهين اختلاف ما نشير اليه ونعني بالمبادي الاولى المقدمات
فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا
اردت الامتحان فارفع كل شي الى مباديه الاولى وجنسه
الاول اي موضوعه فتجد المتفقات من العلوم مختلفة فيهما كمسايل
مسايل المناظر ومسايل الهندسة اما في الجنس اي الموضوع فتجدهما
مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي فتجدهما يختلفان فيه مثل مسايل
المناظر ومسايل الهندسة لا محالة واما في المبادي فتجدهما وان
اشتركا فيه بوجه ما فانهما يختلفان في وجه اخص فانك
تجد المبادي وهي للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد
فرغنا عنه وليس اختلاف البراهين يوجب اختلافها في هذا
الباب فقد يكون على شي واحد برهانان مختلفان لان
حدين اوسطين يحمل احدهما على الآخر فقط مثل قولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل انسان نام وكل نام
مغتذ ومثل قولنا كل قابل للذة متحرك وكل متحرك متغير
مع قولنا كل قابل مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير
فالاول احد حديه الاوسط تحت الآخر فان الحيوان
تحت النامي واما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما تحت الآخر
وكذلك قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وانه

وكان البحث عن العوارض الذاتية التي لوحظ
اولا فوارها والاعراضه واشتركت المقاصد
الا ... التي مهما ... ... تلك العوارض
الذاتية ... للموضوع الاول والفوائد
ولانواعها واختلفت في الموضوع الاول
... المبادي ...
المختلفات

اختلاف
الاختلاف

كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب فان هذين وان كانا
من جهة ما ينعكس احدهما على الآخر من اجل موضوعهما فهما
ليسا مما يكون احدهما تحت الآخر فقد بان ان اختلاف الحدود
الوسطى لا يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف
علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد نظير هذا في الشكلين الآخرين
فيوجد حدود والوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة
ولعرب ياخذ ذلك البيان لانطول الكلام بتفصيله واما
ان جل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا عنه والما
انه قد يكون على الاكثري فبعض المعترضين يأبى ان يكون على الاكثري
برهان بل انما تسمح نفسه بان يكون عليها قياس ويقول لانها
لا تنتج يقينا او ليس بها انفسها يقين والحق ورأي المعلم
الاول يوجب انه قد يكون على الاكثري برهان موضوع
من مقدمات اكثرية يعطي سببا من اسباب الاكثرية ويكون
به اليقين غير زائل من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من
جهة ما هو موجود وعلى ما علمت فان اريد بالبرهان كل قياس
يكون على الشي من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري
برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان ما كان
القياسات المعطية للعلة على شرط ان يعطي وجود غير متغير و
غير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه امكان فليس على الاكثري

برهان بل قياس ما آخذ يقع بين البرهان والجدلي والخطابي
والمغالطي والشعري ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه
بل الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان انما يكون لوجود متميز
عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما
فيكون ضروريا او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذن لا بيان في
امر متميز الوجود الا لهذين ولا برهان على شي كونه ووجوده
الاتفاقي لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكن ان زيد هذا الكلام تحصيلا
فنقول ان الامور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال امكانها فاما
اعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا تطلب فيه
الا عن الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها في الطبع فضيلة على اللاوجود الا
والارادة وعلى الطبقة التي اوضحناها في فن سلف واما المتكافئ
في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه
الا قياما مرجحا لذلك الطرف يخرج اياه عن المكافاة
فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار
نفس الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن الاكثري
على المتساوي وعلى الاقل ... اعني البرهان الذي انه ممكن تبين حج
لا ضروري الوجود ولا ضروري ... البرهان الذي ينذر بوجوده العدم حج
او لا وجوده الا ان يكون شي منها افضل وكلما قلناه في الكثير بالا د
الاكثري الوجود فانقله الى الاكثري اللاوجود العدم ثم انزل انا

عيننا بالوجود والحكم اتى حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول
انه ليس للحس برهان ولا مبادئ البرهان مما هو حس لان البراهين
ومباديها كليات لا تخص بوقت او شخص واين والحس
يجد حكما جزئيا في آن بعينه واين بعينه فاذن الحس لا
ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شي منه هو علم كلي ولو
انا كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما كان
ينعقد لنا من جهة الحس في ذلك راى كلي ان كل مثلث كذلك ولا
علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المخروط الظلي
انكسف لم يمكننا من جهة الحس ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف
الكلي اما كل كسوف فلان ذلك لا نهاية له في القوة واما
في الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط وان كنا قد نستقري من تكرر
المحسوسات امورا كلية لان الحس ادركها وتاملها ولكن لان العقل
من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكثرة كليا متكثرا
مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاذا
خلق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل اليه للحس
بل يناله باشراق فيض الهي عليه وايضا فانا كثيرا ما نتوصل
بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها بل لان العقل
يصادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه نحن قبل حيث بينا
التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك المستقصى

يحكم بالعقل ... كسوف ... وكذا ...

يقتنص لد

يصادها لد

صار

صار توقفنا وذلك في غنا وبحث عن حال المحسوس نفسه مثل
حال الزجاجة ان كل ما لا لون له هو شفاف مؤدٍّ للون مما وراءه وقوم
يرون ان السبب في ذلك مسام والثقب التي في
الزجاجة ينفذ فيه الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي
المبصر قيل في التعليم الاول ولو كان الحس ممكنه ادراك
الثقب لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم بان السبب في الثقب
وان الابصار كان يحدث بنفوذ البصر في تلك الثقب ولكان يميل
الى المذهب المايل اليه وان كان في البحث باقيا ريب في انها او خلاء
وان كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدي الشعاع
ينفذ فيه اليه او بطل لو كان الابصار بنفوذ شي في الثقب وكان
الحس يحس ذلك ويميز ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا الى
ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة
شعاعية لا لنفس شف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان
حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس لان الحس حصله لكن لان
العقل اتخذ الحس مبدا للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن
ان مبادي المقاييس كلها صادقة اما اولا فان المقاييس منها
منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة
للصادقة وهي وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة
ومنها منتجة فذلك الانتاج منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه ان
يكون هي من جهة انتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات كان

يعرف الحس مبدا العقل م

ويحكم اللون الذي وراءه ... ان ...

هواء م

اللون اود م

يقع م

القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج
بالعرض فاذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة
للصادقات من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة
فاذا كان كذلك كانت مبادي القياس الكاذب ايضا
فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج فان الاضداد
قد تكذب معا مثل قولنا ان المساوي هو اكبر والمساوي هو
اصغر والضد فان شيئا غير متضادة تكذب معا ولا تصدق
مثل قول القائل ان العدل تهور وقوله ان العدل جبن وكذلك
الانسان فرس وقوله الانسان ثور فان هذه في قوة
المتقابلة وان لم تكن متضادة او متقابلة بالفعل فليس ان مبادي
النتائج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه والضد فان المقاييس الصادقة
يجب ان يكون واحدة باعيانها وذلك ان المبادي اما قدم
خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها و علم
من عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار
اما منطوق به واما اصم وقولنا في العدد ان كل عدد اما اول
واما مركب وهذه مختلفة لا مطابقة بينها فيها لان الهندسة الاصم
كل بعد النقطة والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينها كلها
مطابقة البتة ولو كانت مطابقة لكانت على احد
وجوه اما ان يكون احد المتباينين اعم من الآخر كقولنا كل ج آ

على ب

وكل ب آ على ان ج تحت ب واذا كان كذلك كان احد
المتباينين تحت الآخر او فوقه فكان ج احد الجنسين تحت الآخر
او فوقه وهناك قد يكون الامر على ما اوضحناه قبل واما في
الاجناس وذلك اذا كانت الاجناس العلوم المتشاركة وقعنا
بعضها تحت بعض واما في الاجناس التي ليس بعضها تحت
بعض فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما
ان يكون مبدا داخلا في الوسط فيكون ج آ متشاركين في
الجنس فيكون احدهما مبدا والآخر نتيجة او غير متشاركين في الجنس
اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا احد العلمين تحت الآخر
فيكون المشتركة من المبدا على نحو ما حددنا قبل واما العلوم المختلفة
التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان تشترك في المبادي
الخاصة البتة لا على ان يدخل حد منها في الوسط ولا فوق
ولا تحت ولا خارجا موضوعا او محمولا واما المبادي العامة
مثل قولنا ان كل شي اما ان يصدق عليه سالبة فقد فيها الا ان
هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة
التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شي آخر لانها من جملة ما هو
مبدا للعلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود لكنها يوجد في
العلوم بالقوة ولا يوجد البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى
الا وقد اخذت مختصة بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية

لا وسط الخطوط المتوازية التي على المتوازي م
للاجسام م
تحمل ذلك في علمين م
موجبة ولا الا تصدق عليه م
نتزا م

على ما بيّنا جميع ذلك فيما سلف فاذن لا يكون في العلوم المختلفة
اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم
وان كانت يزيد على المقدمات على النحو للعلوم في تركيب
القياس فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة و
ليست تنتج على تلك المقدمات باعيانها وليست تصلح
لغير ذلك القدر من الكثرة واذا دخل حد من جانب او
في الوسط لم ترد ما اتيه بنتيجة العقد بل ما يناسب ذلك فاذا
كان نسبة المقدمات مع النتايج هذه النسبة فكيف يكون
التي هي المبادي منها صالحة لان ينتج منها لا هذه بل نتايج
خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج
منها الا المناسبة لتلك المقدمات فبعضها التي هي المبادي
البعيد من ان ينتج منها مسايل علوم اخرى غير مناسبة لذلك
العلم وكيف والنتايج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة
والحدود التي للمبادي متناهية فان والاصول الموضوعة
لكل صناعة متناهية واما النسب الحكمية باعتبار ما بينها
وبين عوارضها وان كانت في ذواتها محصورة فقد لا
تتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات يكون ضرورية
مستقرة في الشي دائمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات متناهية
وذلك ان المثلث المتساوي الساقين من حاله ان زاويتيه

التي

التي عند القاعدة متساويتان فهو امر موجود له في نفسه بالفعل واما
انه امر نسبته الى مثلث آخر يقع منه في دايرة كذا او في مخمس على
نسبة هي كذا او ما يجري مجراه فامور ليست حاصلة بالوجود
فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور يحصل له
من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها فامثال المبادي
الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة يعظم فيها ان يكون وافية
بمسايل الهندسة فضلا عن مسايل خارجة لا يتعلق بها كيف
يقال ان مبادي العلوم المختلفة متفقة ام من جهة ان العلوم المختلفة
متفقة وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان
ينتج منها في كل علم يكون مبدا اي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة
فان مبادي العلوم التعليمية وهي محدودة في المصادرات
متميزة بالفعل ظاهر انها لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح
لكل علم بل ولا مبادي علم واحد يصلح لجميع مسايل ذلك العلم
فكيف لمسايل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق
التحليل بالعكس وصرنا الى المقدمات التي لا اوساط لها في
علم ما وميزناها ان لم يكن متميزة تميزها في الرياضيات وجدناها
مشتركة لجميع النتايج بل كان كل خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها
ومع هذه الكلية فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم المختلفة
احتمل فا الاشتراك فيها البتة ولا في كل شي منها فقط ان

صالح الا علم العلم الفضي

صنح

مما سلف ان بعض العلوم يشترك في المبادي وان من المبادي
خاصة ومنها عامة فبين الحق ان المبادي مناسبة في
الجنس اي الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي لا
تتناسب في الموضوع فان مبادي خاصة باجناسها لا
تتناسب ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه ان
الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي يقال على وجهين اما
مبادي منها البرهان اي المقدمات الاولى في العلوم واما
مبادي فيها البرهان وهي اجناس العلوم اي موضوعاتها ماتها هو
وما يتعلق بها مما يوضع معها او يبادي بها كالواحد يوجد بالكمون
فالقسم الاول يجوز ان يكون فيها مبادي عامة مثل قولنا
كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا
الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني
فلا يجوز ان يكون خاصة او يتناسب علمان في الجنس وما كان
من المبادي التي بمعنى المقدمات مما هو خاص لمخصوص
كل علم فلا يشترك فيها العلمان احدهما فوق الآخر ويكون
لاحدهما اولا وللثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات في المبادي
العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ذاتي
له فلا يجوز ان يكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه
من الوجوه بل ان كان ولا بد فالكبريات على النحو الذي

يجوز مع الشركة **فصل** ٩ في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما
وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة و
الحكمة من العلوم ان منها علم بشيء ومنها ظن به وان الاختلاف
فيهما من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت الرأي
وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان
يقاس بالظن بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل ظن بل ظن
يوافقه في جنس الرأي واما ما سواه من الظن فيجب ان
يقاس بالجهل والعلم التصديقي هو ان يعتقد في الشيء انه كذا
ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث
لا يمكن زواله فانه ان كان مبينا بنفسه لم يمكن زواله او
ان لم يكن مبينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال الا ان يكون
الحد الاوسط الاعلى او وقعه على انا لا نعني بالعلم ههنا المكتسب
والذي يخالفه صنفان من الاعتقاد اعتقاد في الشيء الذي
هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا
لكن يكون هذا الاعتقاد بنفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من
حيث لا يمكن الزوال واعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم
اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة اذا خطر بالبال اعتقد وهو انه
ممكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا
وهذا جهل مضاد للعلم لا مشاركه لكن اعتقاد انه يمكن ان لا يكون

لكان ام

مع ام

ويقاس ام

والباقي منه هو ان يعتقد انه كذا ام

معه م

كذا اما ان يعتقد في الموجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون
كذا وفي الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا كل واحد من
هذين والاعتقاد فيه بما يجري ان يسمى ظنا والاول منهما فانه ظن
صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا ومن شانه ان لا
يكون كذا كل واحد من هذين والاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد
ان من شانه ان لا يكون ان كان لا كونه جايز في نفس لكن
الوجود قد غلب او جايز في وقت آخر فهذا نوع من العلم
ليس ظنا ولكنه ان وقع فيما يوجب كان يقينا ما بالشيء
على ما هو به وان كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر
بالبال انه عسى ان لا يكون موجودا عنده ما يفرضه موجودا
يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حاصلا نعمه موجودا كاذبا فهو الظن
الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل
بسيط اذ لا بد في ظن من كل جهل والعلم موضوعه هو الضروري
انه على الدوام فيكون العلم ايضا بالشروط والظن موضوعه في الحقيقي
الامور الممكنة المتغيرة التي لا ينضبط فيكون حال الامر بحسب القياس
الى الوجود حال الراي فيه بحسب القياس الى الصحة وقد يكون
الظن المركب بالجهل المركب واقعا ايضا في الامور الضرورية
والاعتقاد المؤكد ليس بحسب من حيث هو مؤكد ان لا يعد في
الظن فيكون ثلثة اشيا من جملة ما عددناه داخلة في اعتبار

الظن احدها الاعتقاد بالشيء الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد
معه انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد
فان هذا بالحقيقة ليس علما بل ظنا والثاني الذي سميناه الظن
الصادق المركب بالجهل البسيط ويشتركان في كلهما في شيء
واحد وهو انه عقد في الشيء انه كذا يمكن ان يلحقه العقد انه
لا يمكن كذا وذلك لان الاول منهما اذا كان جايز الاستحالة
فليس ممتنعا في طباعه ان ما يقترن به عقده اذا كان ان لا يكون الشيء
اما ابتداء او غير طار على العقد الآخر الذي معه واما باستحالة
العقد الآخر الذي معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب
بالعقد الباطل ويقابل عقد صاحب العقل الاول لان ذلك
كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا يعتقد انه
يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا يعتقد انه يمكن ان لا يكون
ما اعتقد كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور يقارن
معه بالقوة او بالفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة
توقع الظن كما ان العلم قد يكتسب بواسطة يوقع الظن كما
ان العلم قد يكتسب بواسطة توقع العلم فانه ليس كل واسطة
غير ضرورية الدوام الاكبر تدعو الى ممتنع بل قد تدعو الى امر
واجب والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة العقد وفي الامور التي
العلم اولى بها وكما انه قد يقع لان في هذا الشيء علم ولا آخر

ظن من تحصيل العلم وكما يمكن ان يكون يقع لهذا علم بمبادي
ذلك العلم بتدريج حتى ينتهي اليه وان يقع للآخر ظن بتلك
المبادي والمقدمات فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو
نتيجة لها فيكون الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة
انها صادقة ويرى انها لا تتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه
فيها صادقا الا انه خال عن الراي الثاني او مجوز لغيرها يراه
بحال يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشي موجود
ويعلم لم هو موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه
لم هو موجود وان لم يكن ذلك بمتوسطات فيظن انه موجود
فقط ولا يظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن
شيئا واحدا وان كان قد يقع في شي واحد ظن
وعلم معا ولا ظن صادق وظن كاذب معا اما العلم والظن

كما قد يقع في شي واحد ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون في شي واحد ظن وعلم معا

فانهما لا يجتمعان لان قولنا العلم يقتضي اعتقادا ثابتا في الشي
محصلا وهو انه ممتنع التحويل عما هو عليه ويمتنع ان تفارقه او تطرا
عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ثابتا
بالفعل او القوة القريبة او البعيدة وهو ان الشي خلاف ما هو
جائز التحويل عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشي الواحد لا في الشي
الواحد في وقت واحد مستحيل تحوله عما هو عليه وجائز
تحوله معا او يجتمع فيه راى ان يجوز زواله وراى ان لا يجوز

زواله

زواله واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في
انسان واحد فان الظن الذي نظنه وهو كاذب
الظن المقابل الذي له هو فيه صادق ان ثبت وما لم يكن ظن
بل شك في الامرين وان مال النفس الى الصادق بقي
الكاذب غير مظنون او الى الكاذب فبقي الصادق
غير مظنون والشي الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة
وغير ممكن مرة فاذا تناول الراي كونه غير ممكن ثباتا ولا ثباتا فهو
علم واذا وقع الراي عليه من الجهة الثابتة فهو ظن فيكون في
الشي الواحد من جهتين ظن وعلم والاثنين مثلا هذا ان نظن
ان القطر غير مشارك للضلع ونصدق وذلك يرى ان
القطر مشارك له فيكذب والظنان مختلفان لكنهما واحد في الموضع
واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس
ولكاد يكون اكثره اولى بعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات
الا انا نحدها ههنا حدا فالذهن قوة النفس المهياة المستعدة
لاكتساب الحدود والآراء والفهم جودة تهيئ لهذه القوة
نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة
الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان

اقتناص

ضوء القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكاله
فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط وهو ان سبب ضوءه من الشمس

والذكاء قوة حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير فصل (والفكرة)
حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها الى
المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية
بغير روية نحو تمام مقصود والحكمة خروج نفس الانسان
الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان
يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي
واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى
العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة
بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

المقالة الرابعة الاولى
من الفن الخامس من المنطق وهي يشتمل على عشرة فصول في
المطالب ب في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة ج
في ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول
في هذه الابواب د في مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتضمن
بعض البراهين على الحدود دك في مشاركة اجزاء الحد واجزاء
بعض البراهين وكيفية الحال في توسط الحدود وتوسيط
اصناف العلل ه في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود
والبراهين لتتم الوقوف به على مشاركة ما بين البراهين والحدود ي
ومن الاشارة الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب ز
في ان طريق القسمة نافعة ايضا في التحديد وكيفية ذلك و

تفصيل

وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم
المشترك ح في الامتناع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام
في توسيط العلل المسكتة وغير المسكتة وتحقيق الحال فيه ط
في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل و
مجاوزة مذهب كلامه فيه مع الايضاح ي في خاتمة الكلام في
البرهان

فصل

ا في المطالب المطالب والمعلومات بالطلب متساوية
فان الشيء انما يطلب ليعلم واذا علم بطل الطلب والمطالب وان
كان للكثرة ان كثيرة بالاي والكم والكيف وغير ذلك فانها
بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة اثنان داخلان في الهل
احدهما هل يوجد الشيء اي على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء
اي على الاطلاق ح والثاني هل يوجد الشيء شيئا مثل انه هل يوجد
الجسم مركبا من اجزائه متجزية وكل واحد من مطلبي الهل
يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك مطلب الما واما مطلب الاي
فمن التوابع لمطلب ما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم الى
طلب علة الوجود او لا يتعدى والاقوى ان يكون القياس المنتج
للهل المطلق شرطيا استثنائيا وعلته في الشرط واما سائر ذلك
فالاحرى ان يكون القياس فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه يتبع المطلب
البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء موجود
طلب ما ذلك الشيء الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات

لوجود موضوع او علة عليه الاطلاق او علة الحكم لوجوده او لا وجوده كان موضوعا لذلك لان يتعدى منه طلب علة الحكم

فهو بعد طلب هل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب بمعنى
الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب هل الشيء في الحال سبقه
مطلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل
على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب بالحد الاكبر او ما الحد الا
وذلك لان الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب
ان يكون معطى الهلية والمهية اولا ثم في كل علم يطلب عوارضه
الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود العارض له او لا وجوده
بالهل المركب بالقياس الى ذلك يعني اثبات المحمول الموضوع فيطلب ان ذلك
العارض بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان
البراهين انما يبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات و
تلك الاعراض لا يوجد الا في تلك الموضوعات واحيانها
فان منع ان يكون لها وجود الا في تلك الطبيعة منها صارت في جملة المبحوث
فان وجود اي شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون المطلب
البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا
كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول
على خط طرفاه مركز دايرتين وقد وصلا ايضا بالتقاطع فيبحث
عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان وجود واذا
صح للشيء هليته استحق ان يطلب له المائية وان يعطى ما بحسب
الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاها

الآ

الا بحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف ووقت
وضوح بحث ما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت
وان كان لا مانع ان يكون ما قد افيد في جواب ما بحسب الاسم
قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء لطلب ما بحسب الذات فانه يتضح
مع انضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه طلب اللم
بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والآخر بالفعل اما بالقوة فلان
طالب الهل في مثل هذا انما يطلب عما هو مشكوك فيه فيقتضي
طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سأل
هل القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء يوجب العلم بان
القمر ينكسف فاذا اعطى الهل وقيل نعم يطلب ثانيا لم كان
القمر ينكسف فاذا اعطى الهل وقيل نعم يطلب ثانيا لم كان القمر
ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب اما علة القياس
في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس
في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي هو علة الامر في نفسه و
معنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيت بالقوة
اولا انه موجود وحين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب ان
تعطيه الآن بالفعل وتقول ما هو الآن فيكون البحث عن لم
بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو
طلب لم بالقياس الى النتيجة وتكون بالفعل وطلب ما بالقياس الى الحد

الاوسط ويكون بالقوة واما طلب ما الحد الاوسط بالفعل كقط
لا بد منه ان كان محمولا فيقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعني
به الموجود شيئا ما اما شيئا جوهريا للموضوع او عرضا ذاتيا له
او عرضا خارجيا ثم يقول المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق
الشيء المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او لا
فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث
كذا او هل الاله سبب للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض
ما او لاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطلب
بالقوة ترجع الى هل الشيء والى لم الشيء وان مطلب البحث
ما عن ما الشيء بوجه لانه بالقوة بمعنى ما للاوسط ولكن من الناس
من ظن ان هذا منعكس وانه ليس في البراهين شيء هو بحث اللم
الا وهو بحث الما بالقوة ولا بحث الما اولا هو بحث اللم
وتعدى هذا الى ان ظن ان الاوسط في البراهين هي الحدود
كل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث عما هو هو عن الاوسط و
ليس البحث عما هو الاوسط هو البحث عن ماهية احد الطرفين الآخرين
حتى يكون الجواب به حدا ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد او جنس او
فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة لامور لا في انفسها
ولا هي بوجه ما نفس الواجب لا صورة ولا مادة وكثير ما يجعل
من الاوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا

والموجود بالفعل يعني الموجود الذي على الاطلاق
والموجود شيئا ما م

بل لحده سببا موجبا لشيء في شيء فان الجنس المتوسط يوجب
وجود الجنس الاعلى في النوع الآخر بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط
وان لم يكن على ان ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط الحال
العلة وليس هذا حدا للاكبر ولا صورة ولا مادة ولا ايضا
يوجب الحال بغير علة كما علمت او ستعلم وكثير من الخواص
هي علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليس بجنس لها ولا
فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خط الخارج
عنه على صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين
من غير ان يكون خط بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا بالذات
لكون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خط بتلك
الصفة جنسا ولا فصلا ولا مادة ولا صورة لذلك كثير من
الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة في
جوهر الشيء بل عللا فاعلية وموجبة وكذا الحكم قيام الارض
في الوسط للكسوف وكذا اماتة النار فانها قد تجعل حدا
وسطا في اثبات احتراق الخشبة وان كان قد يجوز ان يجعل
هذه العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزاء فصول لا يجعل
بل يجعل الفصول المعمولة منها كما ان القدوم لائق انه حديد
حديد ولايق ان الحمى عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات
هي حقيقة الفصول بل اجزاء فصول خاصة فقط فان العلل الوجو

الفاعلية بل علل م

وليست عللا للمهية واجزاء الحد اجناسا كانت او فصولا هي حقيقة
او اجزاء فصول هي التي يكون عللا للمهية واما علل الوجود فليس
يجب ان يكون عللا في المهية ولذلك لا يدخل علل الوجود و
هي الفواعل والغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم القائمة
مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل
في الحدود ولكنا نعلم حدوث كل محدث من حده فاذن
قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة للاكبر
ليست تلك الحدود اجزاء من تلك الامور فاذن ليس كل
حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون الحدود الوسطى
واجزاؤها اللهم الا ان يكون يعني بالحد الحد والرسم معا فيكون
العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مختصة بها مما
يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط اخص من
الاكبر لم يلزم من هذا القول شيء انما المهم ان يقولوا ان الاوسط
هناك يكون حد الاصغر فيلزم اليه ما يقوله للاوسط لو كان
الحدود هي الحدود الوسطى لا غيرها لكان يكون ادراك الا
امرا سهلا وذلك لانه من الحق ان نطلب وجود محمول
للموضوع ولا نعلم ما الذي نفهم من لفظه فان كان له حد فاول
ما علينا ان نفهمه والا فرسمه فقط ثم كلما نفعل ذلك لا يبقى علينا
كثير شغل في ان يظهر وجوده للاصغر فاذن كما نفهم حد الاوسط

ولنضعه الى مثلث متساوي الاضلاع على البساط فيشرح لنا معرفة
المساواة فيها وقد يفعل هذا فلا يشرح بل يحتاج الى اوساط اخرى
وضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلث متساوي وان كنا
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك فهذه اقاويل من جنس
الزخارف التي يرومون بها التسوية باسم البرهان وان الشيء
الذي من الحد لا غير وكثير من هؤلاء يدعي خلل كلامه انه ياتي ببرهان
على وجود الحد المحدود فيكون الاوسط مما ياتي به كالحد للاكبر ويكون
الذي منه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا للاصغر
غير حد فيكون يبين انه غير الحد ويبين انه الحد نعم هاهنا شيء يجب ان
نعلمه ونتبعه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات الاكبر حدا له او رسما له الا
بتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او
رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب
لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى
غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على
نسبة عددية كذا وانه اذا جعل هذا حدا اوسط انتج ان النغم متفقة
فيكون الشيء الذي هو مهية متفقة بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط
لكنه ليس يجب من هذا ان نكتفي بهذا التوسط او انه لا يكون البرهان
الا لمثل هذا التوسيط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجود
لها هذا الحد لكنا الان نشك في انها موجود لها الاتفاق و

ولكن فى اكثر الامور يشكل علينا امر الحد كما يشكل علينا امر الحدود فلا ينفع
بتوسيط الحد بل يحتاج الى توسيط امور اخرى يتادى بتوسطها
الى انتاج وجود الحد قبل او يتها الى انتاج الحجة التى يدل عليها اسم
الحد وو ولكن تلك الوسايط يكون امورا غير الحد وللحد ووجدت
ترى برهانا فقط وتسقط فيه حدا حقيقيا ثم انتج منه حمل الحد وو على الاصغر
ولو كان البرهان هو هذا فقط وتسقط فيه حدا حقيقيا اعنى الذى اوسط
الحد ما كنا نجد برهانا على شى الا على ما وجود الاكبر للاصغر فيه ظاهر
ووجود نفس الحد الاكبر خفى واما اول مثال هذه الاشيا
تلك ان جعلوا الاوسط حد الاصغر وقلما يجرى ذلك
فى تعليمهم ولو شئت ان ابين ان هذا لا يكون بالحقيقة و
انما يكون بحسب الظنون لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان
يدلوا كيف يبرهن على محمول مطلوب بهم بمتوسط احق فان
يجب ان يضعف ولا يغير بهذه الاقاويل اللغة وترجع الى
ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية للمهية داخلة فى الحد
لانها مقومة لذات الشى وهى داخلة فى البرهان لانا
بينا ان اليقينى انما يكون بمعرفتها فالبحث عن لم هو بحث ما
بوجه ما عما بعد الوجه الذى ذكرناه اولا واذا اعطينا
الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع
فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذا اوردنا الحد الاوسط

علة انه ح

الذى

الذى هو العلة الذاتية ايرادا فى قول الشى فقد حد وما مثاله ان
يقال لم كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت بينه وبين
الشمس واحجبت الضوء اعنى الشمس وكذلك اذا قيل لم اتفقت
هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت
فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين فهذه العينية مهيتة الاتفاق
الذى فى النغم لان الاتفاق ايتلاف هويتين على نسبة عددية بهذه الهيئة فالاوسط او من داخل الحد منها
ودخوله فى البرهان والبحث عن لم يطلب الاوسط الا ترى انا
لو كنا نشاهد انكساف القمر بتوسط الارض ولو شاهدنا
حسه فيكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان
بحثنا باطلا اذ كنا وجدنا علة الكسوف فكذلك اذا لم نجده من
ذلك الوجه نظن انما نطلب ابدا بالقياس فاذن المطلوب اللم
هو النافع فى طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا
فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم مما سلف من ذكرنا
طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب اللما وهو طلب الحد ان البرهان
والحد قد يتقومان على شى واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا
حدا وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد فهو ايجابى
المحدود وليس كل برهان يوجب على مبرهنه فليس اذا اعطى
برهان المبرهن اعطى حد المحدود وايضا فان البرهان يعطى

وكلما كان ذلك فان القمر ينكسف ويحد الاوسط امرا مهية الكسوف فان مهية كسوف القمر هو انمحاء الضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين معيد الضوء ح

لعلة لم

بان

رأى فقد اعطيناه

كل حد مسلم واتضح ان كل حد محدوده كلى وليس كل برهان كليا على مبرهنه

الشيء عرضا ذاتيا على ما اوضحناه مرارا والحد يعطي من الذاتيات المقومة
والعرض الذاتي غير داخل في حد الشيء فليس اذن ما يعطيه البرهان
هو بعينه ما يعطيه الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث
زواياه مساوية لقائمتين وذلك المعنى خارج عن حد المثلث ولا
يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول
او يسلبه عن شيء واذا استقريت لم تجد البرهان اعطاك
محمولا ذاتيا او عرضيا فكان بعض ما يعطيك من وجود المحمول للموضوع
اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا وليس اذا
اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا اذا اعطينا فلم يوجب
شيئا على شيء ولا نسلب شيئا عن شيء لحد اوسط فليس نفس
اعطاء الحد هو اعطاء برهان وان كان قد يتفق في كثير من المواضع
ان يشارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما فان
المقدمات الواجب قبولها ولا برهان عليها واجزاء المقدمات
كلها اعني الحدود محدودة ولا برهان عليها لانها بسائط والبسائط
لا تحد ولا يبرهن ولو كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد
شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهن لحده ولا
كل مبرهن محدود ببرهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان
فليس الذي يعطيه البرهان الا ما تقتضيه ماهية الحد فما على الحد
بان ذلك ان البرهان غير الحد لكن ما يعطيه البرهان بما هو برهان

بالذات

بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات والا
لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يحده او الحد لا يحتاج اليه بل
يبرهن فكيف وهذا يوجب تصور بما سواه فقط واما
ان لا يكون الا بالتصور فمسلم لا على ان ذلك التصور من
جهة البرهان بل التصديق هو الذي من جهة البرهان والحد ايضا
يوضع وضعا والبرهان مؤلف تاليفا فيلزمه العرض
بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة مساوية
له ذاته في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور ذاتية مقومة
للمحدود والبرهان يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي التحديد
واجزاء الحد متالفة تاليف حمل بل تاليف تقييد واشتراط
والبرهان يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا تاليف تقييد بل تاليف
حمل والبرهان على الشيء انما يكون برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشيء
لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان وان كان حد الاعم
يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص والبرهان غير محصور في الحد
ولا الحد في البرهان مثل انحصار البرهان على المثلث في المعلم
لانه ليس يحمل احدهما على الآخر بوجه يصح في ان الحد لا يكتسب
ببرهان ولا قسمة فنقول ان الحد ليس يكتسب اليه ببرهان وحد
اوسط على ان يكون المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا
اكبر ولو كان ذلك ما يكتسب لم يكن بد من حد الاوسط ولما

قد ه

بو كان الاكبر سعك على الاصغر فيجب ان يكون سعك
على الاوسط وان يكون الاوسط سعك ~~على الاصغر~~
عليهما والاوسط لا تحمه شي من الخواص معرزة او فصل حد مسا
وا مارسم وا ما حد ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم
لمسا وا تهاخوا تهما فاما هو اعم من الشي فلا يصلح ايضا ان يكون
حد الاوسط بين الشي وبين حده واما الخاصة والفصل فلا
يصلح ايضا ان يكون حد الاوسط فانك اذا قلت كل ج ب
وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا ان طرق
ما هو لزم من ذلك ان يكون حد الي خاصة او حد الفصل هو
حد النوع وسوا اعنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف
بب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير
مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الامور
التي من انواع مختلفة وح يكون الامور التي من انواع مختلفة وح
يكون ~~الامور التي من انواع مختلفة~~ حدها هو فصل وخاصة او غير
ذلك هو وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني وذلك
ان يعني ان كل ب من حيث هو ب يجب ان يكون ما هو
حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غيره في الحد غير
حده وهذا ح فان الخاصة والفصل وان كانا يقالان على
النوع ويحمل على النوع حدهما فانما يحمل لا من طريق انه حد للنوع او

فانجب ان كل ج
فهو كذا وكذا صح

كت ب صح
واحدا او يمكن
كلها محدودا بالا
لان الا وسط الذي هو
نفس ب صح

حدهما

وحدهما ر

حدهما واحد وحد خاصة للنوع ولكن من طريق انه موجود للنوع و
فرق بين ان يكون هذا الشي موجودا للشي وبين ان يكون
حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد خاصة ماخوذ فيه حده بالقوة
او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة
او فصلا من هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول من راس ان نفيد الا
مثل هذا الاوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة
لانك لا تخلو اما ان تقول مثلا كل ضحاك وناطق فهو حيوان
ناطق مايت وتسكت فيج ان كل انسان حيوان ناطق
مايت من غير زيادة بيان ان هذا حده وح يكون حمل الحد
على موضوع النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط ربما
كان ذلك اوضح فانا انما نعلم انه انسان ان نقول كل
ضحاك وقد بان لكن من حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان
يكون اخفى من حمله على النوع ان كنت تذكر اصولا سلفت
واما ان تقول كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل
ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شي يوضع للضحاك
وكل شي يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك او
ذات الناطق وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك و
كل ناطق ثم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك و
ذات ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق

هو اي الاوسط خاصة او فصل ح

طبيعة خاصة مغرق في حد نفسه
مرتبة وحده صح

بل صح
لان الضحاك حيوان ناطق مايت للا نعلم
صح

عليه يجب صح

كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق
مايت لكن بر حمله بانه مشكل والمقصود
كاذب لان معنى قولك اكل ضحاك او كل ناطق
يعم على وجهين مختلفين فيراد بها ان صح

بل لشيء ما انما يعرض لذاته ضحاك ويتقوم بان يحمل عليه الناطق
وهو الانسان فاذن ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او
ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد ان معنى ان كل ما هو موضوع
للضحاك وضعا حقيقيا او للناطق فهذا حده ويعني بذلك
الانسان فان كان بينا لم يحتج الى بيان الكبرى بل
الكبرى بالحقيقة تبين اذا كان ذلك بينا فقد بان ان
الحد الاوسط في القياس المنتج الحد لا يكون خاصة ولا
فصلا ولا رسما بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون حدا آخر
ثم اما ان الحد الحقيقي للشيء لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا
استوعرفنا ما الحد الحقيقي وانه مساو لذات الشيء من وجهين احدهما
من جهة الحقيقي للحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفائه
بل كل معنى ذاتي له دخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة
جهة معقولة مساوية للصورة الموجودة ومعلوم ان مثل
هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حد
آخر يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول
لما كان الاول حدا مساويا لمعاني ذات الشيء بل
ولا حدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما اخذوا والم يستقصوا فيه الشرط
الشرط واقتصروا على جنس وفصول محررة حتى اذا حصل التمييز وقفوا
وان كانت هناك معان ذاتية اخرى يحتاج اليها

كل ما يدرك صح

واما وراشی فهو صح

ولنشر الى ما الذهن صح

حد اه

عرفناه

والنا سهاه صح

تم الحد

تم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلا
ان يقال ان الانسان حيوان ذو رجلين مشاء والآخر ان الانسان
حيوان ناطق مائت وان النفس حد ومحرك لذاته والنفس مبدا الحركة بذاتها والغضب غليان
شهوة الانتقام وما اشبه ذلك فاذا جعل واحد من هذين
الحدين حدا اوسط والآخر حدا اكبر كان ما انتجنا قياسيا الا
يعرض منه شيئان احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما
بل حدا ناقصا وجزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا بد
من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر
كذلك في حمله عليه او يكون الحمل من احدهما حملا فقط ولم يتعلق انه
حد محمول لما حمل عليه فان قيل مثلا ان آ حد لـ ب و ب حد لـ ج
موضوع وضعا ومقتضب اقتضابا من غير قياس وكان الشرط
في التحديد بعد انكشاف اللبس ان لا يكون الا بقياس واما ان
يكون ب قد صح اولا حدا لـ ج بقياس آخر واما ان يكون
التحديد ليس طريق الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون
استبانة ذلك معقولا فيهما على قياس والا لاحتيج الى حد
ثالث يكون حدا متوسطا الى ان يكون بين كل حدين حد
فيكون للشيء حدود بلا نهاية او لا يجوز ان يكون الحد بينا
وهو افان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي الى
اوساط لا اوساط لها فيكون حدود غير مكتسبة وهذا خلاف

نارة نارة صح

دم القلب وليّه صح

فاحد لـ ج لان حد الحد حد فقد خرج عن صواب
التو... من وجوه وذلك لان الحد ...
لـ ج صح

... هذا المنازع صح

وكان له صح

ما يذهبون اليه فقد بان ان اخذ الاوسط حد الاصغر و الاكبر
حد الاوسط يكون قد قضب اقتضاباً فقط و ايضاً فان الطلب
واحد انه هل هذا الشي حد للشي او حد لحده و لا نبين انه حد
لحده او يكون بيناً انه حد للشي فهذا ايضاً نحو آخر قد خرج فيه عن
صواب التعريف اذ وضع ان آحد ج والمشكوك فيه انه
هل آحد ج هذا اذا كان قد وضع ان آحد لب و ب حد ج لما
ان لم يوضع ب حد ج فلا يطلب هل حده حد ج ام لا لكن يقال
ان حده محمول على ج كما ان حد الفصل والجنس التي ذاتيته محمول
على النوع وليس حداً للنوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذ لم
يوضع ان آحد ب فانه ليس اذا علم ان الموجود لحد ب
يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم ومحمول ذاتي فانه
قيل في آخر الامر كالمستنبط من وجه من هذا البيان ان آحد ج يمكنه
شيئاً قد وضع وضعاً من غير ان ينتجه قياس على انه من وسط
الحد لحد فقد صادر على المطلوب الاول وهو لا يشعر كمن يقول ان النفس
عدد محرك بذاته لو كان هذا احداً ثم يقول وكل ما هو عدد
محرك لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي آلي وهذا
الشي هو نفس المطلوب حده فلو كان بيناً ان الشي الذي حده
انه عدد محرك لذاته المعلوم بالفعل انه النفس لا الغير الذي
هو المطلوب حده هو استكمال الجسم الطبيعي لما كان يطلب فيما

لحد م

فلا يدل

حد اه

وليس يعني ان ان يبرهن على الحد الوضع فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حد الاصغر كما هو فكان يقول ان النفس الذي حده وحقيقته انه عدد محرك لذاته حده وحقيقته استكمال جسم طبيعي آلي حم

وليس هذا كما يكون عندما يكون الاوسط غير حد للاصغر لان الاصغر
هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شي آخر يحمل هو عليه و اما ان
الحد و الدفهو نفس الشي و بين حقيقة ذاته و هذا آمح بل لا مشروط و
انما يكون المتوسطات بين امور و اشيا ليست هي عوارض
تلك الامور الا بالعرض على ما نبينا في موضع آخر ثم قيل ان طريق
القسمة لا يثبت ايضاً ان آحد ج بل لا قياس القسمة على ما يثبته
كما اوضحنا في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود كلي
بل انما يعطي فقط فيقال اما ان يكون كذا و اما ان يكون كذا
كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالقسمة الا ان
ان تصادر عليه الا فيوضع مسلماً كان لم يكن قياس من شبيه الاستقرا
البتة من وجه و ذلك لانه اذا كان مشكلاً عندنا هل كل ج
ب فاوضح موضح ان يكون ذلك كك لان كل ج او آ
كل آ ب فيقول القايل اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري ان ما
تحت آليس ج و د و ه مما هو ا ب لم يلزم ان يكون كل آ ب فيعني
ما لم يثبت هذا ولم يعد خلاف ما شوهد و قد مضى لنا الذي يوجب
بعض الخالف و هو ج و د و ه و ان ج الذي شارحنا فيه
وان اخذت في الاستقرا لا ينفع المطلوب و لا يوجبه بالضرورة
او يصادر على المطلوب الاول فكذلك التقسيم و على هذا يجب ان نفهم
هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان

نقول من ج ان الموضع عس ان ... ود و ه

الذي د الحد فكذا كما لن نفهم هذا الموضع وبعود الا ان في الحملة اما ان يطلب متوسطا بين الحد المحمول بقلب متوسطا بين الشي حم

ثم يا خذ بين ان كل آ ب بان يعطي فيقول لا ان ج و د و ه و ا ب هو الاكثر ما ثبت التي في ج تم يقول و كل آ ب حم

لكن ج ايضا هو ب حتى لا يبقى جزئي آ الا وقد حمل عليه ب فقد صادرت على المطلوب و اذا اخذت ان ج ب في بيان ان آ ب لبيان ان ج ب و هذا ج و كان ان مثل هذا الاستقرا حم

او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم انه يضع انه حيوان
ثم نقول والحيوان اما ماش فكان اخل في انتاج الحد من هذه
الجملة لوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين بالقسمة احد الطرفين بل وضع
مصادرة وتسلما والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد يخيل من وجوه
احدها انه قد يمكن ان لا تجتمع متفرقات طبيعة واحدة بالذات
وهذان مذكوران في باري ارمينياس والثالث انه قد يمكن
ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى في الحد
فيظن ان اي الفصول يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر
وذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة وجوه يجب
البها الوجه الثاني وهو الخطاء في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة
يوم عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على
ما قد علمت اي على ما ينقسم اليه الشيء لانه هو لا لاجل شيء
اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما نعرفه والثالث من الاخلال من اخير انتاج الحد منه انه جمع فقط ولم يبين
على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب
حدا فربما نقص شيء من الواجب او يزاد على انه بغير اذ يتعذر ان
لا يقع في القسمة طفرة او تخطي للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر
لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عريض
الاظفار او مشتبه القامة فيها فان لكلف ابانه وقوع الاخر انه

المسائل واما اذا اخذ واما طاير فيصنع مثل انه ماش ثم يقول انسان اذن حيوان ماش ص

الصيد في القول مفرقا وكذب محتملا وانه ايكن لين ص

واقعا لا لكون ص

عن هذا افقه جاور بعض القسمة وان تعدى القسمة الى القياس
بان قسم ثم استثنى نقيض قسم او اقسام انتج واحدا هو الباقي
من الاقسام فجميع اجزاء الحد يوجد وتعدى هذا القياس ايضا الى
قياس بان جميع المحمولات مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو
للشيء وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا ايضا عمل شيئا حين حاول اثبات
الحد بتبينه بنفسه بالمحدود واذا كان حصل فانه في الوهم مجملا وكل شيء
الحاجة الى تحديده فان اجزاء ذلك المجمل يكون مما يحتاج الى
فليس بيانها برفع ساير الاقسام ابين من رفع ساير الاقسام
او مساويها في الخفاء فان الناطق ابين للانسان اذا عرف
معنا الناطق من انه ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان
يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس الثاني
لم يعمل ايضا شيئا وذلك لان طلب ان الحيوان الناطق
المايت حد للانسان وطلبنا ان الحيوان الناطق المايت
قول مفصل للانسان دال على ماهيته غير مختلفين في الخفاء والوضوح
فصل فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل
مساو للانسان دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان
البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال
فاذن كما لا نسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا نسلم انه
قول بهذه الحال تسليم الحيل حدا او وسط هو مصادرة من وجه

لكان نفعل بعض العلل ... الاول لا الحد الذي ... (vertical margin note)

مقال حد المحمولات قول مفصل دال
على الماهية وحد
بينه للمحمولات بيان ط
انها ... حال مساواتها ه

مساو ... ه

واحد بانه القول بهذه الصفة حد ا ه

على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل اعنى ان توسيط حد الشي
حدا فى القياس ربما لا يكون فى مواضع اخرى مصادرة على
المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة
هذا التوسيط كقوة توسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على الوسط المطلوب
الاول بالقوة على انه قد اخذ فيه الحد بلا وسط كما اخذ الحى الناطق
المائت امرا موجودا لان ان مساويا له بلا قياس وهو المطلوب
فمن اين بان حد الحد ثم ههنا شي آخر وهو ان صاحب الصناعة
يجب ان يكون عنده قانون فى معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح
كما يجب ان يكون عنده قانون فى معرفة القياس الصحيح والقياس
الغير الصحيح وكما انه ليس يكفى ان القياس قياسا ومع ذلك يبرهن
انه قد قاس وان القول الذى نطقه هو على القانون القياسى
وانه متشبح المتناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس
فكذلك الحد ويجب ان يحد على ذلك القانون والاستعمال
فيه ذلك القانون بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقيس فقط
يعتبر على ما قاس بان يقول كل قول من شانه انه كذا وكذا فهو
بل يجب ان يكون قد علم ما القياس وما الحد اولا كما ان الذى
يبرهن انه كذا كذا اذا اورد عليه شي على انه برهان وكلف ان
~~يدل على انه برهان وكلف~~ ان يدل على انه برهان بانه
البرهان يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان

ان كان التعقل انهم اجلال واما فى هذا الموضع فيحصل جو المطلوب هو كما انا دس كك توسيط كما ان مصادرة على المطلوب الاول

فصل ٣ فى ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وما تكرر

فى هذه الابواب وفى مناسبة بعض البراهين الحد وتقسيمه
بعض البراهين على الحد وليس لقائل ان يقول ان حد الشى
مستنبط بالقياس الشرطى من حد ضده الا ان حده ضد حد
ضده مثلا انا اذا علمنا ان الخير هو انه الامر الملتئم المنتظم
علمنا ان حد الشر هو الامر المتشتت الغير المنتظم بان يقول كذا
ان كان حد الشر انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه
الامر الملتئم المنتظم لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا فان
الجواب عن هذا على وجوه اربعة اولها انه لم يكن لهذا القياس
ان يعطى حد القياس حتى اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس
فاشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل
واحد منهما ياخذ المطلوب بوجه ما مصادرة ويضعه وضعا
ويظن انه بينه بقياس ضرورى وان كان هذا انما صادر
على نقيض مطلوبه وهو عجب لانه طلب ان يبين الحد بقياس فاخذ
الحد بلا قياس وقد عرفنا ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا
وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا
فليتامل هناك والثانى انه قد عرض لهذا الشى آخر وهو
انه جعل القانون فى كسب الحد ان يوضع حد ضد المحدود
اذا طلبناه بان نبين كيف يحد الضد الاخر المتبين به حد هذا

ثم الستر فى به

الضد وهو في هذا المثال الخير احتاج ان يتنبه لا محالة على حكم قانونه
تحديد هذا الضد وهو في هذا المثال الشر فمع انه يصادر على المطلوب
الاول فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين
اعرف من حد الضد الآخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة الحقيقية
وكل بيان بما ليس اعرف وان لم يكن دورا ولا مصادرة
فليس ببيان والرابع انا لناصح ولنضع ان هذا الانسان قد
حد ماله ضد بهذا القانون فكيف يحد ما ليس له ضد او كيف
يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع على الطرفين
ليس له ضد ولقائل ان يقول انكم قد زعمتم ان الكتاب حد الضد
من حد الضد الآخر في هذا الكتاب من ههنا واما في كتاب
الجدل فقد استعملتم فيه هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات
الحدود وابطالها فالجواب عن هذا من وجهين احدهما
ان كتاب الجدل ليس فيه ما يدل على الاثبات والابطال
الحقيقيين ولكن على الكاين اما من تسليم الخصم لمقدمة و
اما من الراي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون حد احد الضدين
يتسلم من الخصم في بيان شيء ما ام ابى ان يكون حد الآخر
ضده اتمه ولا نمنع ان يكون حد احد الضدين بالقياس
الى المشهور والى الذايع اعرف من حد الضد الآخر ويكون
انما اخذ بما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقي المعرفة عند العقل

الصريح وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشهر مثل كثير من المعقولات
التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصحيح
ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها ومقبولة والثاني
ان الحد المطلق في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة
لا بحسب قانون الحقيقة فلا يجب ان يجري في الاحكام الحقيقية
مجرى الحدود الحقيقية ونقول ان الحد لا يصطاد بالاستقراء وقد
تبين هذا لك من ان الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات
المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحناه والثاني انه ان
استوفي منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان يوخذ
على انه حد لكل واحد من الاشخاص فينقل الى انه حد للكلي
كما اذا وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكلي او على انه حد
لنوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حد الكل واحد من
الجزئيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان
لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر وكان
لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة مختلفة
والثاني ان الحد الخاص لكل واحد لو كان لما كان من الامور
الذاتية التي يشترك فيه بل بالعوارض التي عسى ان يختص
كل واحد منها شخصا واحدا كما علم في باب غوجي والعوارض
غير داخلة في ما هو الشيء فقد بطل اذن قسم واحد من هذا

الاستقراء، وبقي انه انما يستقري على انه حد لنوع الاشخاص
وليس شيء من الاشخاص يدل لوجوده ومعنى فيه على انه حد لنوعه
الا ان يعرف نوعه اولاً ويعرف الحد له فيكون الاستقراء
باطلاً وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد
نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو حد نوع كل هذا الشخص من حد
لان هذا قد عرف او اعرف انه حد لنوع الشخص الاول
قيل فاذا ليس طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة ولا
بالاستقراء من الجزئيات فكيف ليت شعري يعمل فانه لا
سبيل الا ان يعرف بالحس ليشار اليه بالاصبع ثم معنى ما
هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات
والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم
واما حد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يبين بالقسمة فانه
فان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك
او يعني الحد الحقيقي فان عنى شرح الاسم فذلك محال فانه
ليس يحتاج ان يبين المبين او يبرهن المبرهن على انه يعني
بهذا الاسم معنى هذا القول وان عنى به الحد الحقيقي من
حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى
موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير البتة الى وجود ذلك
الشيء وانما يعلم وجوده من وجه آخر او يكون الحد بنفسه

يشير

يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد يعلم وجوده
اولا فيلزم ان يكون هذا اعرف الحد له آخرا لا من حيث هو
حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم حتى حين عرف ان
الشيء الذي هو الموجود ما يعني باسم الشيء الذي هو موجود
فما لم يفهم معنى اسمه كيف فهم وجوده فان كان وجوده مبينا
بنفسه يكون ضرورة شرح الاسم حدا له مبينا بنفسه وان كان غير
بين بنفسه فيكون البرهان الذي بين وجوده يجعل شرح اسمه حدا تم
فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم قد صار الآن حدا
لما كان صح ان الشيء موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده
بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو
لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان عطاء الحد
نفسه هو المشير الى الوجود حتى يكون عطاء الحد بما ليس يبين الوجود
من حيث هو حد حقيقي هو حد حقيقي الوجود وبيان ان الامر موجود
فيكون من حد الشيء فقد قاس على وجوده معا من حيث قد
حده وهذا محال فان الحد انما يحتج على امور داخلة في ماهية المحدود
والموجود كما علمت ليس منها فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو
محمول لازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط
بل البرهان يعطيه لان البرهان هو معطي اللوازم التي
ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود

مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم
خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد لان ذلك
بين بنفسه ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج
عن جوهر الشيء ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون سورا
بين الامرين ويميزون ما ماخذه اعطاء الحدود وبابه تقتنصون
الحدود واقتناصها ويميزون ماخذ البراهين بابا آخر ويؤلفون
البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة لم يتعرضوا
على ذكر وجوده بشيء بل لم يبينوا ان هذا اخذ بالحقيقة او
تفهيم للاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود بالشكل الاول
من كتابهم في الاسطقسات صار ما كان تفهيما للاسم عند
ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما بان ان ماخذ الحد الحقيقي
مباين لماخذ القياس وكذلك القول المعرف لماهية
الاسم الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه
ان هذا الاسم اعني به كذا او كذا وهذا لا يمكن ان ينازع
فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه الذات
حدها كذا وكذا فهذا يمكن ان ينازع فيه ويخاصم وبين الامرين
فرق ولو كان كل قول يطابقه الاسم مطابقة يكون بها
الاسم يدل على جملته والقول يدل على التفصيل
ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطبتنا وكلامنا حدودا ذاتية

لفظا

لفظ مركب مفهوم من استفهام او خبر او دعاء او تمني او تعجب او
ترج او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع له اسم
مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة
الطويلة مثل شعر اوميروس المسمى بالالياس حدا لانه يمكن ان
يسمى باسم واحد مفرد كما سمي البلد والقرية مع كثرة اجزائه
باسم واحد كما تسمى بلد ما بالري او ببغداد ثم يكون حده
تفصيل جملته فبين اذن ان القياس لا يثبت حدا والحد
لا يكون قياسا ولا دالا على شيء واحد بعينه فانه لا
يقاس على ما يدخل فيما هو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات كلية
بسيطة او مركبة وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى
اثبات للحد به اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما
الآن فانا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة
في حد بعض الحدود وبالعكس ونقول كانا لا نطلب لم الشيء
الا بعد ان يصح هل الشيء لكن لا نعرف ما الشيء الا بعد
ان نعرف هل الشيء ثم معرفة هل الشيء قد يحصل لنا على سبيل
العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود النتيجة بل علة
للزوم النتيجة او يكون عارضا غريبا لازما وقد يحصل بالذات
وذلك اذا عرفنا الشيء من قياس بحد اوسط هو سبب
وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي الى معرفة

للشمس حقيقة والطريق الأول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو
وفي اقتناص الحد وأما هذا الطريق فإنه لما كان يدل فيه على علة
وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد أن يكون مما
يعطينا من وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق وهو وجود
العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء من حده فح لا يبعد ان يشتبه
مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع على حده
التوقيف على العلية يشير الى لمية الهلية فكذلك مع التوقيف
على الهلية يشير الى لمية ماهية الهلية وخصوصا وقد سلف
منا البيان ان لمية الهلية وماهية الهلية مشاركة ومثال هذا ان نح
ونقيس على ان القمر ينكسف فنقول ان القمر قد يقع قبالة
الشمس وراء ستر الارض واذا وقع كذلك انكسف او
قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به وانه
ان لم ينكسف يثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال ضوء
بستر الارض يثبت به وخصوصا اذا استقصى فيه الى ان
حتى يصير الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد
العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك الاوساط كلها مع
الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع
قبالة الشمس المفيدة اياه الضوء على القمر وكلما وقع كذلك
فان الارض تستره عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا بعيد كذا

فانه

فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر
منكسف فاذا اخذت هذه الاوساط وابتدئ من اقربها الى
المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه بالعكس
من ترتيبها كان حدا للكسوف واكتسب من هذا البرهان تاما
وذلك لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعدما كان
يضيء لستر القمر عنه ضوء الشمس لتوسطه من الشمس على القطر
فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام
على الكسوف وذلك الاول حد ناقص اخذ من برهان ناقص
وعسى لك يعترض في هذا فيقال كان هذا البرهان لا يصح ولا
يقوم الا لمن تقدم فعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان
قد افاد الحد فنقول ان الشيء تعرف معرفته بالفعل وتعرف
معرفته بالقوة قريبة من الفعل تكون عنها غفلة ويحتاج فيها الى
تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة فاما الحد
فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا التعريف ان القمر يصيبه كذا تعرف له
من الشمس فقط عنه فاذا سمع هذا الحظ فهمه هذه الاجزاء ولم
يثبت الا ان تيسر له الاشتغال الى ترتيب الحد واما ان لم يكن
البرهان مؤلفا من العلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم
فيقال مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم
يقع له ظل في الاستقبال ~~وهذا لم يقع له ظل في الاستقبال~~

وهو لم يتضح بطل فهو منكسف فالقمر قد ينكسف فليس يعطى
من مثل هذا الحد بل يجب ان يعطى العلة بعينها واما العلة الحقيقية
للكسوف عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب القمر وعند
قوم طفوه بعد اشتعاله وكذلك ان كان قال قائل انه بحيث قد
تطفأ فيه النار فاذا اطفئت فيه نار حدث صوت الرعد فانه
يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة
له فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان
يتامل ويتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب ثم لا يجب كلامنا
في الفصل الذي نحن فيه ان يظن كما ظن الناس ان كل برهان
بعلة فانه يدل على الحد فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه
قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لا ان كله كذلك و
لا لو ضمنه كان حقا فانه اذا كان الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان
القياس برهانا وماخوذا من علة النتيجة وحدا ما للحد الاكبر مجردا
ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا نحن عن ذلك
فيشبه ان يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الحد الاوسط
علة ذاتية للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما الظن المستحكم
لقوم ان البراهين انما هي حدودها وسطى هي علل منعكسة على الحدود
الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل وانما غرهم قلة العناية والنظر
وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء بتفسير

ع

بعض م

يلم

اليه عن قرب ونبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في
كثير من الاشياء ولا ينعكس اليها الا انا انما نشتغل منها بما يهم
غرضنا فنقول ان المعلم الاول قد دل على ان البراهين ذوات العلل
تعطى هيئتها بوجه ما على الحدود وذلك في الاشياء التي هي علة مفارقة
لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل الماخوذة في الحدود واما
ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا او لشيء لانه غير عارض في شيء
او عارض اول ما علة له من جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق
بها من غير قياس يعطى هيئته البتة بل هيئتها واضحة ومع ذلك
فقد يكتسب لها حد وانه كثير من المبادي لو وضع في العلوم وضعا
مثل الوحدة في علم العدد فلا يقتبس بالبرهان على وجودها
بل لو وضع وضعا وربما اقنع فيه الكلام جدلي او استقرائي
اقناعا غير ما ليس من شرط التعليم ولكن ذلك متعذر
تحديده فاذن ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يصار اليه من
البرهان بل كثيرا ما يحد الشيء اولا فيقتنص من حده البرهان
على عوارضه وخصوصا في حدود البرهان الذاتية والحدود التي
فيها شيء علة وشيء آخر متمم مثل قولنا ان الرعد صوت
يحدث في الغمام لطفو النار فيه وطفو النار علة والصوت
متمم له ومجموعهما لا احدهما هو الحد التام فانه وان كان طفو النار
علة في علة للصوت والصوت متمم له فالصوت علة للرعد على

لا علة لا

فيقتنص ا

سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية للمحدود وإن كان بعض أجزائه علة لبعض وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود وكل جزء منه هو علة لا محالة فإنما يكون البرهان مفيداً للحد إذا كان فيه جزء ما هو علة وجوده هو متقدم على نحو ما قلنا فقد تبين كيف مشاركة أجزاء الحدود وأجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل وبما ينفعنا في المقاصد التي أتينا نقول إن نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص وما الحد الناقص الذي هو مبدأ البرهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه تنحصر في أربعة أقسام فيقال حد بوجه ما لما هو قول شارح للاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على عدم وجود اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى الاسم معروف الوجود موجوداً فيكون فيه ح دلالة ما بالعرض على سبب الوجود وذلك لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس بحد ذات وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح اسم فإن أخذ في الابتداء على أنه شرح الاسم للشك في وجود معنى الاسم ثم تبين بيان بسبب معنى الاسم لو كان موجوداً فهو بالعرض فقط

للمعلم

للمعلم مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فإذا تمّ يورد ويأخذ أولاً على أنه شرح اسم ولا ندري من أمره هل هو موجود المعنى ومع أنه يؤخذ شرح اسم لا بد من أن يعطى أسباب المثلث وهي الأضلاع الثلاثة فيكون مثل هذا يعطي أسباباً بما لو كان موجوداً كانت أسبابه هذه فإذا اتفق أن صح عند الإنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حداً وسطاً ومعطياً للعلة وإعطاؤه للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود بحسب الذات كان اتحاد أجزائه شيئاً معتبراً من وجه وإذا كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبراً من وجه آخر وذلك لأن القول إنما يكون واحداً على أحد وجهين إما لأنه متصل الأجزاء بالارتباط التي معه كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة ما أو كتاب فيما دونه وإما لأن أجزاءه تقتضي شيئاً واحداً في النفس يدل على شيء واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه ما دام ليس مطابقاً لموجود واحد اتحاداً بالارتباط إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكأنه تغير

يشتمل في جميع الحدود التي هي حدود بمعنى شرح الاسم فانه اذا
كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون خيال له
وحدانيا وان كان محالا وله خيال في النفس ذو اجزاء لا تجتمع
في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا عنزايل
يطير فان كان هذا الخيال واحدا فمعناه ان يكون واحدا لجهة
غير الجهة التي تكون بها المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة
فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب الى المعنى
في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري
هذا واما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لا
للخيال او المعنى او الموجود واحدا بالحقيقة لوحدة طبيعية وهذا الحد
تارة يقال عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطي علة وجود معنى
المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون مبدأ
للبرهان فاذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو الاضافة الى العلة
ووضع المحدود واجتمع فيه ثلثة اشياء اعني المحدود وحده المعطي العلة
وكماله في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء
ينعكس بعضها على بعض والا لما كان محدود وحده وكمال الحد لان
المحدود والحد متساويان وكمال الحد هو معلول الحد الذي جعل
عنه فقط ويوجد لجميع المحدود فهو ايضا مساو للاولين فمن
الامور الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان نتيجة كمال الحد

الموضوع

الموضوع ما بعينه الا ان الامر في وضع حده والبرهان بالعكس
من وضع اجزاء الحد مثال هذا لكن الغيم هو الموضوع لحدود
الثلثة ولكن الحد الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم ولكن
كماله هو حدوث صوت فنقول ان الغيم رطوبة قد طفئت فيها
نار وكل رطوبة قد طفئت فيها نار يحدث فيها صوت فالغيم
يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم
يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الاجزاء برهانا من برهانين اصغر الثلثة اجزاء
حدوده موضوع الامور الثلثة وهو الغيم وكان طفو النار اول ما ذكر
من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان حدوث الصوت
مثبتا في ختم البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدأ نتيجة
برهان لا نتيجة والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور من هذه الثلثة في
البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا اردت هذه الحروف المحدود
الى تأليف حدي عكست فذكرت اول شيء الرعد ثم الصوت
الحادث في الغمام ثم طفو النار في الغمام فقلت ان الرعد صوت
حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد انقلب كان مبدأ البرهان
فصار آخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار مبدأ الحد فصار
المحدود الذي كان محمولا آخر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا في
حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كماله غليان دم القلب
وهو نتيجة البرهان فاذا احدث حدث غليان دم القلب فاراد فيه

بالفعل وهو شهوة الانتقام فاذا رايت قلت فلان شهي
الانتقام فعلى وهم غلبة فقد ثبتت شهوة الانتقام واخرت وكل انسان شهي الانتقام صح
عليه ان وهم التغلب والبلس واما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان
وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لاحقا من المادة
والذي هو مبدا البرهان يكون من الصورة وحسبوا ان توسط
الارض الذي هو مبدا الفاعلي للكسوف هو علة صورية
للكسوف واما المحاق الضوء هو علة مادية وكانها من جملة جهة
مادة الكسوف وليس كذلك بل تكون العلل المتوسطة ومبادي
البرهان من كل نوع والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد
الذي هو مبدا البرهان والحد الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام
ويترك الحد الذي هو مبدا البرهان مقتصرا على فهم المتعلم هو
بالحقيقة قسم خارج مما ذكر وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد
التام كما اشرت اليه في موضع وسنشير اليه بعد قليل بل انما
يجعل الرابع حد امور لا علل لها وذوات لا اسباب لوجودها
بوجه وليس في هذه التام شيء هو علة ومعلول فلا يكون هناك شيء هو
مبدا البرهان وشيء آخر هو نتيجة برهان ولا كل ما يؤدي الى مبدا البرهان صح
حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدا البرهان لامور فائضة
خارجة عن الحد فاذا لم نعتد بالقسم الاول الشارح لاسم
لا وجود لمعناه فان الحد بالحقيقة ليس حد الشيء حتى حيث

تثبت وجود للشيء بعينه الحد والحقيقة فيه فان نتيجة البرهان
هو من قبيل دلالة الاسم الا انه قد صار حدا ولا باس ان يجعل
حد ذوات الاشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت
حدودا اللهم الا ان يشترط في هذه انها لا يكون ايضا الا لاشياء
مخصوصة دلالة الاسم وتركيب الغلط ويجعل دلالة الاسم اعم من ذلك
حتى الاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس
ونحو ذلك وكيف كان فانه يكون قسما او نوعا تحت ذلك
فلا يكون بالحقيقة القسم الاول اليها فقد عرفت من الحد وما من
شانه ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر
للشيء اعرف من وجود الاكبر للاصغر حدا ذاتيا فيجعل ذلك
الشيء حدا اوسط ليكون القياس من الشكل الاول واذا كان
الاكبر عارضا ذاتيا فيظهر للحد الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر فشرط
هذا الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول وان كان سلب هذا
الحد الاكبر عن حد الاصغر اظهر من سلب الحد الاكبر عن الاصغر
فنعقد حد الحد محمولا مبينا ذلك بالشكل الثاني لا غير الا ان تحرف
الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن حد الحد الاصغر
اظهر من سلبه عن الحد الاصغر مبينا ذلك بالشكل الاول الا
ان تحرف الصورة ~~وان كان سلب الحد الاكبر عن حد~~
~~الحد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر مبينا ذلك بالشكل~~

يتناول الا ان يكيف التصور وبهذا يستبين ان للشكل الثاني
في الاستعمال غنى وللاول غنى وانه ليس وان كان الاول اولى
وافضل فلا غنى خاص للثاني وان شئت ان افرج لك بالتصديق
فتصوّر عندي طلب الشيء للشيء وطلبه لحدّه التام وذلك طلب
الشيء للشيء وطلب حدّه التام له وكان من يأخذ ان كذا
موجود لكذا الشيء فيريد ان يبيّن انه موجود للشيء فهو يصير
على النمط الاول وذلك الوجه الآخر فليس وضع الشيء الا وضع
حدّه ولا حمل الشيء الا حمل حدّه ولكنه انما يكون امثال هذه بيانات
على قوم لم اذا ذكر لهم الاصغر وحدّه لم يحضرهم معناه واذا
ذكر الاوسط وكان حدّا للاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط
الاصغر وتصوّروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لا لان الاوسط توسط
في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان
يحكم بحمل شيء عليه فلما فهم صدق ما يجب بتصديقه فيكون الاوسط
انما يقع في التصور بالذات واما في التصديق فبالعرض
وكذلك ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما
والمحمول مفهوما كان بحده لما احتيج الى ان يتوسط الحد حدا
اوسط فانه ان كان اثر الحمل مبنيا على الحد فانه يكون مبنيا على
المحدود وان لم يكن الحد مبنيا على المحدود ولم ينفع توسيط الحد
فان كان اصعبها وليكن الاصغر معلوما الا من حيث حدّه

وسط

الحد ه

والوسط حدّه وهو الاشهر انه حدّه فلا يكون الا مقنع توسيطه
من حيث هو حدّه ايضا بل يكون ذلك مثل حال من يتصور
الانسان لا من حدّه بل من حيث انه ضحاك منتصب
القامة ثم توسيط الحيوان الناطق فيحمل حمل التمييز
على الحيوان الناطق ظاهرا وانما تبرهن وجوده على الضحاك
المنتصب القامة فان كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان
موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حدّه لا الحيوان
الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق
فصار الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب
القامة لا حدّا له كما عرفت في غير هذا المكان
فانك اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك
منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حدّه انه
ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الاسماء
فهنا لا يكون الاوسط حدّا للاصغر ولا للاكبر
اما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء
الاسم بل المعنى هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض
له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة و
كان مجهولا له انه حيوان ناطق فلا يكون هذا
معلوما انه محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول

وسط ه

فيلزم النتيجه صح

على الاصغر وان كان ظاهرا ان هذه الذات
هي الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائيته واذا
لم يكن مجهولا مائيته عاد الى الوجه الاول وكان
الطلب للانسان والحيوان الناطق واحدا
وان كان معلوما انه موجود لذلك الذات مجهولا
انه حده فيكون اولا انه لم يتوسط الحد من حيث هو حد
وثانيا انه لا يكون يعني بتلك الذات ما نعني نحن
بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون المعاني
يعني بالاسم ما يجب ان يعني به ولكنه يغفل او يعجز عن
التحديد ولا يتنبه له واما ان اذا عرف حمل معنى الحد
عليه ووجوده له وفصل بين حديه لم يجهل انه حده
واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم ياخذ على
انه حده ولم يجره ذلك المجرى فليس عن غفلة ما يذهب
عن تحديده بل عن قصيدة ويكون مراده بالاسم لا
ذلك الحد بل شيئا ما آخر ما يتصوره او يغفل عنه لو نبه عليه
لكان معناه غير هذا الحد او يكون ذلك الانسان مخالفا
للصواب ولا ملتفت اليه ولنترك الكلام في الجانب
الجانب الاكبر ولما كانت البراهين المحققة كلها والحدود وبعضها اكثرها
انما تتم بالعلل فواجب ان نعرف كم العلل فنقول ان العلل

اربع احدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه والآخر الشيء
او الاشياء التي يحتاج ان يكون اولا موجودة قابلة لصورة
وجوده او اجملته بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدأ
الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين مادة الكائن
وصورته وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى في
ذلك الآن كلها علة للشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا ان الزاوية
الواقعة في نصف الدايرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين
يحدثان عن خطيها والقطر وهما معادلتان لقايمة حتى ان كان
الخطان متساويين كان منهما نصف قايمة وكل زاوية مساوية
لنصفي قايمة او نصف قايمتين او الزاويتين معادلتين لقايمة
فهي قايمة فزاوية نصف الدايرة قايمة فيكون الحد الاوسط
هو المعادلة لما مجموعه قايمة وهذا علة كالصورة للقايمة ويجب ان
يسامح في امثال هذه الامثلة ولا يتقابل ان كونها قايمة هي العلة
لكونه مساويا لمعادلتين لقايمة بل يجب ان لا يراعي في الامثلة
التحقق فهذا امثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر
هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد يوضع العلة
الفاعلية شيء قولهم جواب سوال السايل ان اهل اثينة لم حاربوا
اهل بلد كذا فيقال لهم انهم حاربوا الان اولئك غزوا اهل اثينة
فهذا اعطى هذا الجواب السبب الفاعل هو مبدأ الحركة وقد يوضع

كل صح

عن جنبي القطر صح

العلة التمامية فيق ان فلانا لم يمشي فيق لكي يصح وكانه يقول
فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة
لم فالعلة الاوسط هو من الغاية ~~فلان يريد ان يصح~~ وكما يق
لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث وكما لم يجب ان
يمشي بعد العشاء فيق لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم فالعلة
في هذا كله هو الغاية وقد يعطي الموضوع والمادة فيقال لم
يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات والعلل
التي يصلح ان يجعل حدودا وسطى فهي يصلح ان يتخذ فيها حدود
الشيء على النحو المذكور

الفصل الخامس في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على

تشاركه ما بين البرهان والحد يجب ان يعلم ان العلل منها ما
هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشي
وذلك من الغاية والشدة في جواب طلب لم حم فلان وذلك
من المبدء الفاعلي وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت
الحيوان وذلك بالمبدء العنصري وقيام خط على خط في جواب
طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك بالمبدء الصوري ومنها
قريبة مثل توقي احتقان الخلط والاستيلاء البرد في الجواب
لغاية المشي والعفونة في الجواب لمبدء الحمى الفاعلي واستيلاء
اليابس على الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدء العنصري

وكما يقال ريد الصح وكما يريد الصح يمشي بعد الطعام فقد احطا وبالفصل بعكس (مفيد)

منها

الفاعل

وبالمبدء الصوري ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط

للموت

للموت والقيام على خط حين زاويتين متساويتين في الجواب
بالمبدء الصوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هي بالذات
ومنها ما هي بالعرض اما التي بالذات فكالثقل لانهدام الحائط و
هو من باب المبدء الفاعلي وكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدا
العنصري ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين بسبب
كون الخط عمودا وهو من باب مبدء الصوري وكالصحة
لاثبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدء التمامي و
اما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام الحائط في عطاء المبدء
الفاعلي وكالظلمة لعكس الشبح في اعطاء المبدء العنصري ومثل
كون الزاوية الواقعة على الخط القايم من الخط الموازي للخط
المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في اعطاء المبدء الصوري و
كالكلال للمشي قبل الطعام او العثور على كنز في اثبات المبدا
التمامي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون
المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا
لنفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه وقد
يكون عاما وقد يكون جزويا بازاء المعلول الجزوي وقد يكون كليا
واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منها
وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية

السبب خاصا وقد يكون صح

قد تكون بعده في الزمان وكلاهما قدم بالعلية واما المادة ففي
كثير من الامور الطبيعية يلزمها الصورة بالضرورة يوجد بوجودها
المعلول والغاية لامحالة فالضرورة لا تمنع الغاية فان كثيرا من
الامور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية معا مثل ان المادة
التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذ حصلت
تمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان
خلقه عرضها لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه
المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في
المجاري التي اوسع ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب
الضرورة العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب
من جانب الضرورة العلة التمامية فيقال لئلا يتعثر فيه ويرتق
وكذلك اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب
تارة فيقال لضرورة الانطفاء ويجاب تارة ويتعين لتهديد
اصحاب الهاوية كما يقوله فيثاغورس في امثاله وليست هذه
الضرورة ضرورة قسر بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد
لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام تلك
المادة يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة لا يقع الا في زمان وفي
آخره ما ينتهي الى الصورة وكذلك في الامور الصناعية فانها
لا يلزم فيها وجود الصورة ايضا لوجود العنصر وحده لان العنصر

طحن الطعام كان
خلقه حدة الاسنان
لتمام وغاية وهو
صح

في كل موضع لا ينساق الى الصورة الا بعلة فاعلية فان كانت
العلة الفاعلة عزيمة ومن خارج فربما وردت على العنصر وربما
لم يرد وان كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء وكانت
مما يفعل الشيء بالذات لا بنها ق طبيعية لم يمكن الا ان يصدر عنها
فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولا فتة واعلم ان من
قبل العلة التي هي مبدأ الحركة الا يجب من وضعه مع وضع
القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت
المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية
وما اشبهه فذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة
فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت قد يخالطها ضرورة
فهي يفعل لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل
فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من
حيث هي في الاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش واعلم
ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير
سببا لشروط يقارنه او كان بعيدا فما دام وحده في جواب
لم كان الشيء لا يكون تاديه بسبب ويكون قد بقي للمطالب
حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير لها لذاته سببا وحتى
يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود
ذواتها لا يكفيها في ان يكون علة قد يقترن بها اشتراطه فهو

بالتسخير
ربنا مالك ... وضع
القابل وضع المعلول صح
بالقوه صح
للمطالب صح

ان يكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل كون قوة الا
الافيون مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن اذا اتفق
ان انفعل الافيون من الحرارة الغريزية للانسان فتبين
من هذه الكلمة ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة
القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل والحد التام الذي
يشتمل على مثل هذه العلل فما له علل الماهية فيوردها بتمامها لا محالة
معها شيئا ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف
ان الغرض في التحديد ليس هو التميز بالذاتيات المساوية
للمحدود في المعاكسة بل وجود المساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء
من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان
اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التميز فما دل على ماهيته
لان ماهيته ليست ببعض مقوماته وببعض ذاتياته بل هو
باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف
بعضها فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان تحصل
في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب
لا يكون للشيء الواحد حدان كل كما لا يكون لشيء ذاتان فاذا
كان كذلك وكان في الحدود ذات ما اضافته الى جميع
العلل ذاتية وجب ان يؤخذ كلها في حده الا ان هذه
العلل يجب ان يكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه لان هذه

العلل

العلل علل الشيء لا محالة ووجود ذلك الشيء يقتضي وجودها و
بها يتحصل ويتخصص فيكون امثال هذه العلل المحصلة للذات
فما له وجود محصل مخصص ووجود مشترك غير مخصص بخصيصة لامر ما
حتى يحصل محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك الامر جنسي
والعلة فصلية كقولك صوت من طفوء النار فالصوت جنس ومن
طفوء النار فصل ان كان حدا بهذا اما امثلة الحدود المتخذة
من العلل المختلفة فانك تحد الزاوية القائمة بالصورة فقط
فتقول المساوية لاخرى في جنبة خطها القائم على المستقيم وتحد
حمى الغب بالفاعل فتقول حمى تنوب غبا لعفونة الصفراء و
تحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها اصبع وتحد الفطوسة بالموضوع
فتقول حمى تنوب تقعير في الانف وربما جمعت الجميع في
واحد فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح صناعي
من حديد مطاول معرض محدد الاطراف تقطع به اعضاء
الحيوان في القتال فقولك آلة او السلاح جنس وقولك
الصناعي فصل من مبدا المحرك وقولك من حديد فصل من
الموضوع وقولك مطاول ومعرض ومحدد فصل من الصورة
وقولك يقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولقائل
ان يقول ان الحد يعرف جوهر الشيء وذاته فكيف يؤخذ فيه
الاسباب الخارجة عنه والجواب انه انما يؤخذ في حده

الشي اسبابه لان جوهره متعلق بتلك الاسباب
فاضافتها اليها ذاتية له في جوهره فان كان من الاسباب
الخارجة عن الشي ما هو هكذا فلا يمكن ان يعرف ماهية حال
جوهره او يذكر اسبابه بل يجب ان يقول الحق ونعلم
ان حد الشي من جهة ماهيته يتم باجزاء قوامه وما ليس خارجا
منه ويتم من جهة انيته بسائر العلل حتى يتصور ماهيته كما هو
موجود ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الموجود فيتم به وجوده
فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس
الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد لها
من لزوم نوع من الوجود اياها كفى في حدها ايراد ما يقومها
من حيث هو مهيته وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة
نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة فتلك
يتاخر وجودها بالذات عن وجود الماهية فكثير من الاشياء
يحد لا من حيث ذواتها بل من حيث لها عرض من الا
عراض ولاحق من اللواحق وشبهه من النسب فتمام
ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر
الغاية كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاءة وربما كان يتضمن
الفاعل كالاحتراق فانه ليس هو تفرق اجزاء الشي و
تسودها كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم لقائل ان

او يعرف ل

فرضها

واما العلل فان وجود ما تقدم
على وجود الماهية صح

يعقل

مقالة رابعة

بالـ صح

يقول ما للقوى لا حد الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وانما لها
هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان
ذلك قد يمكن ان يوخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم
ويمكن ان يوخذ على وجه حد فانه اذا دل على القول المعرف على
مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما
واذا دل على ان جوهرها تلك القوة وذاتها ان يكون بحيث
يصدر عنها فعل كذا او لا كان حدا الان الحد يقتضي تعريف جوهر
الشي وذاته ولا ذات للقوة الا التي من شانها ان يصدر
عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات و
الاخلاق للقوة الناطقة وافعال واحوال يتبعها الامور يقترن
بها لا لذاتها لان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل
الاستعداد للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان
نسبتها الى مثل الفعل الاول الذي على الوجه المذكور او الى
مثل الفعل ~~الاول الذي~~ الثاني لا يدخل في حدها بل في رسمها والفعل الثاني
فان جزئيات الصناعات التي ليست القوة عليها اولا
بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل في الرسم و
ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشي هو بحيث يلزمه تلك
الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس لقائل
ان يقول لنا فلم لا يجعلون كون الانسان بحيث يلزمه

اذا
كان رسمًا

فعلها من حيث هي كذلك ولهذا
اذا كانت القوة يصدر عنها
صح

ما يدخل في حدها ورسمها الا مثل
الفعل الاول الذي يكون على الوجه
المذكور صح

جوهره قوة الضحك مقبلا له داخلا في حده فيقول ان
هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة يلزمها
قوة الضحك بذاتها اولا لا بالعرض بل تقترن بها امزجة
تابعة قوة الضحك وايضا قوة البكاء وقوة الخجل وغير ذلك
وليس الاستعداد الواحد منها او فعله اوليا لذات
القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء للحدود ولا تحمل على
المحدود مثل النقطة في الدائرة والصورة منها فقد تحمل في
حال وذلك انها تحمل اذا اخذت مع المادة ولا تحمل
اذا اخذت مجردة كالنطق للناطق واعلم انه اذا كان
مبدء فاعل وموضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور
الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لاجلها
الفعل وليس يجب ان يكون حيث يكون هناك مبدء صوري
فهناك مبدء غائي على النحو الذي ينتهي اليه الحركة كالكثير
ذلك في المعاني المحدثة فيجب ان يتقبل انها ليست
لغاية تامة على هذه الصفة بل ان كانت هناك غاية فعلى جهة
اخرى واما اذا كان السبب الفاعلي اتفاقيا والسبب
المادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شيء
بالذات بل بالعرض وهذا امر البخت والاتفاق مثل
ان انسانا يمشي ليطلب غريمه فيعثر على كنز فالمشي هناك

سبب

يعقل ار

سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات والعثور
على الكنز غاية للمشي من وجه ولكن بالعرض لا بالذات وانما
الذاتية ما هي على الدوام او الاكثر فينبغي ان تتجنب من الاسباب
ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يؤخذ في
حد ورسم ولا برهان واذا كان المعلول حاضرا كان فعليته حد ثبتت
فيجب ان تأخذ في البرهان على ان كذا كان تاما كان من العلل
في الحال والذي يريد ان يكون ما كان من العلل يريد ان يكون
وهذه في الاشياء التي عللها يكون علة بالفعل تاما واذا كان
بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان
يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال ذلك حدودا
وسطى بل حدودا كبرى وذلك في الكائنات مثل انه ليس اذا
كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن
موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون
الجنين موجودا وليس اذا كان الحائط موجودا وجب ان
يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فههنا يجب ان لا يوجد الا نفي
على معلولاتها بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال فيقال
ان السقف موجود فالحائط موجود وان السقف قد تم
كان فالحائط قد كان ومع ان السقف يريد ان يكون فالحائط
يريد ان يكون وكذلك في الابن والاب وبالجملة هذا يكون

من العلل قد كان فيما مضى ولا يوجد
الا الآن كذا صح

في الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المعلول في الزمان
بالذات كثير الانحاء وقد يكونان علتين بالقوة ووضعا في
حد ووسط لم يجب ان يكون المعلول حدا اكبر ههنا لكن
في هذا الموضع بحث وهو ان الكون كيف يتصل ان كان
يجوز ان يوجد المبادي ولا يتصل بها التوالي ثم كيف
يمكن ان يتصل وسبب الكون العلة في آن وسبب الكون المعلول
في آن والآنات لا يحدث من تاليفها الزمان ولا ايضا يجوز
ان يتلو آن آنا كما يتلو وحدة وحدة بل بين كل آنين
زمان فيه آنات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يتصل
الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول وعلة
وسائط بغير نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية يوجب
من هذه الاشياء التي تقبلها ههنا قبولا وتبرهن عليها في العلم
الطبيعي ان لا يكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال
كون بكون فعسى ان يتفق ان الاتصال الكون انما هو من
جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة للزمان يتصل المبادي
الطبيعية بتوالي الطبيعة تتوسط الحركة بينهما فاذا كان كون في
آن اندفع بالحركة الى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان
وهذا يستعمل بالحقيقة في العلوم دون المنطق ومما يجب ان
ينظر فيه انه اذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فبي

فقد يكونان علتين بالفعل

ولا يتصل

واذا كانا علتين بالقوة م

علة

علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون من علة
مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم وذلك لان
المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلة
المادية موجود في مادته وانما يقع هذا الغلط للاشتراك في
اسم الموضوع ولكنه انما ان يكون علة غائية لان الانواع كمالات
للاجناس فان طبيعة الجنس انما في الطبايع لاجل النوع وعند
النوعية تكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر او علة فاعلة
لانه مؤثر اثرا في شيء وموجب شيئا في موضوع وهو مباين
الذات لما اوجبه ومثل هذا هو شبيه بالعلة الفاعلة وهذا
بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها و
على معلولاتها على الاستقامة بل على الدورة ومثال ذلك في
العلل المادية ان الارض ابتلت من المطر فبخرت فحدث
غيم فمطرت فابتلت من المطر فاذن العلة الاولى لابتلالها من
المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض لم ابتلت
من المطر فان قيل من المطر كان برهانا دوريا مع دوره
حقا وحقا لا بد منه الا ان بين حده الاوسط والاكبر وسايط
ومطالب لم لانه يقال لم الارض المبتلة من المطر قيل فيجاب
لانها تتبخر ثم يسال مرة ولم اذا تبخرت ابتلت من المطر قيل لانه
يحدث من ذلك سحاب فيسال ولم عند حدوث السحاب

يقبل من المطر لان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا فكل واحد من هذه الامور علة ومعلول واحدة حد او وسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد وكذلك البخار الذي كان عنه السحاب هو البخار الذي كان عن السحاب وعلى هذا القياس فاذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دايرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء معين من النوع فان ليس الذي بين به هو بعينه الذي بين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا هذا وقد كنا قلنا ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من حالها ان الواجب في براهينها ان يوسط العلة الضرورية فاما الامور الاكثرية فالحد الاوسط في برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس ففي الاكثر تغلظ ما تحلل عنه وتكثف جلدة ذقنه وكل من يكون كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري **الفصل** السادس في الاشارة الى ان الكتاب للحد هو

بطريق التركيب نقول انما وقفنا الى ما وقفنا اليه من التطويل بسبب ذكر العلل لامرين بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير الى انه كيف يلوح منه الحدود وقد حققنا انه لا برهان على الحد بوجه ولا القسمة تكتسب الحد موجبا لان ان نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد نقول انا نعمد الى الذوات والامور التي لا ينقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فناخذ الامور التي تحمل على المحدود التي هي اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا عن الجوهر او الكم والكيف وساير ذلك او الجنس الاقرب مثلا حتى يكون كالعدد والمقدار فناخذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيته ونجمعها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو ايضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز منه الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل واولى معا فان اردنا ان نتجاوزه الى تحديد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فاخذنا ما هو اولي له وما ليس اوليا له فاذا وجدنا فقد كفينا من تحديد الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع

ما هو اخص المحمولات به بقي حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الثلثة فلانا ناخذ الموجود ولانه خارج عن جنسها وهو العدد بل ناخذ ما يلايم جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو اول من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا يوجب الخصوص فان الجنس والفصل اول للنوع فناخذ العدد فان الثلثة عدد وناخذ الفرد لان الثلثة فرد وناخذ الاول والاول له معنيان وناخذه بالمعنيين جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة والاخر ان يكون العدد لا يعده عدد ومجموعه اول من جهة انه لا يعده عدد وليس اولا من جهة انه لم يتركب من عددين وذلك لانها مركب من ثلثة واثنين واما الثلثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد محمول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى خمسة وسبعة والاول محمول اول عليه وعلى غيره وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لما يحمل اول عليه الا هذه فيكون جملتها مساوية للثلثة من الوجهين جميعا اعني في المحاكمة وفي الماهية معا ويجب ان لا يناقض في الامثلة ولا يقال لنا ان الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها فان المناقشة في الامثلة ولا يقال لنا

ان

ان الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها فان المناقشة في الامثلة لا فايدة فيها ونعود ونقول قال ارسطو فنقول ان مساواة هذا القول للثلثة اذ لا يقع على جنسه ولا يقع على شيء غير الثلثة مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه وهو اخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فيتادى الى جوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا امران المحمول العام الماخوذ في ماهية الشيء والموضوع الماخوذ في ماهيته معا فاذا اريد ان يحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزويات النوعية لا ما هو اولية فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا ولا فصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا الانسان فاخذنا في حده الحيوان الناطق فان من هذه السبيل لا يصار الى تحديد الجنس لانك اذا حذفت الخواص لحد نوع نوع بقي اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس بانسان من الحيوان بقي الحيوان فيكون الباقي اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي يحمل عليه داخلة في ماهيته كانت اولية او غير اولية فيخرج لك حد النوع وحد جنسه معا و

بالسهولة الهولية مع يخرج لك حد النوع وحد جنسه معا واما كيف
يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الاول ان يوخذ
الخط المستقيم وخط الدايرة وخط القطع المنحني وخط حدوه
الزاوية مثلا القايمة فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة
واما على الانحناء والاستدارة واما على زاوية فيكون للخط
المستقيم يوجد له انه طول بلا عرض والنقطة التي يفرض فيه
بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها اياهما والقوس طول بلا
عرض ويمكن ان يوخذ فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج
اليها منه تكون متساوية والمحدب على زاوية طول بلا عرض
يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل اليه جزاه فاذا حذف
خاصية كل واحدة من هذه بقي ما يبقى مشتركا وكان حد
الجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل فارجع الى المقولة التي
يقال عليه وانظر في لوازمه الخاصية بتلك المقولة اولا
فان لوازم المركبات مستنبط من لوازم البسايط فاما
بعض المفسرين فيقول ان معناه انك ان كان الشيء كما كالخط
قلت كم طول بلا عرض وان كان كيف كاللون قلت
كيف تتحرك المشف بما هو مشف وكذلك ثم ان المترجم
يقول ان معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول ما بلا عرض
وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظ ما الدالة على الاسم

ان

الا في الجوهر واما في الاشياء الاخرى فيستعملون بدل لفظ
ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كم
سطح او لون ما قالوا كيف لون وهولاء غير متنازعين في
هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة وان كان لقايل ان
يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول بلا عرض
الى ان يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج ان يرجع
الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم واستنباطها من
البسايط للمركب ان كان العرض ما يقوله ذلك القايل بل عسى
ان يكون معنى الكلام المعلم الاول هو انه يجب ان يوخذ
الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى الى الحد ويترتب حتى
يمكن ان يحذف خواص الانواع المقسمة فيه فيبقى حد جنس
ثم تركب ذلك الجنس مع جنس هو متقاسمه تحت جنس فوقها
ويحذف المشترك منها ويوخذ ما يبقى حد الما فوقهما وكذلك
حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون
معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي لم
يلزمه بالمقابل والفصول العالية التي للاجناس العالية
~~للاجناس العالية~~ فانه سيشير الى هذا المعنى بعد ويذكر ان القسمة
معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عني باللوازم العوارض
الذاتية واشار بهذا الى ان الحد كيف يتوصل به الى البرهان وغيره

وان ذلك بان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس
العالية ويجب اذا اريد تركيب الحدود من الانواع
الى الاجناس ان يوخذ من المحمولات المقومة للشي
ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له وان كان ملازما فان
وجد شي يتضمن شيا منها حذف او عزل الى وقت
الحاجة اليه مثاله اذا اخذ الانسان او الفرس على انه ١٤٩
اول نوع تبتدا في منه تركيب الحد واخذ له الناطق او الصهال
والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي و
النامي والمولد و ذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والعميق د
والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان اولا لان الحس
والمتحرك بالارادة متضمنان في الحيوان وكذلك جميع
تلك العالية متضمن فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض
والعميق متضمن فيه ثم يجمع على الترتيب فنقول الانسان جوهر ان م
ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة
بالارادة ناطقة ونأخذ في حد الفرس الصهال بدل
الناطق فنجد الصهال والناطق خاصتين بالنوع وما وراء
ذلك مشترك فنطلب اسما مفردا لجملة المشترك فان وجد
كما توجد الحيوان ههنا فقد كفى ان يذكر مع الفصل في حد
اسم النوع فبقي ان الانسان حيوان ناطق والفرس
حيوان

حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة المشتركة فيهما اسم طلب لما هو
اعلى من ذلك واعم فليوخذ ذلك مثلا الجوهر الطويل العريض
العميق اسم وهو الجسم فليوخذ ذلك فبقي جسم ذو نفس
ناطق فقد تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان اريد
ان ينقل الى حد الجنس فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويوخذ
جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس فعلى ذلك
الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس الاخرى للجنس المحدود
فيطرح ما هو المشترك لهما ما هو الخاص بكل جنس ونطلب للمشترك اسم والقسمة ه
ونضم ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون حد
ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا بهذا القانون
الموجب لاسقاط المتضمنات لغيرها وحفظها مع ذلك الى
وقت آخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل
الانسان وفصل الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان
صاهل ثم حذفنا الفصلين لم يمكنا ان نحد الحيوان بما بقي
لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط وايضا فان اخذنا الحيوان
والحساس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مفصلا
ومرة مضمرا فلذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا
اذا لم يطلب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة
اخرى بعد حذفه ولم نعده مرددنا جميع المحمولات مرددا كنا ٩٧

قد اعطينا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد بان ان الغرض
في الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لعدة
منها وعن المعلم وفي رده مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد
ركبت الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم الاول انه يقتصر
في كتاب الحد على طريق اخذ من يشغل لا فقط لما يتفق
من الاوصاف كيف كان كانه لا يرى الا طريقة تركيب
فقط بل يضيف الى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات
الاولية والاولية للاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى
القسمة احيانا ومراعاة الترتيب وليس لغيرها فعله على الوجه
الذي فعله وجه التابع في ان طريق القسمة نافعة ايضا في
التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من
تمة الوقوع في تفصيل الاسم المشترك ونقول ان القسمة
وان كان لا يقتنص على الحد فهي نافعة في الحدود وذلك لان
القسمة وان كانت انما يؤخذ منها اجزاء الحد اقتضابا لا
لزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلثة احدها ان القسمة يدل
على ما هو اعم وما هو اخص فيشترط من هذه البتة ترتيب اجزاء
الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في تحديد الانسان
حيوان ذو رجلين لا ذو رجلين حيوان انسان اذا قيل فيه ذو
رجلين فقد قيل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو

فصل

الكيفية د

انس ه

فان بني الامر على فرقا لان هو لكا ذو رجلين بحوان
انس ه

تكرار

تكرار وسوء ترتيب واما اذا قيل حيوان اولا فلم يقل بعده ذو
رجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي بقي لها المضمنات فاذا قيل
ذو رجلين بعد الحيوان لم يكن خلل والثاني ان القسمة تلك
على ان تقرن كل فصل مع جنس فوقه فيجعله جنسا لما تحته فيجري
ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول
انما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط فاذا
اريد ان تركب الحد من الانواع الى الاجناس لم يطفر من
نوع الى جنس ابعد بل الجنس الذي يليه والثالث انها اذا
وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول المقومة
كلها فلا يبقى شيء من الحد اخلال في مهية الشيء الا وقد ضمن
فيه فيكون قد اعطينا الفصول على تواليها طولا واعطينا تمامها
ولو عرضا فانه يمكن ان ينقسم الجنس بفصلين ليس احدهما تحت
الاخر مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير
المتحرك بالارادة مرة والى الحاس وغير الحاس مرة
فيجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما روعي طولا لئلا
يفوت فصل من فصول منقسم الى فصول ذاتية متداخلة
او متوافية والمتداخلة مثل المائت وغير المائت والناطق
وغير الناطق والمتوافية مثل الحاس وغير الحاس والمتحرك
بالارادة وغير المتحرك بها فالقانون في مراعاة الوجه الكلي

والثالث حتى يحصل منه مستغرقاً فيه ان يكون القسمة بالات ايات
المقومات للانواع وان يكون ما هو جنس مثلا انما يجب
ان يقسم الحيوان اولا الى الطاير والسابح والزاحف والماشي
ثم يقسم الماشي الى ذي الرجلين وكثير الارجل والطاير الى
متصل الجناح والمنفصل الجناح فان اخل بهذا وقسم الحيوان
اولا الى ~~متصل~~ الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فما قسم
الحيوان من جهة ما هو حيوان بل ~~من جهة ما هو حيوان~~ بل من
جهة ما هو طاير وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل
وذي الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من
جهة ما هو ماش فيجب ان ننظر اولا ان الجنس هل
يحتاج الى ان يفرض له طبيعة زايدة على طبيعة الجنسية حتى يقبل
هذه القسمة او لا يحتاج بل هذه القسمة له اولا فيقدم القسمة
التي يكون اولا ولا يؤخر القسمة التي ليست اولا فاذا
قسمت قسمة اولية جمع المقوم والفصل ثم قسمة قسمة
اولية جمعت اخرى وكذلك الى ان حتى ينتهي الى ما لا
ينقسم الا بالعدد ثم تنشعب طريق القسمة محمولات للنوع
ونقضها للتركيب واذا قسمت شيئا مرة قسمة اولية فيجب
ان تجهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة اخرى اولية غير
هذه القسمة فان وجدت قسمة ايضا حتى تستوفي القسمة

قسمة م

تنشعب الطراف م

طولا وعرضا وتستوفي جميع المحمولات ويجب ان يكون الفصول
المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم
قيل في التعليم الاول لا المقسم يخطر فيه تقسيمه ولا الحاد في تحديده
الى ان يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم
قسمة تامة يجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل
واذا حد والمحد حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل للحدود
فلا سبيل مع كل واحد من الاشياء بالفعل واذا لم يعلم
فصل فلا سبيل الى الحد وان ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه
وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وان وافق في النوع مثل
سقراط لافلاطن بل سقراط الانسان والمخالفات
الشخصية هي بلا نهاية ويحتاج كل الى فصل عن كل شيء وايضا
ان يكون المخالفات النوعية عنده كذلك وكذلك الصنفية
فيحتاج ان يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف
تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها
فالجواب ان هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب
ان يكون الشيء مخالفا لاخر بالذات والحد فان الفصول
العرضية لا يوجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء
المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات ولا
يبالي حين ما يحد النوع بذلك الاختلاف في العرض

مغلط نخ م

الصنفية د

ولا يلتفت الى الاضافة والاشخاص تحت النوع الذي
يحده واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق
وغير الناطق ونظرنا المحدود انه في اي الطرفين تقع منها
فوقع مثلا في الناطق فقد تغلنا عن كل نوع تحت غير الناطق
لاشتراك الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة
ولا يحتاج ان يفصله عن الثور وحده والفرس وحده
والكلب وحده ولا يكون ايضا غير المحدود وتحت الناطق
مضادة فانه ليس يمكن ان يقع بينهما متوسط لانه لا واسطة
بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع بينهما ما هو لا
ناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق ضرورة
لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم يحتج
ان يطلب فصلا له عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى
في اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان
يجري ان يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول
ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا الباب في المواضع
المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث يذكر مواضع
هل الشيء جنس او فصل او ليس ويوجد من ذلك ما كان
ليس مبنيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع على د
التي تدل على ان الشيء عرض غير مقوم لماهية الشيء ليحترز عنه

ان

ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني ان يستعان من القسمة
الترتيب فما هو في ترتيب القسمة الاول يجعل في ترتيب الحد
اولا ولا يجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان تساوى الفصلان
في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه
بالغاية وان لم يحتفلا في هذا فلك ان تقدم ايهما شئت وتؤخر ايضا د
ايهما شئت والثالث ان لا يزال يقسم حتى يبلغ الشيء
المحدود وان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى آخر القسمة التي
بالذاتيات الذي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات ان التي د
كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قبل ذلك اذا احضرت
بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات الداخلة في ما هو فتميز فيزد
المشتركات منها المتشابهات في انواع كثيرة وميز الخواص
بنوع نوع لتحد الجنس قريبه اولا ثم اردفه بالفصول فان
وقع في ذلك شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الداخلة
التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك وركبت الحدود
رفعت الجنس واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى المشترك
فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة
مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر النفس ففعلت ما يجب ان
يفعل في التركيب بان عددت الموصوفين من الاشخاص
بكبر النفس فطلبت محمولا لهم من جهة كبر النفس فوجدت ا

القيادس الملك واخلوس الشجاع وايس كل واحد منهم يسمى
كبير النفس ووجدت ايضا ليسندرس الصالح وسقراط
الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت الامر الموجود لكل واحد
واحد منهم فوجدته في الطبقة الاولى بحد واحد فقتل نفسه انفة من احتمال
الضيم والآخر اعتقد حقد الوقوع القسم عليه غيظا اذ لم يفارقه
والآخر قاتل شديد الطلب الثار من وقوع القسم عليه وفي الطبقة
الثانية بحد واحد منها ورد عليه خير عظيم فلم يعبأ به بسبب انه كان
من البخت والآخر ورد عليه بلاء عظيم لم يعبأ به لان وروده
عليه كان بسبب البخت فاذا حذفت خواص واحد واحد
من الفرقة الاولى وجدتهم قد بقي لهم شيء مشترك وهو قلة
الاحتمال لوقوع الضيم فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة
الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت
فاذن كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد وعلى هذه
الفرقة بحد واحد وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف
العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي تخص واحدا واحدا اذا عدت
الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصة هذه الفرقة
وخاصية تلك الفرقة لم يبق شيء مشترك فقد علمت ان كبر النفس
ليس حدا يعم الفريقين ولا معنى واحدا بل اسما فقط ولا
يمكنك في مثل هذه ان يغني في التركيب بل ينقطع بك

العمل

انفة م — الضيم د — الضيم د — الضيم د — يعم د

العمل ويجب الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم لنوعان
لكبر النفس كبر النفس كليا لها وانما يكون الحد لها الواحد
البرهان الواحد الكلي واحد الا الشارق الجزئية فان اطلب
تحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث صحة هذه ومن
على شفاء العين لا على شفاء مع هذه العين لا ... ونحوه
العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شتى
واعلم انا اذا ابتدأنا في التحديد من الكليات فانا من صعب
بشيء يقع فيه واجره ايانا الى الغلط وهو اشتراك
الاسم الخفي فاذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وصعد بنا
من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس
امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تحليل اشتراك الاسم
في الكليات اكثر وكما ان الغرض المقدم في القياس والمحرز
عليه للقياس هو ان يكون مظهرا للتصديق بالخفي كذلك
يجب ان يكون الغرض المقدم في الحد والمرصاد عليه
الحد هو ان يكون مظهرا للتصور الخفي وان يكون في غاية
الوضوح وهذا الوضوح قد يشتره الاسم المشترك فلما يقع
هذا الخلل اذا اخذت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا
قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فان اتى من جانب الشبيه

للضيم د — فليس م — قلما د

اكمن ان يغلط ويظن انه معنى واحد وخصوصا اذ هو من
العوارض الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا
اتى من جانب الشكل واللون فنظر اى شكل شبيه بشكل آخر
اتى من جانب وكان ذلك شكلا يساوى زواياه زوايا
شكل آخر ومتناسب اضلاعها على التناظر ثم نظر اى
لون شبيه بلون لكان ذلك ~~شكلا يساوى~~ لونا يشارك
باللون الآخر فى الحاسة مشاركة يكون الفعل لها منهما واحدا
واذا حذفت الخاصتين من الشبهين لم يبق شيء مشترك
يلزمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحادّ
فى الصوت والحاد فى الشكل كالزاوية جنسين ان الابتداء
فى التحديد من الانواع ثم تركيبها بعض الى بعض لظهور حد الجنس
افضل واقرب الى الاحتياط الفصل الثامن فى
الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام فى توسيط
العلل المعاكسة وغير المعاكسة وتحقيق الحال فيه قال ليس يجب
ان يقتصر على الاستنباط الامور التى تؤخذ فى الحدود و
المقاييس من القسمة التى للكلى الى الجزئى مثل تشريح الحيوان
والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الآلية ثم
الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك
الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغى ان يقتصر على ذلك

فقط

فتبيّن

بلغ

بيان التنويع الاول للكل الى الاجزاء ص

فقط بل ان يتأمل اذا كثرت الافراد والجزئيات انه ما
الذى يلزم كل واحد وكل عدة من المحمولات والعوارض وفى الف
اى الاجزاء يلزم اى الجزئيات واعلم انا كما استنبطنا من
القسمة ان الحيوان تحت الجسم وتحت ذى النفس وكذلك
استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر متماسك
ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من
الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلم بيض وان كان حيوان
طاير منفصل الجناح مبيض ومتصل الجناح لا يبيض وان كل
ذى حيوان ذى قرن فلا اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان
ذلك لان المادة تذهب فى قرنه وكل حيوان ذى
قرن فانه كرش لانه لا يجيد المضغ فيجب ان يكون لغذائه
قبل وصوله الى جوفه الباطن هضم ما وكل سمكة فلا رئة لها
وامثال هذه المستنبطات وعللها نافعة فى اعطاء اللم
ان لم يمكن كلها وكرنا اعطاء علة لم فانه اذا كنا
حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد لشئ
هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ
قد لا يوجد لذى رجل آخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل
ذى قرن مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا
قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ~~نا فقيل لم لهذا الحيوان كرش~~

كل له

استنبطنا من معانى الاجزاء والجزئيات ص

فقلنا لان له قرن او ان قیل لنا لم لیس له کرش قلنا
لانه لیس له قرن کان هذا نافعا بوجه ما فی جواب اللم
وان لم یکن فیه اعطاء العلة القریبة ولکن یجب ان یعلم
ان ای معنی یلزم ای معنی بالذات حتی لا یجعل لازما لما
هو اخص منه او اعم منه وربما کان المعنی المشترک موجودا
من طریق التناسب مثل ان الخزف للسلحفات کالشوک
للسمک والعظم للانسان وقد یتحد مسایل کثیرة مسئلة واحدة
علی اختلاف استحقاق الوحدة وذلک لکون الحد الاوسط
شیئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء فی السراقة والتزرق
من الزارقة والحذارب للحلبة فی الحجة فان جمیع ذلک قد یتحد
لکون السبب فی جمیعه ضرورة الخلاء وعند افلاطون جذب
المقناطیس والکهربا والحجر سببه شیء واحد وهو اشتعال الهواء
فتبعها اشتعال ما هو فیه او کون الحد الاوسط واحدا فی الجنس
مثل الصدا او قوس قزح فان المتوسط فیهما واحد بالجنس
وهو جنس انعکاس المحسوس لکن ذلک انعکاس صوت
وهذا انعکاس لون وقد یختلف مسایل مشترکة فی سبب
واحد فلا یکون بالحقیقة مسئلة واحدة بل هی لهذا اقرب و
لذلک ابعد ولکن فی الجملة یکون الاوساط مرتبة بعضها تحت
بعض مثلا اذا سئل فقیل لم صار النیل عند المحاق اشد

لکون د

لان نسبتها الی ذلک المتوسط لیست بنسبة واحدة ه

سیلانا

سیلانا فیقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد
تمت مسئلة ثم نسئل مسئلة اخری ولم صار الشهر عند المحاق اشبه
بحال الشتاء فیقال لان القمر ینقص ضوءه الذی یلینا
فیعدم التسخین الکائن منه فلو سئل لم یکون هذا ایضا
لکان الجواب لان الشمس هو الذی یفیده الضوء صار
محاذیة بجانبه الاعلی الذی لا یکتسب فهذه المسایل کلها تحت
سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة فی القرب والبعد
فلیست مسئلة واحدة قیل ویمکن ان یسال مسایل فیقول
اذا کان من الحدود الوسطی التی توضع عللا للکبریات
ما لیا وبها مثل توسط الارض بین القمر والشمس لکسوف
القمر ومثل کون الورق عریضا لانتشاره فانه سبب مساو
للانتشار وان کان بعیدا والقریب هو سرعة انعقاد
الرطوبة الماسکة وهو ایضا مساو فیمکن ان یبین العلة بالمعلول
ایضا کما بین المعلول بالعلة فیصیر البیان دورا فان شئنا
قلنا ان القمر انکسف فقد توسطت الارض بینه وبین
الشمس وان شئنا حددنا هذا العکس وهو فی هذا المثال الغیر
احتیاج ان یبینه لا محالة علی حکم فانونه نجد لهذا العکس وهو فی
هذا المثال غیر احتیاج ان یبینه الیقین فمع انه ایضا دوری علی المنطق
الاول فانه یستعمل الدور والثالث انه لیس فیه احد الضدین

البیان د

اعرف من حد الضد الآخر بل هو مثله فى الجهالة والمعرفة الحقيقة
وكل بيان بما ليس اعرف وان لم يكن دورا او مصادرة
فليس بيان والرابع انا نسلم ونضع ان هذا الآن قد
حد ماله ضد بهذا القانون فكيف تحد ما ليس له ضد وكيف
يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له
ضد وكيف يحد الضد المطلق ولقائل ان يقول انكم قد بعثتم
اكتساب حد الضد من حد الضد الاخرى فى هذا الكتاب من
ههنا واما فى كتاب الجدل فقد استعملتم هذا القانون حيث
تكلمتم فى اثبات الحدود وابطالها فالجواب عن هذا من وجهين
احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على الاثبات والابطال
الحقيقيين ولكن على الكائن اما من يسلم الخصم لمقدمته واما من الرأى
المشهور ونحن لا نمنع ان يكون احد حدى الضدين مما يسلمه الخصم
او يلزم تسليمه الى ان يكون حد الآخر صفة هذا الحد ولا نمنع
ان يكون حد احد الضدين بالقياس الى المشهور والى الرأى
اعرف من حد الضد الآخر ويكون انما اخذ بما هو اعرف
فى المشهور لا بما هو حقيقى المعرفة عند العقل الصريح وربما كان
خفيا بنفسه ولكن اشهر مثل كثير من المقدمات التى هى خفية
فى نفسها بالقياس الى العقل النظرى الصريح ولكن بالقياس
الى الشهرة هى بينة بنفسها او مقبولة والثانى ان الحد المطلوب

فى

فى كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون
الحقيقة فلا يجب ان يجرى فى الاحكام الحقيقية مجرى الحد والحقيقة
ونقول ايضا الحد لا يصطاد بالاستقراء فقد تبين بذلك
من ان الاستقراء الحقيقى هو من الجزئيات المحسوسة وهذه
لا حدود لها على ما وضحنا والثانى ان الاستقراء منها قول على
انه حد فان ذلك القول اما ان يؤخذ على انه حد الكل واحد
من الاشخاص مثل انه حد فان ذلك القول اما ان يؤخذ
على انه حد فان ذلك القول اما ان يؤخذ للكل كما اذا وجد
الحكم فى الجزئيات نقل الى الكلى او على انه حد لنوع الاشخاص
ولا يمكن ان يكون حد الكل واحد من الجزئيات فانه يعرض
من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد يخصه
لكان لا يشاركه فيه الآخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله
او ينقل اليه حدود كثيرة متخالفة والثانى ان الحد الخاص لكل واحد
لو كان لما كان من الامور الذاتية التى اشترك فيها بل من العوارض
التى عسى ان يخص كل منها شخصيا واحدا كما علم فى اى نحو جعل
من العوارض غير داخلة فى ماهو الشئ فقد بطل اذن قسم واحد
من هذا الاستقراء وبقى انه انما يستقرى على انه حد لنوع الاشخاص
وليس شئ من الاشخاص يدل بوجود معنى فيه على انه حد لنوع
الاشخاص وليس شئ من الاشخاص يدل بوجود معنى فيه على

الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم خارجة
عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد لان ذلك
خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون
سورا بين الامرين ويميزون ماخذ اعطاء الحدود وربما
ويعيشون الحدود اقتضابا ويميزون ماخذ البراهين بان يوجزوا
ويولفون البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة
لم يقدموا على ذكر وجوده لشيء بل لم يتبينوا انه اخذ بالحقيقة
او بعضهم للاسم فلما بينوا ان المثلث له وجود بالشكل
الاول من كتابهم في الاسطقسات صار حد ما كان لفظا
للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما بان ان اخذ
حد الحقيقي مباين لماخذ القياس وكذلك القول المعرف
لماهية الاسم الا الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه
ان هذا الاسم اعني به كذا او كذا فهذا لا يمكن ان ينازع
فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذا الذات
حدها كذا او كذا فيمكن ان ينازع ويخاصم وبين الامرين فرق
ولو كان لكل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم
يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم
حدا لكان مخاطبا تاما وكلاما محدودا فما من لفظ المركب
الملفظ في استفهام او جزء او دعاء او تمن او تعجب او ترج

او

او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد
بدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة
مثل شعر اوميرس المسمى ايلياس حدا لانه يمكن ان يسمى
باسم واحد كما سمي بلد بالري او ببغداد ونعم يكون حده
بتفصيل جملته فبين اذن ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يغني
قياسا ولا دلالتها على شيء واحد بعينه لانه لا قياس
على ما يدخل في ماهيته والاستقراء ايضا انما هو لاثبات
هيئة سلبية او مركبة وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل
الى اثبات الحدية اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بينا
واما الان فانا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين مشاركة
في حد بعض الحدود وبالعكس ونقول كانا لا نطلب لم
الشيء الا بعد ان نضع هل الشيء لكن لا نعرف ما الشيء
الا بعد ان نعرف هل الشيء ثم معرفة هل الشيء قد يحصل
لنا على سبيل العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود النتيجة
بل علة للزوم النتيجة او يكون عارض عرضيا لازما وقد يحصل بالذات
وذلك اذا اعرضنا الشيء من قياس بحد اوسط هو سبب
وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي الى معرفة ما هو بل
حقيقته والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو في
اقتناء الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل فيه على علة

وجود الشيء العلة التي هي ذاتية فلا يبعد ان يكون فيما يعنينا من
وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق وهو وجود العلة
الذاتية وهو انما جزء من حده فح لا يبعد ان يثبته مع مراعاة
الشرائط المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقيف
على العلة يشير الى انية المعلة فكذلك مع التوقيف على العلة
يشير الى ماهية المعلة وخصوصا وقد سلف منا البيان ان
للهوية العلة وماهية المعلة مشاركة ومثال هذا ان من قيس
على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد تقع قبالة الشمس
ورا ستر الارض واذا وقع كذلك انكسف او قال
ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به فانه
ايضا لم ينكسف ويثبت ايضا انه ما كسوفه وهو زوال ضوء
تستره الارض يثبت به وخصوصا اذا استقصى هذا البيان
حتى جزء الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد
العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك الاوساط كلها مع النتيجة
الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان تقع قبالة
الشمس المعيدة اياه الضوء على القطر وكل ما وقع كذلك
فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا
فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف
فالقمر منكسف فاذا اخذت هذه الاوساط وابتدئ من

اقربها الى المنكسف وهو ان لا يضيء بعد ان يضيء وجعلت
هذه بالعكس من ترتيبها كان حد الكسوف تاما وذلك
لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء
لستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا
هو الحد التام للكسوف والمكتسب من هذا البرهان التام على
الكسوف الاول وذلك للحد الاول حد ناقص اخذ من
برهان ناقص وعسى الشاك يعترض في هذا فيقال كان
هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا من تقدم معرفة حد الكسوف
فلا يكون البرهان قد افاد الحد فنقول ان الشيء معرفته معرفة
بالفعل ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة
ويحتاج فيها الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه
عن الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة هذا قد كان يعرف
ان القمر يضيء من الشمس فيغفل عنه اذا سمع هذا الحد ومن
هذه الاجزاء وعلم يثبت الى ان يتيسر له الانتقال الى ترتيب الحد
واما ان لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من
العوارض واللوازم فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع لها ظل
في الاستقبال فهي منكسفة فالقمر منكسف فليس يضبط من مثل
هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم
فالستر وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم انقلاب القمر

عسى

وعند قوم طفوه بعد اشتعاله وكك ان قال قايل
ان قايل ان السحاب قد يطفو فيه النار فاذا طفئت
فيه النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج
من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان
عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان شاكل
ونتذكر من حصل علمناه في اول الكتاب ثم لا يجب
كلامنا في هذا الفصل ان يظن كما ظن بعض الناس
ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد فان العلم الاول
لم يضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد الاوسط
لا ان كل كك ولا لو ضمنه كان حقا فانه اذا كان الحد الاو
نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة
النتيجة وحدها لا للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه
حد وقد فرغنا نحن عن ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث
يكون الشيء الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر ممكنة عليه
وعلة للنتيجة معا واما النطق المحكم لعموم ان البراهين التي
من حدود وسطى هي علل ممكنة على الحد والكبرى جل
وعلى الصغرى فامر باطل واما من غير هم قلة العناية
والنظر وفعل من كلام المعلم الاول لم يستقصه حتى الا
لا استقصاء لا يستبصر اليه عن قرب وسنبين ان

العلل

العلل
قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء ولا
ينعكس عليها الا انا نشتغل ههنا بما هو غرضنا فنقول ان العلم
الاول دل على ان البراهين ذوات العلل يعطي بوجه ما
شبيها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة
لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل المأخوذة في الحدود
واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا لشيء لانه غير عارض
في شيء او عارض اول بلا علة ومن جنسه مبادي العلوم فانه
قد يصدق به من غير قياس يعطي لمية البتة بل انيتها وصحة
ومع ذلك فقد يكتسب لها حد وايضا كثيرا من المعاني يوضع
في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد فلا يقتنص بالبرهان
على وجوده بل يوضع وضعا وربما وقع فيه الكلام جدلي او
استقراء اقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ولكن ذلك
لا يتعذر تحديده فاذن ليس كل واحد انما يتوقع فيه ان يصار
اليه من البرهان بل كثيرا ما يحد الشيء ولا فيفضي من حده البرهان
على عوارضه وخصوصا من حد والبرهان الذاتية والحدود
التي فيها شيء علة وشيء آخر معلول مثل قولنا ان الرعد
صوت يحدث في الغمام لطفو النار والصوت معلول م
مجموعها لا احدهما وحده هو الحد التام وانه ان كان طفو النار
علة فاعلية للصوت فيه وطفو النار علة والصوت معلول له

فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد بجملته
علة صورية للمحدود وان بعض اجزائه علة للبعض واذا كان
الحد بالجملة علة صورية للمحدود ولكل جزء منه هو لا محالة وانما يكون
البرهان مفيد الحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول
على نحو ما قلنا

الفصل الرابع في مشاركة الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل

وتمام نفعنا في المقاصد التي ايانا
نعزو ان نعرف ما الحد التام والحد الناقص الذي هو
مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن
جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي
هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه ينحصر في اربعة اقسام فنقول
حد بوجه ما انما هو قول شارح للاسم ويفهم المعنى الذي هو
مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل
على وجود ولا على سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون
معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ دلالة
ما بالعرض على سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح
الاسم ليس حد ذات وان كان لا يكون حد ذات
الا وهو شرح الاسم فان اخذ في الابتداء على انه شرح اسم
للشكل في وجود معنى الاسم ويتضمن بيان سبب معنى الاسم

لو كان

لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد المثلث قبل
ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويؤخذ اولا على انه
شرح اسم ولا يدرى من امره بل هو موجود المعنى ومع انه
بوجه شرح اسم لا بد من ان يعطى اسباب المثلث ولي الاضلاع
المثلث فيكون مثل هذا يعطى اسبابا ما فاذا اتفق ان
صح عند الشارح انه موجود انقلب ذلك القول بالقياس
الى ذلك الان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة
من جهة ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود و
هذا الحد المقول بحسب الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان
اتحاد اجزائه شيئا معتبرا من وجه آخر وذلك لان القول
انما يكون واحدا على احد من وجهين اما لانه متصل الاجزاء اما بالارتباط
الجامعة كما مضى ما ذكره فيما سلف مثل قصيدة ما او كتاب في
دونه واما لان اجزاءه يصير شيئا واحدا في النفس والتي انما
يدل على شيء واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم
فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود وحد
اتحادا بالارتباط الا ان يؤخذ بالقياس الى خيال واحد في
النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستمر في
جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم فانه اذا كان
المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون خيالا له

وحدانيا وان كان محالا وله خيال في النفس ذو اجزاء لا
تجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا فعسى ان
يكون واحد الجهة غير الجهة التي يكون لها المعاني العقلية و
الخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد يقال على وجوه
كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد
وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري انما دامة الحد
الكاين بحسب الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه يخيل
او المعنى او الموجود واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه
ما يقال عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطي علة وجود
معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون
مبدأ البرهان واذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو ضم
الى المعلول ووضع المحدود واجتمع فيه ثلثة اشياء اعني المحدود
وحدا يعطي العلة وكمال الحد لان المحدود والحد متساويان وكمال
الحد هو معلول الحد الذي يوجد عنه فقط ويوجد جميع المحدود فهو
ايضا مساو للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لان يكون
منها برهان منتج كمال الحد لموضوع بقياسين الا ان الاوسط
وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد متتالية
ليكن الغيم هو الموضوع للمحدود والثلثة ولتكن هذا الحد الذي
هو العلة هو طفوء النار في الغيم ولكن ليكن كماله هو حدوث

الصوت

الصوت فنقول ان الغيم رطوبة تنطفئ فيها نار قد يحدث
فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث
في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه
الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتبين اصغر حدودهما موضوع
الامور الثلثة الغيم فكان طفوء النار اول مذكور من هذه الثلثة
ثم حدوث الصوت وكان الصوت ينتج في نتيجة
البرهان الاول وطفوء النار لا ينتج بل هو مبدأ برهان
لا نتيجة والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان
الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا رددت هذه الحدود
الى تاليف حدي عكست فذكرت اول شيء الرعد ثم
الصوت الحادث في الغيم ثم طفوء النار فقلت ان الرعد
صوت حادث في الغمام لطفوء النار فيه فقد انقلب ما كان
مبدأ البرهان فصار آخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار
مبدأ الحد وصار المحدود الذي كان محمولا آخر الامر موضوعا
للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام
ونظير كماله غليان دم القلب هو نتيجة البرهان فاذا حددت
قدمت غليان دم القلب واردفته بالعلة وهو شهوة
الانتقام واذا برهنت قلت فلان يشتهي الانتقام وكل
من اشتهى الانتقام غلا دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام

واخرت غليان دم القلب والجنس وايما مع الحد الذي هو
نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان
يكون لا محالة من المادة والذي هو مبدأ البرهان يكون من
الصورة وحسبوا ان توسط الارض الذي هو مبدأ
الفاعلي للكسوف هو علة صورية للكسوف وان المحاق الضوء
علة مادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل كلاهما من
العلل المتوسط ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول
يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد
الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام ويترك الحد الذي
هو مبدأ البرهان فقط اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة قسم
خارج مما ذكرنا وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا
اليه في مواضع ونشير اليه بعد قليل بل انما يجعل حدا لامور لا
علل لها وذوات لا اسباب لوجودها بوجه وليس في
حدها التام شيء هو علة معلول فلا يكون هناك شيء هو
مبدأ برهان وشيء آخر هو نتيجة برهان وكل مبدأ برهان
يؤدي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ
برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا لم تعقد تام
الاول الشارح للاسم لا وجود لمعناه حد الا انه بالحقيقة
ليس حد الشيء حتى يثبت وجود الشيء بعينه الحد وذو الحقيقة

مثله فان نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم الا انه قد صار حدا
ولا باس بان يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل دلالة
الاسم الا انه قد صار حدا اللهم الا ان يشترط في هذه انها
لا تكون ايضا الا لاشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيبات
المعاني ويجعل دلالة الاسم اعم من ذلك وحتى للاشياء
التي تركيبها بالعرض كالابيض مع الانف الافطس ونحو ذلك
وكيف كان فانه يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون الملحقة
القسمة الاولى اليها فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه
ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر شيء اعرف
من وجود الاكبر للاصغر حدا ذاتيا فيجعل لشيء حدا اوسط ويكون القياس
من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا يظهر بحد الاصغر
على سبيل الشكل الاول وان كان سلب حد الحد الاكبر عن حد الاصغر
اظهر من سلب الاكبر وجعلنا الحد مجهولا بينا ذلك بالشكل الثاني فيه
بغير الا ان يحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن حد
الحد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل
الاول لا غير الا ان يحرف الصورة واذا كان سلب الحد
الاكبر ولهذا استبين ان للشكل الثاني في الاستعمال غناء
للاول عنا وانه ليس وان كان الاول اولى وافضل فلا غنى
خاص للثاني واما الثالث ان الوجه لك بالصدق منه

طلب الشيء للشيء وطلبه بحده التام وكذلك طلب الشيء وطلب لحده التام
له وكان من يأخذ ان كذا موجود لحد الشيء ويريد ان يتبين انه
موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الاول وذلك الوجه الآخر
فليس وضع الشيء الا وضع حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكن
امثال هذه انما تكون قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر
وحده لم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر
ثم ذكر الاكبر فهموا ان الاوسط الاصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر
عليه لا ان الاوسط في التصديق بل كان الموضوع لم يكن مفهوما
فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه فلما فهم صدق ايجاب التصديق فيكون
الاوسط انما نفع في التصور بالذات واما في التصديق
فبالعرض وكذلك ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع
مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى ان توسط الحد حدا
اوسط فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود
وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط الحد فان كان احدهما ولكن
الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده واوسط حده وهو
لا يشعر انه حده فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو حد
ايضا بل يكون ذلك مثل ان من يتصور الانسان لا
من حده بل من حيث انه ضحاك منتصب القامة ثم
توسط الحيوان الناطق فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق

وانما وسط ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان
كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاك
منتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق فيكون
قد جعل للانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار حد ا
الحيوان الناطق لا ذاتا ورسما للضحاك المنتصب القامة
فيكون حده لا حد له كما عرفت في غير هذا المكان فانك
اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة
انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا
مناقشة في الاسماء فههنا لا يكون الاوسط حد الاصغر و
اما ان لم يجعل الضحاك المنتصب ولا شيئا قلنا ان القمر
توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد انكسف وان
هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها وهذه الشجرة ينتثر
ورقها فهي عريضة الورق وهذا دور فيقال في جوابه ان
هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا
ان البيان ليس فيها دور اذ ذلك لا يخ اما ان يكون
الامران مجهولين فيكون ذلك هو الدور كلا ولازم لنا
في شكله وان سبق التوسط الى الذهن نعرف بحجاب ثم
اثبت بتوسط الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول
اثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

فلانذم

استنبط

التوسط كان الكسوف مجهولا وان كان سبق الكسوف
الى الحس ثم اثبت بتوسط التوسط لم يكن دورا الا ان
يحاول نظيرما ذكرناه واما ان كسوف ما يدل على توسط ما
آخر ولا هو ذلك بعينه يدل على كسوف آخر ولا ذلك الا ول
بعينه فليس هناك كما علمت دورا وانما يكون البيان
فی هذه الاشياء دورا كان مثلا الكسوف مجهولا ثم ثبت
بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان
التوسط يعطى برهان اللم للكسوف والكسوف يعطى
قياس الان للتوسط الا يرى ان التوسط علة للكسوف
فيوخذ الكسوف فی حده فليس الكسوف علة للتوسط فليس
يوخذ فی حده ونقول انا قد نبهن على نتيجة واحدة بوسائط
من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة
وتارة من الغايات وتارة من الغرض مثاله انا نبرهن على ان
الانسان يجب ان يموت ببيان العلة الفاعلة
للموت وهي الحرارة المفنية للرطوبة التي تتعلق بها
الحيوة وتارة من جهة العلة المادية بان كل موضوع للكون
فهو موضوع للفساد وكذلك سائر العلل وذلك لانه
اذا كان الشیء مادة يلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا
هناك علة فاعلة يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة وكان

ونوسطه م

مثله م

فی حد الكسوف على نحو ما علمت م

ان م

مادة م

الجملة

ايضا هناك علة فاعلة يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة فهو
فواضح ان يكون توسط المادة صالحا لانتاج وجود الهيئة و
كذلك توسط الفاعل وكذلك توسطهما مجتمعين لكنه اذا وسط
ايهما كان وحده يضمن فيه بالقوة توسيط الآخر لان المادة لا تخرج
الى الفعل الا بفاعل والفاعل فی ذوات المادة لا يفعل الا
فی مادة فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما
بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان
كان فيها علل مجتمعة مثاله انك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط
الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته السبب
القابل من الكسوف اذ المتوسط انما يصير فاعلا للمضو فيكون تمام
التوسط اجتماع الامرين سترا وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال
القابل وان اعطيت العلة فی هيئة قبول القمر وجعلت منه كرية
وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان يضيف الى الشمس
على وضع ما فيكون قد ضمنت السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك
ان اعطيت الغاية فی امر فقد ضمنت الفاعل والقابل ايضا
فيه والا لم يجب المعلول ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة
للكسوف ولولا كان المتاثر القابل للضوء من المفيد للضوء
لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة تكون
العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة واما انه

فی القوة م

الضوء م

يجب ان يعطى فاعل دونه قابل او دون مجموع العلة غاية
او يعطى فاعل فقط بالفعل والقابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر
الاقسام فامر باطل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء الاسباب
الكثيرة حدودا وسطى انها يكون في قوة علة واحدة في الحقيقة
لان الاعطاء ما لم يشير الى مجموعها لم يكن تاما موجبا وقد يظن
بسبب هذا الفعل انه لا يجوز ان تتوسط في مطلوب واحد الا
سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على النحو الذي
بينا وقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون مساوية
للمعلول منعكسة عليه وهذا انما يجب الا في الوجه الواحد
الذي قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون
الاوساط علة للاكبر مطلقا ويكون طبيعتها معلولة لطبيعة
معينة فيكون حيث كانت يكون معلولة له اى اذا كان
المعلول علة واحدة فاما الوجوه الاخرى فلا يجب فيها ذلك
فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة اخرى توجد
بعضها منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب نفسه
طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة مثل صعود
البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة التي تنتشر
من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكون لها اسباب
اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو اى فهو اولا

بالقوة او القابل
الفصل
طبيعة
المنتشرة

هذه الاسباب جعلت حدودا وسطى انتجت المعلول وهي
اخص منه وليس لقائل ان يقول ان سخونة الروح ليست سببا
للحمى كلها بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج للحمى
دائما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو انه الحمى
الحمى كلها بل حمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم نعن ان
الانسان كل حيوان بل حيوان ما يكفي في اثبات الحيوانية
له ان يثبت اى حيوانية كانت وليس يكفي في اثبات
الحيوانية له ان يثبت ان يطلب اى حيوانية كانت
بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الانواع المتوسطة
كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه
والاشخاص تحته فلا يجب ان يشترط ان العلة يجب ان
يكون مساوية دائما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط
اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب
بعضها يدخل في الحد وتلك مساوية لا محالة كانت مادة
او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء وربما
كانت اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء
وربما كانت اعم لا يتضمنه من جهة ما هو هو حتى يتوقف
وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثل ان
النخاعية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب بعينه

سلب

من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست
يتوقف فى الوجود على ان تؤخذ سخونة الروح فقط
بل ان كان بسبب آخر كان فاذا كانت الاسباب التى
هى اخص مع انها اسباب ومع انها يعطى اللم للنتيجة
اسبابا المطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل فى الحد وهذه الاسباب
يكون عللا للنتيجة بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا انما
الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان الحدود الوسطى
التى هى علل لما هو علة لوجود الحمى فى هذا البدن لا لوجود
فى ~~هذا البدن~~ لا لوجود الحمى على الاطلاق فان وجد لهذه
العلل التى هى اخص امر عام وكان ذلك علة مطابقة للنتيجة
المعلول امعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام
لا محالة ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين العام عام
آخر فذلك محال بل يقف عند عام هو لها اول لا بتوسط
فيكون علة خاصة ومعلول عام لا واسطة بينهما البتة من العلل
مثاله ان السحاب وان كانت تجمع عللا كليها فى شدة
تكثيف الهواء العالى فيكون مثلا العلة المطابقة للسحاب
شدة تكثيف الهواء العالى فان لشدة تكثيف الهواء
علتين البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز ان يكون منهما
وبين شدة التكثيف سبب عام آخر وان كان

للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التى فى الروح فانها علة صح

عللها صح

قد

لعلة المنكشفة صح
وتقف آخر الامر فالبرد والبخار غير ماخوذ فى حد السحاب لكنه داخلة
الكثيفة حد للهواء العالى ماخوذ فى حد السحاب فما كان من العلل
بهذه الحال اعنى داخلة فى الحد فهى منعكسة **فصل** فى تحقيق
ما اورده المعلم فى معنى توسط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه
مع الايضاح فلنرجع الى الموجبات الذى يجب ان يفهم عليه كلام
المعلم الاول لئلا يعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول
انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد لشيئين وجهة
بتوسط مثل ان يحكم به على ج و د بواسطتين احدهما ب والآخر
د ففى مثل ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجودا
ان يوضع من علة التى هى اخص اى علة كانت وانفقت
ولا ان يوضع واحدة بعينها كالابد من ان يكون قد وجدت
علة ما ولكن لا لكل علة يكيف اتفق بل انما يتعين بتعين
وقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا ويكون العلة فيه لا تو
للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد مساو لها ولكن
المط فى المسئلة كليا وعلة كلية ويطلب لشىء كلى له العلة اولا وان
كانت لما كانت تحته ثانيا مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار
شتى من التين والكروم ولكن يوجد اولا لشىء لها
عام لها وهو عرض الورق مثلا فيكون لكل عريض الورق او لكل
شجرة منتشر الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت

الاولى صح
الان صح
سيبين صح
وان كان صح
تجمد

لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتشرت فيكون الانتشار
هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة وعرض
الورق وهو الذي له العلة اولا وليس الانتشار معلول وهو الاكبر
جمود الرطوبة في ذاته ولكن يجب وجوده في موضوع فان هو
معلول له مطلقا وما كان مثل هذا انما يكون حكما ما معلولا في اشياء يوجب
كثيرة ولكن ليس لها اولا بل لمعنى يجمعها كلها وهي علة له لا في
وجوده في موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذا يجب ان ماهو
يكون العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك لان
العلل ههنا يجب ان لا يكون اخص من المعلول فان الاخص
المعلول ليس علة لطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده
في موضوع كما اوضحناه من قبل وتلك الموضوعات يكون موضوعه
لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا ان العلة ليست لموضوع
موضوع بل لامر جامع فان مثل هذه العلة داخلة في الحد فهي حد
مبدا برهان والاوسط في مثل هذا الموضوع هو الذي يكون
منعكسا لا في كل موضوع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم
الاول ولا يجب ان لا يضايق في مثل هذا المثال من جهة ان
انفشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار بل بالعرض
وانما العلة للانتشار هو الثقل الطبيعي وانما الانفشاش او الجمود الطبيعي
للرطوبة ايّما كان فهو علة لعدم العلة الداخلة فهو سبب الالتحام
الواحد

الانفصال

الانفصال بالذات وللانتشار بالعرض يعني لما هو يزيل الورق
ثم قيل ليت شعري هل يمكن ان لا يكون لشيء واحد بعينه لعينه فليست
من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة اي
في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في موضوع موضوع بماد
ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حدا
مبدا برهان كما اوضحنا واما علة القياس كالعلامة والعرض
الغريبة فهو ممكن فيمكن ان يفهم انه يعني له العلة التي هي علة
في جميع الموضوعات وليس علة خاصية بموضوع موضوع
فكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية للمعلول حتى
ان كان المعلول مشترك الاسم واخذ شيئا واحدا فهل يحتاج ان علته بمعلول
له فلا يمكن ان يوخذ شيئا واحدا بالاشتراك الاعم الاسم
حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا لمعلولات
نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا
بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك فيجد الحد الاوسط في هذه
على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر متواطيا يجب ان
يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطيا فان
كانت العلة من حيث هي علة معنى محققا محصلا غير مبهم فيجب
ان يكون ما يوجب عنها بازائه محققا محصلا غير مبهم ولا يحتمل معنى
معاني يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر

محصلا فالاوسط ليس محصلا فان حصلت مسائل موضوعات
مختلفة فيها مطلوب واحد والمط المعنى عام لها فالمسئلة اولاه
ليست كثيرة بل واحدة بوحدة المط فان المخصصات
الملحقة به قد تزال ونبق العلة علة للمعنى العام في ذلك
الحكم بعينه مثل تبادل النسبة تخصص بالعدد وهناك
حد اوسط آخر وتخصص بالمقادير وهناك حد اوسط آخر
وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشيء المشترك للحدين
الاوسطين الماخوذين في العلمين المختلفين وهو المنحو اولا
من الزيد المحمول علة وذلك ايضا اولا للكم لكنه عرض لما
للحدين الاكبر والاصغر من ان خصصناه بجنس واحد فلك
الاوسطين ان خصصا واما ان لم يمكن البيان مثل
بيان ابدال النسبة الماخوذ في الهندسة على وجه وفي
الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة الماخوذة في
اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون
الحد الاوسط في المشابهة المطلوبة في المسئلتين واحدا بالحد
الا بالاسم ومختلفة في الحد في اللون هو اشتراك في لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم
الجنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع
بلغ ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك
والاتفاق في النسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما يوجد

في

في المسائل التي مطلوباتها اشياء النسبة مشكلة مثل الفيء
والطبيعي في القوة وغير ذلك فقد بان من هذا احال النسبة
الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته
الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ
الحد الاوسط والعلة له اولا مثل عرض الورق فجعل هو
الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ
ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل شيء من الانواع تحت
الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل
يكون حم التينة والكرم فان انتثار الورق عليهما كليا ثم قيل
اعني الكلي الفاضل عليه الزايد ومن قبل فانما كان يسمى
كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول
فاوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال انه يجوز
ان يكون علل كثيرة وهي مع كثرتها اخص من المعلول
ويكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل
ان علة طول العمر اما في الناس وذوي الاربع فعظم
فيسى المرارة واما في الطير فتخلخل المزاج او شيء آخر واما
لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة
اي العلل التي يعطيها التمام على نحو ما قلنا في الصدر
ونسائل الكيس انه اذا انعكس على الموضوع علة الحمول

ثم كان للمحمول علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع مثلا ان
هذا السحاب ان كان من برد ومن تكثف الهواء
وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثف هواء وفي
احدهما علة لتكاثف الهواء وهو البرد وفي الآخر لتكاثف
البخار فاما هو العلة الخاصية بالسحاب الاول والعلة
الخاصية ~~بالسحاب الاول~~ واما هو العلة الخاصية بالسحاب
الثاني فالجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه
وهو تكثف الهواء وباطلة فان العلل للموضوعات الخاصة
هي العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هي العلة العامة
وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل وايضا اذا
كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها على بعض فالعلة
للاصغر هو الاقرب اليه منها لانها علة لوجود العلة ثم
الثانية لها التي هي اقرب من المحمول والعلة للاكبر
فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده
بان الاول هو علة النتيجة فيما هو اقرب من الاصغر
فهو اولى بالعلية للنتيجة والثاني هو علة الاكبر وحده وليست
اعني لعلة النتيجة في هذا الموضوع علة التصديق بها علة
وجودها في نفسها فصل في خاتمة الكلام في البرهان
قد بينا من قبل ان العلم بمبادي البرهان يجب ان

اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار وللخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه م

بل الاقرب من الاكبر م

يكون اكد من العلم بنتايج البرهان فلنشكك ان يكون لنا شك انه
هل كلاهما علم ولقوة واحدة او احدهما والآخر في شيء آخر
ولقوة اخرى لا يخلوا اما ان يكون موجودة فينا لما خلقنا
ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا
لا نفطن له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا علم برهان
لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا
فمتى نعلم وفي اي وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها
ونحن اطفال ونسيناها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعدة
اخرى عند الاستكمال فاذن الحق انا نكون غافلين عن
مبادي البرهان اولا ثم انا نعلمها ونحصلها فكيف نحصل
مجهولا بغير برهان وان كان ببرهان احتجنا الى مبادي
قبل المبادي الاولى هذا محال فلا سبيل الى حل هذا الغرض
الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اشياء بلا تعلم
ولها وثمة اعوان يكون معونتها على جهة المعونة في التعليم
الاول وتلك الاعوان قوى للحس الظاهر ~~وان وجد في~~
الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس
الى النفس بالعلم يوجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها
ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفراش الذي يلقي
نفسه من النار ثم ينسى انها مؤذية فيرجع اليها وانما الحيوانات

علم م

برهان ذلك

كنا نعلم م

غير جهة م

والحس الباطن موجود في م
اواكثره فان الحس الظاهر
وان وجد في الحيوان كله م

بل

الكاملة فيحا عندها اخذت من الحواس قوة طويلة وللحيوانات
ياخذ بقوتها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس و
ثانيهما خلقته كخلقة الذئب لضاربها وخلقته للمحسن اليها من
الناس وانما ياخذ هذه الصورة ويخزنها في التجاويف وهي
في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس مثل منافاة الذئب
وموافقة المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة
مميزة لها كالعقل لنا وتسمى وهما ويخزنه في قوة اخرى
تسمى ذكرا وهي في موخر الدماغ وهذه القوة الباطنة فانها
في الانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والوهم والحس والوهم
يوكد ان ما يخزن في المصورة وفي الحافظة بالتكرار ثم ان
القوة المعينة للعلوم الاولى فيما يطالع هذه الاوهام الباطنة
فيميز الشبيه والمخالف وينتزع عن كل صورة ما لها بالعرض
ويجردها بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسائط
ثم ركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة
مفكرة ويفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك الحال
تركيبات فما اتفق ان كان منها ما من شانها ان تعلمه
بالتعلم ولا وسط علمية وجزئية مثل ان الكل اعظم من
الجزو في كثير منها يستفيد حكم الترتيب والتفصيل من الحس
على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن التصديق

فيبقى ه

بالجمع ه

والحفظ ه

ويجردها ه

انا

انا لانعلم هذه المبادي هو قصدا ابتداء مبدا ايضا لها وهو
التصور فان المبادي الاول وان لم يكن لها مبادي
من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور فيكتسب بالحس
والتخيل والتوهم فاذا اكتسب امكن ان يورد التركيب
والتفصيل فيها والتفصيل منها مورد التصديق فتصور
من حيث هي مركبة ومفصلة ولعل هذا التصور يعقلها
بالذات وهذا التصور واخذ مباديها وكان المحفوظ
تتاكد بالمحسوسات متشابهة متكررة كذلك التجربة تتاكد
بل ينعقد المحفوظات متشابهة فيكون بهذا الوجه لنا ان
نقبض الكليات المتصورة والكليات المصدق بها
بلا برهان فيكون قد شاذها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ويكون
انما جهلناها قديما لان بسايطها لم يلح لنا ولم يخطر ببالنا
فلما استفاد الواحد منها من الحس والتخيل بسايطها على
النحو المذكور ولاح لنا تاليفها كان ذلك سبب تصديقنا يقينا
بها لذاتها اذا كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا ينفصل
عنه المستعد واما ساير العلوم فيستفاد اما من التجربة واما
بوسط اذ كان نفس تاليف البسايط لا يقتضي التصديق
فيكون الكليات من العلوم قد سبقها سبب الجهل وهو عدم
الوسط والتجربة والاوايل التي سبقها سبقها احد شيئين

واما مباديها من جهة التصور ه

متكررة ه

والتخيل

عدم لوح البسايط للذهن ه

وهو الاول وقد شبه المعلم الاول حال اجتماع صورة الكلي
في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب فانه اذا اوقعت
هزيمة فيثبت واحد فقصده آخر ووقف معه ثم يليهما ثالث
ويتصل الامر فجعل واحد واحد يعود فينتظم الصف ثانيا فكذلك
الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والتصور الكلي العقلي
يرتسم في النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة اذا اجتمعت كثيرة
منها ارتسمت في النفس الصورة الكلية ثم قد فهمها وذلك ايضا لان
الذي يحس الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي
يحس سقراط فقد يحس بانسان وكذلك ما يؤديه فانه يؤدي
الى النفس سقراط وانسانا الا انه انسان متشخص مختلط بالعوارض
لا الانسان الصراح ثم ان العقل يقشره ويميط عنه العوارض
فيبقى له الانسان المجرد والذي لا يفارق به سقراط افلاطون
ولو لا ان الحس لم يكن ادراك الانسان بوجه ما لكان
الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد
والنوع الآخر ما لم يكن عقل ولا الحس انما يميز ذلك
بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز
شيئا آخر وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا
ضمته الى آخر واصطادت بها معنى كليا آخر فهذا المأخذ
الطبيعي في ادراك للامور الاولية شبيه بالمأخذ الصناعي

الذي اليه يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود وهو التركيب وهذا
من دلايل شرف التركيب قبل فلينظر اي قوة من قوى النفس
هذه فاذا نقول ان للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر
وقوة عاقلة وقوة حافظة وقوة مفكرة وقوة متوهمة فلا يعرض لنا
في القوة الباطنة قوة دراكة غير هذه ثم الحافظة والمفكرة والمتوهمة
لا يعتد بها ولا لحكمها صادق دايما حتى يتقدم على قوة العلم
ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه كان مبدا البرهان يكتسب
بالبرهان فكذا مبدا العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق قوة
تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل النظري المجبول
فينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح واما المبدا القبول العلم
فهو العقل بالملكة وستعرف ذلك في كتاب النفس وهذه القوة العاقلة
انما تفعل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فقويت القوى
المعينة اعني الخيال والذكر والوهم والفكرة فتمت آلات العقل
واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي في الجدل نافع جدا
في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية ونحن مشتغلون بها

الى ما هناك فاذا وضع موضع
برهاني ودللنا عليه تم الفن الخامس من كتاب
كتاب الشفا وهو البرهان والحمد
لله والحمد لله رب العالمين

م م م
م م
م


قد فرغ من تسويد هذه النسخة الشريفة في ثالث شهر رمضان المبارك سنة ١١٠٢

على يد الفقير الحقير المحتاج إلى الله الغني

ملك شان محمد

